الإعراب بين الأصالة والنيابة والتقدير

دكتور

محمود محمد عبدالمولى خميس

أستاذ النحو والصرف المشارك بكلية اللغة العربية

جامعة أم القرى – مكة المكرمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.... أما بعد :

لقد ميّز الله اللغة العربية بالإعراب، وكان المعنى هو الركيزة الرئيسة التي تدور حولها الجملة والتراكيب المختلفة، والإعراب فرع المعنى، وتحت ظلال تلك الدوحة الوارفة من المعاني والألفاظ والتراكيب نقتفي أثراً مهماً في لغتنا العربية نمط اللثام عن أسراره وآثاره، ونغوص في أعماق لغتنا الحية نقف أمام الحرف والكلمة المعنى والمبنى التراكيب والجمل، ولأن الإعراب يمثل الجزء المهم في هذه اللغة أولاه النحاة عناية فائقة وأعطوه من الاهتمام جانباً كبيراً وأردت أن أسهم بجهد متواضع في هذا المجال فكتبت ما شاء الله لي عن الإعراب، وقد اشتمل البحث على ستة مباحث هي:

المبحث الأول: حقيقة الإعراب، ومحل الإعراب، وعلاماته الأصلية.

المبحث الثاني: الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال والخلاف في ذلك.

المبحث الثالث: الإعراب أصل أم البناء، وقضية العامل النحوي.

المبحث الرابع: الإعراب المحلي.

المبحث الخامس: الإعراب النيابي " الإعراب بالحروف" وتناولت فيه؛ إعراب الأسماء الستة، وإعراب المثنى، وجمع المذكر السالم، وما تنوب فيه الحركات عن الحركات، وهما: ما جمع بألف وتاء مزيدتين. والممنوع من الصرف ثم الأفعال الخمسة.

المبحث السادس: الإعراب التقديري ويكون في : الفعل المضارع المعتل الآخر، والاسم المعرب المعتل الآخر بأنواعه الثلاثة.

وقد حاولت جاهداً أن أُبين أهم الآراء في كل ما سبق دون تعصب لـــرأي معين، أو مذهب وإنما إيضاح الحقيقة، والله أسأله أن يكون في عملي هـــذا علـــم ينتفع به فإن أكن قد أصبت فبها ونعمت، وإن تكن الأخرى فحسبي أنني اجتهدت، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

المؤلف

مكة المكرمة

المبحث الأول : حقيقة الإعـــراب، ومحل الإعراب، وعلاماته الأصلية

الإعراب: معناه لغة الإبانة يقال: أعرب الإنسان عمّا في نفســه إذا أبــان عنها جاء في اللسان: " أعرب كلامه إذا لم يلحن في الإعراب، ويقال: عربت لــه الكلام تعريباً، وأعربت له إعراباً: إذا بينته له، ومنه: أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها (١) ، وجاء في الحديث: " الثيب تعرب عن نفســها، والبكــر رضــاها صمتها"(٢). فيكون من الإعراب الذي هو البيان.

ويوضح ذلك الشيخ عبدالقاهر بقوله: " اعلم أن معنــى الإعــراب علــى وجهين:

أحدهما: أن يكون من قولهم: أعرب عن نفسه إذا بين مــا فــي ضــميره وأوضحه؛ لأن حقيقة الإعراب إيضاح المعاني ومن ذلك قول الكميت : (٣).

وجدنا لكم في آل حاميم آيةٌ *** تأولها منا تقي ومعرب

والمعرب: الفصيح الذي يكشف عن مقاصده ويوضحها (٤).

والوجه الثاني: أن يكون أعرب منقولاً من قولهم: عربت معدتهُ إذا فسدت فكأن المعنى في الإعراب إزالة الفساد ، ورفع الإبهام والهمزة فيه للسلب ألا ترى أنك لو قلت: هذا زيدْ، ورأيت زيدْ، ومررت بزيدْ، فلم تغير آخر الكلمة لكان ذلــك لبساً وإفساداً، فإذا خالفت بين الحركات في آخر الاسم، ودللت بكل واحــدة علــى معنى اتضح المقصود، وزال اللبس والفساد" (٥). فإن قلنا هو من البيــان فــلأن الإعراب يبين المعنى، وإن قلنا من الإصلاح فلأنه يصلح الكلام ويزيل فساده.

وفي الاصطلاح: للإعراب حدود كثيرة منها قول سيبويه: " فالرفع والجــر والنصب والجزم لحروف الإعراب ... وحــروف الإعــراب للأســماء المتمكنــة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائــد الأربــع: الهمــزة والتاء، والياء، والنون" (٦). ويلتزم طريقته في حد الإعراب ابن كيســان حيــث يقول: "والإعراب يلزم أواخر الأسماء والأفعال، وهو الرفع، والنصب، والخفــض،

والجزم"(٧)، في حين نرى ابن السراج ينتقل معنى الإعراب عنده من كونه رفعاً ونصباً وجراً وجزماً إلى التغيير الذي يحدث في آخر الكلمة المعربة حيث يقول: " الإعراب أن يتعاقب آخر الكلمة حركات ثلاث: ضم وفتح وكسر، أو حركتان منهما فقط، أو حركتان وسكون باختلاف العوامل " (٨).

بينما نجد الشيخ الفارسي يضع تعريفاً يختلف شكلاً ومضموناً عن سابقيه حيث يقول: " الإعراب أن يختلف أواخر الكلم؛ لاختلاف العوامل مثال ذلك: هذا رجلٌ، ورأيت رجلاً، ومررت برجل، فالآخر من هذا الاسم قد اختلف باعتقاب الحركات عليه، واعتقاب هذه الحركات المختلفة على الأواخر إنما هو لاختلاف العوامل التي هي: هذا، ورأيت، والباء في : مررت برجل، فهذه عوامل كل واحد منها غير الآخر " (٩).

وابن جني يعرفه بقوله: " هو الإبانة عن المعاني والألفاظ " (١٠)، وابن يعيش: " الإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل عليها" (١١)، وقيل: " أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة (١٢) ورأينا أن اختلاف النحاة في حد مصطلح الإعراب لم يكن خلافاً لفظياً، وإنما كان مبنياً على خلاف آخر وهو كون الإعراب معنى أو لفظاً أما من ذهب إلى أن الإعراب معنى فقال: إن الإعراب هو اختلاف الحركات الإعرابية على الاسم، فمرة يكون مرفوعاً، ومرة يكون منصوباً، ومرة يكون مجروراً، وذهب إلى هذا الرأي كثير من النحاة منهم الفارسي، وابن جني، والرماني، والجرجاني، والجزولي، والحريري، وابن معط، وابن عصفور، والقواس، وابن يعيش.

وذهب فريق من النحاة إلى أن الإعراب لفظ، فالإعراب عندهم هو الحركة أو الحرف ونسب السيوطي هذا الرأي للجمهور، وهو رأي ابن درستويه، وتابعه ابن خروف والشلوبين، وابن الحاجب، وابن مالك، والرضي، والفاكهي (١٣) .

والرأي الأول القائل بأن الإعراب معنى مبني على قولهم: إن الإعراب تغيير أواخر الكلم فيه نظر من ثلاث جهات:

الأولى: أنه فسَّر الإعراب بالتغيير، والتغير معنى، وهذا قول أكثر أهل العربية ولهذا فسره أبو علي في الإيضاح بقوله: الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل، وليس الاختلاف بلفظ، وإنما هو معنى فإذا قلت: جاء زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيد، فإن اختلاف الحركة وكونها مرة ضمة، وأخرى فتحة وثالثة كسرة ليدل هذا الاختلاف على معان مختلفة إعراب (١٤)، ويدل عليه وجوه ذكرها ابن إياس (١٥) منها: أنه يقال: حركات الإعراب، فلو كانت الحركة الإعراب لامتنعت الإضافة إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه.

ومنها: أن الحرف والحركة يكونان في المبني، ولو كانت الحركة نفس الإعراب، أو الحرف لم يكونا فيه.

ومنها: أنه قد تزول الحركة في الوقف مع الحكم بالإعراب.

ومنها: أن السكون قد يكون إعراباً ومنها تفسيرهم بالتغيير، أو بالاختلاف، وكل واحد منهما معنى ... وقد يُقال لا دلالة في جميع ذلك.

أما الأول: فجوابه: أما الحركة لما كانت تنقسم إلى حركة إعراب وحركة بناء وقيل، حركة الإعراب، وصحت الإضافة للتخصيص، فالحركة عامة، والإعراب خاص، ولا شبهة في مغايرة العام للخاص، ومسوغ الإضافة المغايرة، وهي هاهنا موجودة.

وأما الثاني: فجوابه: أن الإعراب هو الحركة أو حذفها، ولهذا قال ابن الحاجب في حده: إنه ما اختلف آخر المعرب به (١٦)، والآخر يختلف تارة بالحركة، وتارة بحذفها، وتارة بالحرف عند من قال: إنه يعرف به، وتارة بحذفه، وإذا لم يكن مرادهم أن الحركة وحدها الإعراب فكيف يردُ النقض عليهم بالسكون.

أما الثالث فالوقف عارض لا اعتبار به وإنما الاعتبار بحال الوصل ولـذلك يفسر الإعراب بالتغيير، أو بالاختلاف من كان مذهبه أنه معنى، ومن خالف ذلـك فسره بغير ذلك، وتفسير الخصم الشيء على مقتضى مذهبه لا يكون حجة علـى مخالفه(١٧)، ومذهب أكثر النحاة أن الإعراب معنى لا لفظ ولهذا قالوا الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل، وابن مالك يجعل الإعراب لفظياً حيث يقول:" ... وهو عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبيناً للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون، أو ما يقوم مقامهما، وذلك المجعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الأكثر كالضمة والفتحة والكسرة، فابن مالك بهذا نسـب إلى المحققين شمول الإعراب في تعريفهم لجميع العلامات الإعرابية مـن حركـة وغيرها، وأورد الشيخ الخضري في حاشيته عند بيان قول ابن مالك :

والرفع والنصب: اجعلن إعراباً *** لاسم وفعل نحو لن أهابا

هذا البيت بيان مذهبه من أن الإعراب لفظي، ورُدّ بأن الرفـع وأخواتـه إعراب على كلا المذهبين، لأنها أنواعه قطعاً، والخلاف يظهر في الضمة وأخواتها على أنه لفظي لأنها هي نفس الإعراب، ويعرّف حينئذ بأنه الحركات ونوّابها التي يجبلها العامل، وعلى أنه معنوي علامته (١٨). وبهذا يعلم فساد قول مـن جعـل الإعراب تغييراً، وقد اعتذر عن ذلك بوجهين: أحدهما: أن ما لازم وجهاً واحداً من وجوه الإعراب فهو صالح للتغيير فيصدق عليه متغير، وعلى الوجه الذي لازمـه تغير. والثاني: أن الإعراب تجدد في حال التركيب، فهو تغير باعتبار كونه منـتقلاً إليه من السكون الذي كان قبل التركيب.

والجواب عن الأول: أن الصالح لمعنى لم يوجد بعد لا ينسـب إليـه ذلـك المعنى حقيقة حتى يصير قائماً به، ألا ترى أن " رجلاً " صالح للبناء إذا ركب مع "لا"، و"خمسة عشر" صالح للإعراب إذا فك تركيبه، ومع ذلك لا ينسب إليهما إلا ما

هو حاصلٌ في الحال من إعراب " رجل " وبناء "خمسة عشر"، فكذا لا ينسب تغيير إلى مالا تغير له في الحال.

والجواب عن الثاني: أن المبني على حركة مسبوق بأصالة السكون، فهو متغير أيضاً، وحاله تغير فلا يصلح أن يحد بالتغير الإعراب، لكونه غير مانع من مشاركة البناء ولا يخلص من هذا القدح قولهم: لتغير العامل، فإن زيادة ذلك توجب زيادة فساد؛ لأن ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة بعامل تغير، ثم خلفه عامل آخر حال التركيب، وذلك باطل بيقين، إذ لا عامل قبل التركيب، وإذ لم يصح أن يعبر عن الإعراب بالتغيير صح التعبير عنه بأنه المجعول آخراً من حركة وغيرها على الوجه المذكور (١٩) .

وتعريف المصنف بما ذكره مبني على أن الإعراب لفظي، وهو مذهب المحققين، وكثير من المتأخرين يرون أنه معنوي ويفسرونه بتغير آخر الكلمة لاختلاف العامل لفظاً أو تقديراً(٢٠).

وقد بسط السيوطي القول في ذلك في كتابه همع الهوامع، وذكر أن مذهب الأعلم وجماعة من المغاربة إلى أنه معنوي، ونسب لظاهر قول سيبويه، ورجحه أبوحيان واستدل لذلك بأنه لو كانت الحركات ونحوها إعراباً لم تضف إليه؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه في قولهم: حركات الإعراب، وأجيب بأنها بيانية، وبأنها توجد في المبني، وأجيب بأنها غيرها، وبأنها تزول في الوقف مع الحكم عليه بالإعراب، وأجيب بأنه عارض لا اعتبار به، وبأن السكون ليس بأثر، وأجيب بأن الأثر أعم من وجود الحركة وحذفها، وبأن فيه تخصيصاً ببعض إطلاقاته اللغوية، بخلاف ما إذا جعلناه نفس الحركات والحروف، ففيه نقل اللفظ بالكلية عن مدلوله اللغوي، وذلك غير جائز للمصطلحين، وتقسيم الأثر إلى ظاهر ومقدر هو المعروف، فيكون على ذلك تعريف التغيير بالتعريف المعنوي، لأن التغيير أمر معنوي ملحوظ وغير ملفوظ، وعُرف ثانيهما: أعني تعريف الأثر بالتعريف اللفظي؛

لأن العلامات الإعرابية باستثناء السكون والحذف أصوات يتلفظ بها فروعيت بالتسمية لأنها الغالبة.

وفي رأينا سبب هذا الاختلاف في تعريف الإعراب هو نظرية العامل ومدى تغلغلها في الفكر النحوي وسيطرتها الفعالة على أجواء دروسه وأبحاثه.

تلك النظرية التي بنيت أساساً على أساس من التأثير والتأثر بين شيئين وانبثاق الأثر بينهما كنتيجة للتأثير والتأثر.

فالنحاة لاحظوا أن اختلاف ارتباط الكلمة بأخرى في التراكيب النحوية يؤدي إلى الاختلاف في أشكال أواخر الكلمة المعربة، فقرروا أن هناك تأثيراً وتأثراً يقوم كل واحد منهما في كلمة من كلمات التراكيب النحوية، وعلى ضوء استقراءاتهم لكلام العرب الفعل عاملاً، وحرف الجر عاملاً أيضاً، والاسم معهما معمولاً... وهكذا، فهذا التغير الذي يحدث في المعمول بسبب تغير العامل ويدور مداره وجوداً وعدماً هو الإعراب.

ولكنا نقول ماذا يريدون بالتغيير ؟ - الذي هو الإعراب - هل يعنون به الرفع، والنصب، والجر، والجزم؟ فيتلقي حينئذ مع رأي سيبويه، أو يعنون العلامات الإعرابية كما قال الآخرون فنجد ابن عصفور مثلاً يعرف الإعراب بأنه تغير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً (٢١) أي إن الإعراب في رأيه هو كون الكلمة على هيئة معينة بسبب وجود عامل معين اقترن بها.

وجاء في الخصائص: " ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيدٌ جعفراً " فإن: " ضرب " لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من قولك " ضرب " إلا على اللفظ بـ (الضاد والراء والباء) على صورة (فعل) فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل.

وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي للحكم أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه كـ : " مررت بزيد " و " ليت عمراً قائم "، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا هو ظاهر الأمر، وعليه صحة القول فأما في الحقيقة فالعمل من الرفع والنصب والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح " (٢٢).

ويتضح من نص ابن جني السابق: أن اللفظ غير عامل لأنه لا يحدث غير الصوت لأن العلة الفاعلة هو المتكلم، ولأن اللفظ لا يقوى أن يحدث غير صوته، والصوت لا يمكن نسبة حدوث الإعراب إليه.

وفي أسرار العربية ما يؤكد ذلك حيث يقول: " فإن قيل: فلم جعلتم التعري عاملاً وهو عبارة عن عدم العوامل ؟ ... قيل: لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة وإنما هي إمارات وعلامات، فإذا ثبت أن العوامل في محل الإجماع إنما هي إمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء .. وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملاً .

وأبو البركات الأنباري في هذا النص يتحدث عن العامل المعنوي وأن هذه العوامل علل اعتبارية والمحقق الرضي يورد في شرحه على الكافية ما يبرر ذلك حيث يقول: " ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها لكن نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسُمي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة كما أنه كالسبب للمعنى المعُلّم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل؛ لأنه به صادر أحد جزئي الكلام، وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر ... " (٢٣).

ونحن لسنا بصدد الحديث عن العامل والخلاف فيه، وإنما أردنا بيان الأثر الإعرابي في الكلمات والتراكيب إنما هو نتيجة طبيعية للعامل وأثره في تراكيب الجمل، ونستطيع أن نتبين كلام المحقق الرضي بما قاله عن العامل بأنه: "الشيء الذي يختلف آخر المعرب به؛ لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب فهما في الظاهر كالقاطع والسكين، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب، إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة، وإن كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملاً، ويمكن الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم أعني: أن العامل كالعلة الموحدة بأن قال: باء الاستعانة دخولها في الآلة أكثر في الموجد " (٢٤). ويوضح ذلك ابن إياز في شرحه حيث يقول: "الإعراب صلاحية تغير الآخر، وإلا لم يستقم ألا ترى أن " زيداً " في قولك: قام زيدٌ معرب، وليس فيه اختلاف بالفعل، وإنما الاختلاف فيه بالقوة بمعنى أنه صالح أن يختلف بالنصب والجر، فلابد من هذا القيد، ومن العجب أن أكثر أهل العربية يُخلون به، وإذا تبين فلابد في كلامه من تقدير مضافٍ، وحذف المضاف مجاز، وهو قد جعل هذا حداً، والحدود تصان عن المجازات.

وأيضاً يحتاج أن يقول: الإعراب صلاحية اختلاف هيئة الآخر؛ لأن الاختلاف لا يقع في الآخر الذي هو نفس الحرف بل في هيئته فالدال من " زيد " كان مضموماً ثم صار مفتوحاً، ثم صار مجروراً، وأما الداخل الذي هو آخر زيد " فباق كما كان فتأمله " (٢٥).

فبذلك يتبين لنا أن النحاة لا ينكرون أن الجالب الحقيقي لهذه العلامات هو المتكلم، ولكن وفق خصائص الجملة العربية، وبناء على طرائق العرب في كلامها ، وأساليب تعبيرها، وقول النحاة بالعامل إنما هو تفسير للعلامات الموجودة بين أجزاء التركيب.

محل الإعراب :

جاء في الهمع: ومحله آخر الكلمة، أو ما نزل منزلتــه، والمــراد بــآخر الكلمة نحو: الدال من زيد، والميم من يقوم، وبما نزل منزلته كالأفعال الخمسة فإن علامة الإعراب فيها ثبوت النون وحذفها، وليست هي آخر الكلمــة، ولا متصــلة بالآخر (٢٦) لأن الألف في " يفعلان " والواو في " يفعلون " والياء في " تفعلين " ليست من بناء الفعل ولا تمامه، إنما هي ضمائر الفاعلين، ولكن الفعل لما كــان لا يستغنى عن الفاعل، ولا يخلو منه حتى اتصل به مضمراً، صار كبعض حروفــه، وصارت الجملة كلمة واحدة، فجاز وقوع الإعراب بعد ضمير الفاعل الذي هو مــع فعله كلمة واحدة، والدليل على ذلك إسكان لام: " فعلت" لئلا يتوالى في كلمة واحدة أربع حركات (٢٧) لأن الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل، وكذا (اثنا عشر، واثنتــا عشرة) فإن الإعراب فيهما في حشو الكلمة، وكأن " عشر " حــال محــل النــون، والنون بمنزلة التنوين (٢٨) قال ابن جني في الخاطريات لأن الاسمين المضــموم أحدهما إلى الآخر بمنزلة المضاف والمضاف إليه.

ولكن ... لِمَ كان الإعراب آخر الاسم دون أوله أو وسطه؟

قال السيوطي: " الذي عليه جملة النحويين أن الاسم يبنــى علــى أبنيــة مختلفة منها: فَعَل و فِعْل ، وفَعَل ... إلخ) فلو جعل الإعراب وسطاً لم يعلم أحركة إعراب أم حركة بناء فجعل الإعراب في آخر الاسم؛ لأن الوقف يدركه فيسكن فيُعلم أنه إعراب، فلو كان الإعراب وسطاً لم يكن ذلك فيه " (٢٩).

ومن ناحية أخرى فإن أوساط الأسماء مختلفة تكــون ثلاثيــة ورباعيــة وخماسية وسدادسية وسباعية، فلما امتنع جعل الإعراب وسطاً كذلك امتنع جعلــه أولاً؛ لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة؛ لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الإعراب؛ لأن حركتين لا تجتمعان فــي حــرف واحــد (٣٠).

ويعلل المحقق الرضي لجعل الإعراب آخر الكلمة، بأن الإعراب وصف للكلمة، والوصف يأتي بعد الموصوف، فكان الإعراب بعد تمام الكلمة (٣١)، وابن يعيش يذكر علة لزوم الإعراب في الآخر فيقول: " فإن قيل: ولِمَ كان الإعراب في آخر الكلمة، ولم يكن في أولها، ولا في وسطها ؟ قيل: إنما كان ذلك لوجهين (٣٢):

أحدهما أن الإعراب دليل والمعرب مدلول عليه، ولا يصح إقامة الدليل إلا بعد تقدم ذكر المدلول عليه، فلذلك كان الأعراب آخراً.

والثاني: أنه لما احتيج إلى الإعراب لم يخلُ من أن يكون أولاً أو وسطاً أو آخراً فلم يجز أن يكون أولاً؛ لأن الحرف الأول لا يكون إلا متحركاً، فلو جعل الإعراب أولاً لم يُعلَم، أإعراب هو أم بناء؟ ومع ذلك فإن من جملة الإعراب الجزم الذي هو سكون في آخر الأفعال، فلو كان الإعراب أولاً لامتنع منها الجزم إذ الأول لا يمكن أن يكون ساكناً، ولم يجعل وسطاً(٣٣)، لأن بوسط الكلمة يعرف وزنها، هل هي على (فَعَل) كفرَس، أو (فَعِل) (كتِف) أو على (فَعُل) كعضُد مع أن من الأسماء ما هو رباعي لا وسط له، فإذا امتنع الأول والوسط بما ذكرناه، لم يبق إلا جعل الإعراب آخراً " (٣٤).

ويعلل ذلك الخوارزمي حيث يقول: " فإن الإعراب: يدل على أصول المعنى وكيفيته، وبناء الكلمة: يدل على نفس المعنى فوجب أن يستوفي أولاً ما يدل على نفس المعنى، ثم يؤتى بما يدل على كيفيته، فلذلك وجب كونه في آخر الكلمة " (٣٥).

ويسمى آخر المعرب حرف إعراب، والمبني لا حرف إعراب له (٣٦) قال ابن يعيش (٣٧) : وربما سُمي آخره حرف إعراب على معنى أنه لو أعرب، أو كان مما يعرف كان محل الإعراب " .

ويعرض السيوطي لكون الإعراب زائد على ماهية الكلمة فيقول: " والصحيح أنه زائد على الماهية، ومقارن الوضع، وفيه مسألتان:

الأولى: الإعراب زائد على ماهية الكلمة كما جزم به أبو حيان، وذكر ابن مالك أنه جزء منها وبعضها ووهّاه أبو حيان .

الثانية: ذكر الزجاجي في " أسرار النحو " : أن الكلام سابق الإعراب في المرتبة، وهل تلفظت العرب به زماناً غير مُعرّب ثم رأت أشباه المعاني فأعربته، أو نطقت به معرباً في أول تبلبُل ألسنتها به؟ ولا يقدح في ذلك سبق رتبة الكلام كتقدم الجسم الأسود على السواد وإن لم يزايله؟ خلاف للنحاة وفي اللباب لأبي البقاء أن المحققين على الثاني؛ لأن واضع اللغة حكيم، يعلم أن الكلام عند التركيب لابد أن يعرض فيه لبس فحكمته تقتضي أن يضع الإعراب مقارناً للكلام " (٣٨).

وابن إياز يقرر ذلك حيث يقول: " الإعراب مقارنٌ للكلام، وقال آخرون: تكلمت العرب بغير إعراب، فلما عرض اللبس أزالوه بالإعراب " (٣٩).

والنحاة اهتموا بالحركات والسكون إعراباً وبناء؛ وتبين ذلك مما سبق وتبين أن حركة الإعراب لا تكون أولاً ولا وسطاً بل في الآخر حقيقة أو حكماً، وبينوا سر ذلك من خلال حديثهم عن الإعراب والبناء، وأن إسقاط حركة الإعراب لا تخل بمعنى الكلمة في ذاتها، بل بما يعرض لها من المعاني كالفاعلية والمفعولية والإضافة وأن الحركات عامة مستمدة من أحرف المد واللين (٤٠)، وقد سموا الحركات التي تعتقب في أواخر الأسماء والأفعال المعربة الدالة على المعاني إعراباً، لأن بها يكون الإعراب (٤١)، إذ الحركة الإعرابية تميز المعاني وتوقف على أغراض المتكلمين حيث تختلف المعاني لاختلاف الإعراب.

ويقول ابن قتيبة: وللعرب الإعراب الذي جعله الله وشياً لكلامها وحيلة لنظامها وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين

كالفاعل والمفعول، لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا الإعراب ... " (٤٢).

وقال ابن فارس: " من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه، ما مُيز فاعل عن مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد ... " (٤٣).

ثم نراه يوضح ذلك فيقول: " فأما الإعراب فبه يميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلاً لو قال: " ما أحسنْ زيدْ " غير معرب، أو "ضربْ عمروْ زيدْ " غير معرب لم يوقف على مراده. فإذا قال: " أحسنَ زيداً، أو "ما أحسنُ زيدٍ "، أو " أحَسنَ زيدٌ " أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني " (٤٤) .

ويرى السيوطي: أن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافة إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها ما يدل على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني " (٤٥).

كل ذلك يكشف عن اعتداد العربية بالإعراب، وحركات الإعراب في الكشف عن الدلالة التي تلحق التراكيب، وأن الأصل هو الحركات وليس السكون يقول ابن جني مقرراً ذلك " حال الوصول أعلى مرتبة من حال الوقف، وذلك أن الكلام إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تجنى من الجمل ومدارج القول؛ فلذلك كانت حال الوصل عندهم أشرف وأعدل وأقوم من حال الوقف، وأن حركة الآخر قد تُعتدُّ لازمة، وإن كانت في الوقف مستهلكة"(٤٦) .

أنواع الإعراب :

أنواع الإعراب أربعة: الرفع، والنصب، والجر، والجزم. يقول الدماميني: "وبدأ بالرفع إذ هو أشرف لأنه إعراب العمد، ولا يخلو منه كلام، وثنى بالنصب لأنه أوسع مجالاً فإن أنواعه أكثر قال أبو حيان: ولو بدأ بالجر لأنه مختص بالاسم الذي الإعراب فيه أصل لاتجه أيضاً وجزم وهو سكون وحذف " (٤٧).

ولهذه الأنواع علامات تعرف بها، والعلامات: جمع علامة بمعنى علم، ويقصد بها الحركة فالضمة علم على مسمى الرفع، والفتحة علم على مسمى النصب، والكسرة علم على مسمى الجر (٤٨)، والرفع خلاف الخفض في المعنى، وهو في الإعراب كالضم في البناء (٤٩) والنصب أصل يدل على إقامة شيء، وهو في الإعراب كالفتح في البناء.

يقول الزجاج: " ولما كان الرفع والنصب والجر يكون في الكلام بأشياء سوى الحركة، وكان الأصل الحركة، وهو الأعم الأكثر، نسبوا ذلك كله إلى الحركة ... فالإعراب بالحركات أصلٌ للإعراب بالحروف؛ لأن الحركات تدخل على حروف الإعراب، ولو كان الإعراب حرفاً ما دخل الحرف على حرف، وبالسكون أصل للإعراب بالحذف، ولا يعُدل عن الأصل إلا عند تعذره (٥٠) فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال؛ لأن الأصل في علامات الإعراب أن تدخل كل معرب، والاسم والمضارع معربان له، فدخلهما الرفع والنصب على الأصل، جاء في شرح الألفية لابن القواس: " ويشترك الاسم المتمكن والفعل المضارع المجرد من موانع الإعراب في الرفع والنصب؛ لاشتراكهما في نوع العامل؛ لأن عامل الرفع في المبتدأ وفي المضارع عند البصريين معنوي، والنصب في الفعل " بأن " وأخواتها وهي تناسب " أنَّ " العاملة في الاسم عند التحقيق " (٥١).

والجر خاص بالأسماء، وقد عللوا عدم دخول الجر في الأفعال قالوا: لأن الجر إنما يكون بالإضافة، والإضافة إلى الفعل لا تصح؛ لأن الإضافة إما للتمليك أو للتخصيص، والأفعال لا تملك شيئاً ولا تختص بشيء، وعلة أخرى في الجزم

بالأفعال اختصاص الجر بالأسماء، لأنه لو دخل الجر الأفعال، وقد دخلها الرفع، والنصب، والجزم، وهي فرع في الإعراب على الأسماء لكان الفرع أكثر تصرفاً في الإعراب من الأصل، والفروع أبداً تنحط عن الأصول في التصريف لا تزيد عليها فمنع الجر من الأفعال لذلك وهذا سر قول سيبويه: " وليس في الأفعال جر، كما أنه ليس في الأسماء جزم (٥٢) ونص سيبويه في ذلك " وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأفعال جزم " ؛ لأن المجرور داخل المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في الأفعال " (٥٣) ، وأما الجزم فانفردت به الأفعال، وعلة منع الجزم من الأسماء ، أن الأسماء يدخلها الحركة والتنوين، فلو جزمناها لكان إما بحذف التنوين وحده، أو الحركة وحدها أو بحذفهما. ولا جائز أن يجزم التنوين وحده؛ لأن التنوين ليس بعلامة إعراب بل هو دليل الصرف، وعامل الإعراب إنما هو يغير ما هو علامة إعراب لا غيرها، ولا جائز أن ينجزم بحذف الحركة وحدها؛ لأنه حينئذ يلحقه التنوين فيلتقي ساكنان (٥٤) فيحتاج إلى تحريك الأول لالتقاء الساكنين، ولا جائز أن يتحرك الأول؛ لأنه يبقى الجزم كلا جزم في غالب الأسماء احترازاً عما لا ينصرف والمضاف وما فيه الألف واللام، فإنه لا تنوين في ذلك كله، ولا جائز أن يحذف التنوين، فإن التقاء الساكنين إذا أدى إلى الحذف إنما يحذف منه الأول لا الثاني.

ولا جائز أن تحذفهما معاً لما يؤدي إليه حذفهما من الإجحاف بالخفيف بحذف الشيئين منه (٥٥). وجاء في المرتجل لابن الخشاب: " ولأن الاسم لو انجزم انحذف بجزمه شيئاًن هما: الحركة والتنوين معاً، والفعل إذا انجزم انحذفت منه الحركة فقط وهو – على ما تقرر – أثقل من الاسم، فكيف يحذف من الأثقل شيء واحد، ومن الأخف شيئان؟ هذا ما لا تقتضيه الحكمة " (٥٦).

وقد ذكر الزجاجي في الإيضاح عللاً أخرى في عدم الجزم للأسماء فقال: "وأكثر الكوفيين قالوا: لم تخفض الأفعال لثقلها، ولم تجزم الأفعال لخفتها ليعتدل

الكلام ... وقال جماعة من الكوفيين والبصريين: لم تجـزم الأسـماء، لاسـتحالة دخول الأدوات الجازمة عليها؛ لأن الأدوات الجازمة إنما هي للنهـي أو للنفـي أو الجزاء والأمر، وما أشبه ذلك، ودخولها على الأسماء غير سائغ فامتنعـت مـن الجزم لذلك " (٥٧).

علامات الإعراب الأصلية :

تقدم أن أنواع الإعراب: الرفع، والنصب، والجر، والجزم، فالرفع بالضمة، والنصب بالفتحة، والجر بالكسرة، والجزم بالسكون، وخرج عن هذه الأصول فروع تنوب عنها وهي عشرة: ثلاثة تنوب عن الضمة، وهي الواو، والألف، والنون، وأربعة تنوب عن الفتحة وهي: الألف، والكسرة، والياء، وحذف النون، واثنان ينوبان عن الكسرة وهما: الياء والفتحة، وواحدة تنوب عن حذف الحركة (٥٨)، وهي حذف حرف العلة، وحذف النون وهذه النيابة في سبعة أبواب سيأتي الكلام عليها، وإنما قدم النحاة الواو فيما ينوب عن الضمة التي هي الأصل في الرفع؛ لأن الواو بنت للضمة فهي تنشأ عنها إذا أشبعت، ويثنون بالألف؛ لأنها أخت الواو في المد واللين، ولأنها تبدل منها في نحو؛ (قال) لأنها علامات الأفعال المختصة بها، والأفعال متأخرة عن الأسماء (٥٩).

وقبل أن نلج الإعراب بالحروف ونيابتها عن الحركات ندلف إلى مبحث مهم في الإعراب هل الإعراب أصل في الأسماء؟ وفرع في الأفعال ... الخ.

المبحث الثاني : الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال

ذهب البصريون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال والأول هو الصحيح ... (٦٠)، ونقل عن ابن العلج أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء [٦١].

والمسألة كما نرى خلافية وجاء في المحصول لابن إياز أنه إنما قدم إعراب الاسم لأنه في الاسم أصلٌ، وفي الفعل فرع، وذلك لأن الاسم يكون على صيغة واحدة مع اعتقاب المعاني الكثيرة عليه من الفاعلية والمفعولية والملكية فاحتيج إلى فارق يفرّق بينهما ... وأما الفعل فلا يختلف عليه ويتعاقب إلا الزمان، فجعلوا لكل زمان صيغة مخصوصة ... وإذا اندفعت الحاجة إلى الإعراب في الفعل باختلاف صيغة لم يحتج إلى إعرابه، وإنما دخل الإعراب نوعاً منه للمشابهة التي بينه وبين الاسم.

وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن الإعراب أصلٌ في الفعل كما أنه في الاسم كذلك وحجتهم أنه كما فرّق الإعراب في الأسماء بين المعاني فكذلك يفرّق في الأفعال بين المعاني ألا تراك إذا قلت: (لا يضربْ زيد) (بالجزم أفاد النهي ، وإذا قلت: (لا يضربُ زيدٌ) بالرفع أفاد النفي، وكذلك إذا قلت: (لا تأكل السمك وتشربُ اللبن) ورفعت " تشرب " كان المعنى أن النهي في هذه الحال، وإن جزمته كان المعنى النهي عنهما، وإن نصبته كان المعنى عن الجمع بينهما فهذه معانٍ لا يُكفيها، ولا يفرق بينها إلا الإعراب وأيضاً فالإعراب في الفعل لو لم يكن فيه فائدة لما أعرب أصلاً؛ لأنه يكون عبثاً، وزيادة كلفة لا لمعنى، والعاقل لا يتعاطى مثل هذا الفعل.

والصحيح ما ذهب إليه البصريون، والجواب عن حجة الكوفيين أن الإعراب في الفعل لم يفرّق بين المعاني المتعاقبة عليه، وإنما أزال، اللبس الذي

نشأ من اشتراك الحرف أما " لا " فإنها مشتركة بين النفي بمعنى " ليس " والنهي، وأما الواو فلأنها مشتركة بين الواو العاطفة والحالية، والجمعية.

وأيضاً فإن الإعراب أزال اللبس الذي نشأ من حذف العامل الذي هو (أنْ) ألا ترى أنها لو كانت ظاهرةً ارتفع اللبس في المعنى، سواء أعرب الفعل أو لم يعرب وقال بعضهم: إن الإعراب هو الذي في الاسم، لا لأن الحاجة داعيةٌ إلى إعراب الفعل.

وأما قولهم: (لو كان إعراب الفعل لا لمعنى لكان ذلك عبثاً) فالجواب عن أن إعرابه لا يخلو من معنى، وهو تحقيق المشابهة بتعدي أحد أحكام المشبهين إلى الآخر ألا ترى أن التنوين لما لم يدخل في الاسم الذي أشبه الفعل من وجهين كان لمجرد المشابهة بينه وبين الفعل، وكان امتناع دخول الفعل التنوين لمعنى آخر (٦٢) والأول هو المرجح عند الحذاق من النحويين (٦٣).

وأما ابن خروف فقرر أن الإعراب فرعٌ في الأسماء بمعنى أنه أمر طارئ على الكلمة، لأن الكلمة كلها قبل التركيب أصلها الوقف، وهذا صحيح، وهو الأصل الأول، وليس الكلام فيه، وإنما الكلام في الأمر الطارئ بعد التركيب من الإعراب أو البناء أيهما الأصل في الأسماء ؟ فقال: يمكن الأمران في الأسماء أن يكون أصلها البناء ثم دخلها الإعراب للمعاني الطارئة عليها وما بني منها بقي على أصله أو يكون أصله الإعراب؛ لأنها لم تجعل علامات للأشخاص والأجناس إلا للاخبار عنها وتصرفها في الإسناد للمعاني المحتوية عليها، والمانع من إعرابها تضمنها معاني الحروف، أو شبهها بها، أو خروجها عن أصلها ونظائرها، ثم جعل الأظهر القول بأن أصلها الإعراب، وهذا في الحقيقة راجع إلى الوفاق حيث رجح ما ذهب إليه غيره ... (٦٤) .

والمعرب من الكلم صنفان: الاسم المتمكن وهو الذي لم يشبه الحرف، والفعل المضارع وهو الذي في أوله أحد حروف " أيتن " الدالة على الضمائر

كقولك: أفْعَلُ، نفعَلُ، يفْعَلُ، تَفْعَلُ هي أو أنت. والاسم إعرابه بالأصالة لأنه يدل على الذات، والذات تختلف عليه الأحوال فيستحق إعراباً ليدل عليها، والفعل لا يستحق لذاته الإعراب، فإنه يدل على الأحوال والأحوال لا تطرأ على الأحوال فلا يستحق إعراباً [٦٥].

والمعرب من الأسماء ما لم يشبه الحرف وينقسم إلى صحيح وهو، ما ليس آخره حرف علة كرجل، وأرض، ومعتل، وهو ما آخره حرف علة كـ " سُما .. وينقسم المعرب إلى متمكن أمكن – وهو المنصرف – كزيد وعمرو، وإلى متمكن غير أمكن – وهو غير المنصرف، نحو: أحمد، ومساجد، ومصابيح فغير المتمكن هو المبني، والمتمكن: هو المعرب وهو قسمان: متمكن أمكن، ومتمكن غير أمكن(٦٦). والمتمكن الأمكن هو الذي يدخله التنوين إذا خلا من " أل " ومن الإضافة، ويجر بالكسرة ويسمى المنصرف، والمتمكن غير الأمكن هو الذي لا ينون، ولا يجر بالكسرة إلا إذا اقترن أو أضيف. وقال بعضهم: الصرف عبارة عن الجر والتنوين، وعند المحققين عبارة عن التنوين وحده، وقد اختلف في ذلك فقد صرّح ابن برهان بذلك حيث يقول: " التنوين هو الصرف " وهو ما يفهم من كلام سيبويه في قوله: "التنوين علامة للأمكن"، والأمكن هو الاسم المصروف، وصرح باختيار هذا الرأي أبو البقاء العكبري، وابن يعيش، وابن مالك في ألفيته، وهذا الرأي ذهب إليه ابن فلاح، وعليه أكثر النحاة قال ابن فلاح: " وأما حقيقة الصرف فهو عند أكثر النحويين عبارة عن التنوين " وهو مذهب المحققين عند الأشموني (٦٧) ومن النحاة – كما قلنا – من ذهب إلى أن الصرف هو الجر والتنوين معاً، وهو مذهب الزجاجي حيث قال: " الاسم الذي يتصرف هو الذي ينون ويخفض " وهو رأي الفارسي والجرجاني، وتابعهم ابن عصفور (٦٨)، وذكر الزجاج في كتابه أن معنى الانصراف دخول الحركات الثلاث مع التنوين قال: " ومعنى التمام أن يدخله مع الرفع والنصب الخفض، ومع الحركات التنوين "، وهو رأي ابن

السراج أيضاً حيث يقول: " اعلم أن معنى قولهم اسم منصرف أنه يراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتنوين "، واختاره الزمخشري، وابن الحاجب (٦٩) ويرى ابن جني أن المنصرف هو ما لم يشابه الفعل من وجهين، وتدخله الحركات الثلاث والتنوين، وهذا الرأي يختلف عن سابقه في أنه قرن الانصراف بمشابهة الفعل (٧٠).

وقد جزم بالأول ابن إياز البغدادي حيث يقول: " والصرف عند المحققين عبارة عن التنوين وحده لوجوه :

أحدها: أنه مطابق للاشتقاق من الصرف الذي بمعنى الصوت إذ لا صوت في آخر الاسم إلا التنوين.

والثاني: أنه متى أمن التنوين دخله الجر مع أنه غير منصرف.

الثالث: أن الشاعر متى اضطر إلى صرف الممنوع نونه، وقيل: قد صرفه لضرورة الشعر، مع أنه لا جر هناك، وإنما حذف الجر تبعاً لحذف التنوين؛ لأنه لو بقي الاسم مجروراً بعد حذف التنوين لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم في نحو: "هذا غلام " وأنشد :

..... شرقت دُمُوع بهن فهي سُجُومُ (٧١)

يريد: دموعي، وكان أيضاً يلتبس بالمبني نحو: (نزال) (٧٢).

وبعد: فنقول: إن الأسماء يناسبها الإعراب، وهو أصل فيها؛ لأن الاسم يدل بذاته على معنى مستقل به، أي على مسمى، وهذا المسمى قد يسند إليه فعل فيكون فاعلاً له، وقد يقع عليه فعل فيكون مفعولاً به، وقد يتحمل معنى آخر غير الفاعلية والمفعولية " ويدل عليه بنفسه ... وكل واحد من تلك المعاني يقتضي علامة خاصة به في آخر الكلمة، ورمزاً معيناً يدل عليه وحده، ويميزه من المعاني الأخرى، فلابد أن تتغير العلامة في الاسم تبعاً لتغير المعاني والأسباب، وأن

يستحق ما نسميه الإعراب " للدلالة على تلك المعاني المتباينة التي تتوالى عليه بتوالي العوامل المختلفة.

وقليل من الأسماء مبني، وذلك مسطور في المصادر والمراجع النحوية المختلفة فلا داعي لذكره، وأما الفعل المضارع فيكون معرباً لمضارعته أي مشابهته الاسم، وهذه المضارعة هي التي أوجبت الإعراب فيه عند البصريين .. لأن العرب من شأنهم مراعاة الشبه، فيعاملون المشبه معاملة ما شبه به في بعض الأحكام، ولما كان المضارع شبيهاً باسم الفاعل من جهة اللفظ لجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقاً، وفيما زاد على الثلاثة شابهه أيضاً لجريانه معه في تعيين الحروف الأصول والزوائد، وتعيين محالها ما عدا الزيادة الأولى، ومن جهة المعنى؛ لأن كل واحد منهما يأتي بمعنى الحال وبمعنى الاستقبال أُعرب بالحمل عليه، كما عمل اسمُ الفاعل بالحمل على المضارع وهذا الوجه أحسن ما سمعت في تعليل إعراب المضارع وما رأيته مما ذكره النحويون (٧٣). واختلف النحويون في وجوه الشبه فقال قوم: وقوع الفعل موقع الاسم كقولك: مررت برجل يقوم و " فيقوم " واقع موقع " قائم " ..، وهذا فاسد لأن الماضي يقع موقع الاسم، كقولك: " مررت برجل قام "، والتقدير: مررت برجل قائم، وهو مع ذلك مبني (٧٤) وقال الأكثرون: وهو اختيار المصنف (٧٥) وجهه أنه مبهم ألا ترى أنك إذا قلت: " أفعلُ " فإن صالح لزماني الحال والاستقبال، وكذلك (رجل) هو صالح لكل مفرد من أمته ... وفي هذا نظر؛ لأنه الفعل الماضي مبهم أيضاً إذ قولك: (ضرب) يحتمل أن يكون زمانه بعيداً عن زمن الإخبار، ويحتمل أن يكون قريباً منه، فإذا قلت: (قد ضرب) خصصته بالقرينة وقصرته عليه وعينته له، وأيضاً فإن هذا الإبهام لا يصح على كل المذاهب، ولكن إنما يصلح على مذهب من جعله مشتركاً بين الحال والاستقبال، وأما على مذهب من يراه مختصاً بالحال، واستعماله في الاستقبال مجازاً أو بالعكس فلا إبهام فيه (٧٦). وللنحاة في زمان

الفعل المضارع آراء عدة: منهم من يرى أنه لا يكون إلا للحال، وعليه ابن الطراوة، ومنهم من ذهب إلى أنه لا يكون إلا للمستقبل، وهو مذهب الزجاج، ومنهم من يرى أنه مشترك بين الحال والاستقبال، وهو رأي الجمهور، ومنهم من يرى أنه حقيقة في الحال مجازٌ في الاستقبال، وهو رأي الفارسي، ومنهم من يرى أنه حقيقة في الاستقبال مجازٌ في الحال، وهو رأي ابن طاهر(٧٧).

وإعرابه إذا كان صحيح الآخر مجرداً عن ضمير الاثنين، وضمير الجماعة، وضمير المؤنثة الواحدة مثل: زيدٌ يضرب وعمرو يخرج فعلامة الرفع ضمة الباء والجيم وارتفاعه بوقوعه موقع الاسم (٧٨) ألا ترى أن (يخرج) و (يضرب) وقعا في مثالنا موقع (ضارب) و (خارج)، فرافعه إذن رافع معنوي إذ ليس الوقوع مما يلفظ به بل يعرف.

فإن قيل: فالماضي يقع موقع الاسم ولا يرتفع، كقولك: (زيدٌ ضربَ) والتقدير: (زيدٌ ضَاربٌ)، ولو كان الوقوع عاملاً لوجب رفعه.

قيل: هذه مغالطةٌ وذلك لأن الوقوع إنما أثر وعمل الرفع بعد استحقاق المضارع الإعراب بالمشابهة، والماضي لم يحصل له شبه يترتب عليه استحقاق الإعراب، فإذن لم يؤثر فيه الوقوع، وقال الفراء: ارتفع بتجرده من النواصب والجوازم (٧٩) واختاره بعض المتأخرين (٨٠)؛ لأنك إذا قلت (زيدٌ قد يقوم) و (زيدٌ سوف يقوم) لا يصلح إيقاع الاسم بعد (قد) و (سوف) لاختصاصها بالفعل.

وأجاب ابن عصفور في مقربة (٨١) بأن (قد) و (سوف) إذا اتصلا بالفعل تنزلا منه منزلة بعض أجزائه فإذن يقدرُ (قائم) موقع (قد) مع (يقوم) وكذا يقدر موقع (سوف) مع (يقوم) لا موقع الفعل وحده (٨٢).

أقول: قد بينا أن الفعل أعرب لمشابهة الاسم، فلابد أن يعطي شيئاً من إعرابه واختير الرفع والنصب؛ لأن الفعل يعملهما في الاسم، فجعل إعرابه كعمله،

وهذا كقول بعضهم: إن الباء الجارة بنيت على الكسر تشبيهاً لهـا بعملهـا (٨٣) وإعراب الفعل المضارع مشروط بسلامته من لحاق نونين:

إحداهما نون التوكيد المباشرة، ونون التوكيد على وجهين: خفيفةٌ ، وثقيلة وكلتاهما مرادة فالخفيفة نحو قول الله تعالى: ﴿لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ﴾ (٨٤)، ﴿وَلَيَكُوناً مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾ (٨٥)، والثقيلة نحو قولـه: ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ (٨٦)... وإنما قيد بالمباشرة وهي الملامسة والملاصقة من غير حائـل؛ لأن نـون التوكيد تارة تكون مباشرة للفعل من غير فاصل يفصل بينهما كالمُثـل المتقدمـة، وتارة تكون غير مباشرة، إما حقيقة كالشديدة مع ألف الاثنين إذا لحقـت الفعـل نحو، هل تضربان يا زيدان؟ وإما حكماً كما إذا لحق الفعـل واو جماعـة أو يـاء واحدة مخاطبة نحو: هل تضربُنَّ يا زيدون ؟ وهل تضربنْ يا هند ؟ فإن النون وإن باشرت الفعل لفظاً هي غيرُ مباشرة حكماً إذ أصله: هل تضربونّ ؟ وهل تضربينّ ؟ لكن حذف حرف العلة لالتقاء الساكنين، وبقيت الضمة دالة على الواو المحذوفـة، والكسرة دالة على الياء كذلك فالفاصل هنا في حكم الموجود.

فأما المباشرة: فهي التي تحرز منها، وإن المضارع إنما يعـرب إذا سـلم منها، وأما غير المباشرة: فلم يتحرز منها؛ لأن لحاقها عنده أو عدم لحاقها سواء فالمضارع إذا لحقته معرب كما لو لم تلحقه.

فإذا قلت: هل تضربانّ ؟ وهل تضربُنّ وهل تضربنّ ؟ فهي معربات كما إذا قلت، هل تضربان، وهل تضربون، وهل تضربيَّن ؟ إلا أن علامة الإعـراب وهـي النون حذفت لاجتماع الأمثال، وهذا المذهب الذي ذهب إليه هو أحد المذاهب الثلاثة في المسألة، لأنهم اختلفوا في الفعل المضارع إذا لحقته نون التوكيد هل يرجع إلى أصله من البناء أم يبقى على حاله من الإعراب ؟ على ثلاثة أقوال :

أحدها: أنه باق على حال من الإعراب مطلقاً، ولا تأثير للنـون التوكيديـة فيه لكن يصير الإعراب فيه مقدراً ، ونظيره في الأسماء المضاف إلى ياء المتكلم،

ومن الناس من يطلق على الفعل هنا أنه لا معرب ولا مبني كالمفرد المضاف إلى ياء المتكلم، فله حال بين حالين.

والثاني: النون تؤثر فيه المنع من الإعراب فيصير إلى أصله من البناء مطلقاً، وعلى هذا المذهب أكثر النحويين، ولم يذكر النحاة وجه البناء حينئذ، والذي يظهر لي أنه مبني على حذف النون، أو على فتح مقدر منع من ظهوره الحركة، العارضة، وذلك استصحاباً للأصل.

والثالث: مذهب الناظم، وهو التفرقة بين ما لحقه ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء واحدة مخاطبة وبين غيره، فالأول باق على أصله الثاني وهو الإعراب، والثاني منتقل عنه إلى أصله الأول وهو البناء وإليه ذهب الخدب [٨٧] على ما حكاه عنه تلميذه ابن خروف، وأن نون الرفع إنما حذفت لاجتماع النونات قال: وهو الأظهر من قول سيبويه؛ لأنه لو حذف للبناء لم يحتج إلى علة اجتماع النونات يعني أن سيبويه علل حذف النون باجتماع النونات.

ألا تراه يقول [٨٨]: " وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً، فأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات، وقال نحو ذلك في الجميع، ولم يعلل بغير الاستثقال باجتماع النونات ثم نظر ذلك بقراءة من قرأ ﴿أَتَحَاجُونِي﴾ [٨٩] و ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾[٩٠]، ولو كان الحذف للبناء لعلل به، فهو كان الأحق في الموضع، فدل على أن مذهبه فيه عدم البناء بخلاف ما لم تلحقه ألف ولا واو ولا ياء، فإنه قد نص في باب المجاري أي مجاري الكلام (٩١) على أن مبني فثبت أن مذهب الناظم هو مذهب الكتاب [٩٢] .

النون الثانية: نون جماعة الإناث، ونون الإناث هي النون الموضوعة للدلالة على جماعة الإناث كناية عنهن، فإذا قلت: هن يضربن أو يخرجن فالفعل هنا مبني خلافاً لمن زعم أنه باقٍ على إعرابه لوجود سبب الإعراب فيه، وهو شبهه بالاسم وإنما تغير إعرابه لشغله محله وهو آخر الفعل بالتسكين لأجل النون

اللاحقة كما تغير إعراب الاسم المضاف إلى ياء المتكلم لشغل محله بالكسرة لأجل الياء، وهذا مذهب السهيلي وابن طلحة (٩٣) ولم يرتضه الناظم، ووجه ما ذهب إليه أن الضمير المرفوع يتنزل مع ما يتصل به منزلة الشيء الواحد، ولذلك سكن الماضي عند لحاق ضمائر الرفع ما عدا الألف والواو؛ لأنه لو لم يسكن لتوالي أربع متحركات فيما هو كالشيء الواحد، وذلك غير موجود، فلهذا لم يمكن أن يبقى المضارع معرباً؛ لأن الإعراب لا يكون وسطاً، ولا يمكن أن ينتقل إلى النون لأنها متحركة فصار المضارع بذلك شبيهاً بالماضي في أن لحق المضارع ما لحق الماضي، وفي أن سكن من المضارع عند لحاقها ما سكن من الماضي وهو الآخر الذي كان متحركاً قبل لحاقها، وقد كان أصل المضارع البناء فصار لهذا السبب إلحاقه بأصله من البناء أقرب، ولا يمنع خروجه عن الإعراب إلى البناء وجود سبب الإعراب فيه، كما لم يمنع ذلك الاسم خروجه عن الإعراب لما أشبه الحرف.

وقيل: إنما بُني لتركيبه مع النون؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحقاً للاتصال لكونه على حرف واحد تأكد امتزاجه، وجعله مع ما اتصل به شيئاً واحداً .. وقيل: إنما بُني المضارع لنقصان شبهه بالاسم من حيث لحقه ما لا يلحق الاسم؛ لأن هذه النون مختصة بالفعل، فما لحقته من الأفعال إن كان مبايناً للاسم مثل الماضي زادت مباينته، وإن كان مشابهاً له نقصت مشابهته (٩٤) .

وقد اقتضى كلام الناظم أن المضارع فيما سوى هذه الموضعين معرب، إذ لا موجب للبناء فيه، فلم يرتض إذاً مذهب من ادعى سبب بناء غير ذلك، وقد وجد لبعضهم دعوى البناء لغير ذلك في بعض المواضع فمنها وقوع المضارع موقع الأمر في نحو : ﴿وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ (٩٥) فليس معناه الجزاء أي: إن قلت لهم فعلوا؛ لأنه لو قال فلم يفعلوا.

قال الجرمي: فوقع يفعلوا موقع افعلوا، وافعلوا غير متمكن فبُني المضارع لوقوعه موقعه كما بُني المنادى لوقوعه موقع أنت، ومنها ما كان من نحو: (فاليوم اشرب) [٩٦] ونحو : (فلا تعرفكم العربُ) [٩٧]) مما سكن للضرورة [٩٨]) قد جوّز أنه مردود إلى أصله من البناء اضطراراً [٩٩]). والمضارع مستحق للبناء من حيث إن فائدة الإعراب من التفرقة بين المعاني التركيبية غير موجودة فيه على مذهب البصريين، ومع ذلك فقد أعرب فلم يستلزم استحقاقه للبناء حصوله.

وعلة بنائه عند اتصال أحد النونين به: اختلف النحاة في ذلك (١٠٠): قيل بُني أي – الفعل المضارع – لأنهما لما لحقاه أكدا فيه الفعلية، وأصل الفعل البناء فرداه إلى أصله .. وقيل: إن حركات آخر الفعل صارت دالة على المعاني فالفتحة دالة على الواحد، والضمة دالة على الجمع، والكسرة دالة على الواحدة المخاطبة نحو: (أَضرِبّن) و (أضرِبُنّ) و (أضربنّ) فلو أعرب لالتبس بعضها ببعض.

وقيل: بُني لتركيبه مع أحد النونين والتركيب أحد أسباب البناء، وإذا كان التركيب يرد الاسم الذي هو أصل في الإعراب إلى البناء، فإنه يرد ما أصله البناء إلى البناء أولى وأجدر[١٠١].

وابن الدهان يرى أنه معرب حيث يقول: " والفتحة قبل النون فيها خلاف فمن الناس من يقول: هي حركة بناء، ومنهم من يقول: هي حركة التقاء الساكنين، فمذهب سيبويه والمبرد وابن السراج أن الفتحة فتحة بناء، وهو قول الفارسي، وقال الزجاج فيها رأي آخر، يدعيّ فيه أنها حركة التقاء الساكنين، وكلام السيرافي يقتضي القول الثاني، والقول الأول هو الصحيح، بدليل قولهم: (هل تضربنّ ؟) فما قبل النون مفتوح، ولم يكن ساكناً، وإذا ثبت ذلك في الصحيح حمل المعتل عليه في قولك: (هل ترميَن)، والدليل على أنها حركة بناء أن الساكن المحذوف لالتقاء الساكنين يردّ له " ثم قال : " وإنما بُني الفعل المضارع مع نون التوكيد للتركيب العارض فيه بها " [١٠٢] فهذا تصريح من ابن الدهان أن المضارع

مبني مع نون التوكيد وليس معرباً كما ذكر ابن إياز. ولم يذكر النحاة وجه الإعراب حال مباشرة النون المضارع، والظاهر أن يقال: معرب بحركة مقدرة رفعاً ونصباً منع من ظهورها حركة الخفة وهي الفتحة، وإذا لم يباشره النون كان معرباً بالنون المحذوفة تخفيفاً لتوالي الأمثال رفعاً ونصباً وجزماً.

وأيضاً إذا اتصل بالفعل المضارع نون جماعة النساء كقوله: (الهندات يقمن) ففيه قولان:

الأول: وهو الأكثر، أنه مبني بالحمل على (ضربنَ) ألا ترى أنه لولا إسكان الباء لتوالي أربع متحركات وذلك غير وارد في كلامهم و (يضربن) ليس كذلك إذ لولا إسكان الباء لم يتوال فيه أربع متحركات وإذا وضح هذا تبين أنه بالحمل على الماضي، وإذا جاز حمل المضارع على الاسم في الإعراب مع أن الإعراب ليس بأصل فيه، فحمل الفعل على الفعل في البناء الذي هو أصله أولى.

والثاني: أنه معرب لكن منع من اختلاف آخره لاختلاف العوامل سكون آخره لاتصال الضمير به فحركات الإعراب فيه مقدرة تقديرها في المقصور [١٠٣].

هذا وجمهور النحاة يذهب إلى أن الفعل مع نون النسوة مبني، ويرى الأخفش وابن درستويه والسهيلي، وأبو بكر بن طلحة إعراب الفعل إذا اتصلت به نون النسوة [١٠٤] ولم يذكر النحاة وجه الإعراب.

واعلم أنك إذا قلت: (الرجال يعفون) و (النساء يعفون) فاللفظ فيهما واحد وبينهما فروق: منها إذا قلت: (الرجال يَعفُون) فوزنه (يفعون) والأصل فيه: (يعفوون) يوزن (يفعلون) فحذفت ضمة الواو فالتقى ساكنان، وهما الواوان الواو الأولى لام الفعل، والثانية الضمير، فحذفت الواو الأولى منهما، وكانت أولى بالحذف لوجهين:

أحدهما: أنها لا تدل على معنى، والثانية تدل على معنى، وهو الجمع.

وثانيهما: أنها حرف، والثانية اسم، والحرف أولى بالحذف.

وإذا قلت: (النساء يعفون) فوزنه (يَفْعُلْنَ) وليس فيه حذف.

ومنها أن النون في فعل الرجال ضمير وفي فعل النساء حرف.

ومنها أن الواو في فعل الرجال حرف، وفي فعل النساء ضميرٌ؛ ولهذا ثبتت في الأحوال كلها، فقلت: (الهندات يَعْفُون) و (الهندات لن يعفون)، (ولم يعفون) وهي في فعل الرجال حرف ثبوتها علامة للرفع، وحذفها علامة للجزم والنصب.

ومنها أن فعل الرجال معربٌ، وفعل النساء مبنيّ على المختار فتأمله [١٠٥]

وحاصل ذلك أن الفعل المضارع حالاته الإعرابية ثلاث:

فبكون معرباً مرفوعاً إذا لم يسبقه ناصب ولا جازم، ويكون معرباً منصوباً إذا سبقه ناصب، ويكون معرباً مجزوماً، إذا سبقه جازم، وهذا الإعراب يقتضي أن تتغير علامة آخره رفعاً ونصباً وجزماً على حسب أحواله، فتكون العلامة ضمة، أو ما ينوب عنها في حالة رفعه، وتكون فتحة، أو ما ينوب عنها في حالة نصبه بناصب قبله، وتكون سكوناً أو ما ينوب عنه في حالة جزمه بجازم قبله. والله أعلى وأعلم.

المبحث الثالث : الإعـراب أصـل أم الـبـنـاء

اختلف النحويون في حركات الإعراب وحركات البناء، أيهما أصل؟ فقيل حركات الإعراب، لأنها لعامل، وقيل: حركات البناء؛ لأنها لازمة، وقيل: هما أصلان، قال بعضهم، وهو الصحيح. قلت: وينبغي أن يكون الخلاف على أن الإعراب أصل في الأسماء فقط، أو فيها وفي الأفعال، أو في الأفعال فقط؟

فعلى الأول يكونان أصلين كما أن الإعراب والبناء أصلان، وعلى الثاني: حركات الإعراب أصل؛ لأن البناء فرع فيهما، وعلى الثالث: حركات البناء، لأنه الأصل في الاسم الأشرف.

والذي يظهر ترجيحه: أن حركات الإعراب فقط أصل، لأن الأصل في الإعراب الحركة، والأصل في البناء السكون، والحركة طارئة، ثم إن الجمهور على أن حركات الإعراب غير حركات البناء، وقال قطرب هي هي، والخلاف لفظي؛ لأنه عائد إلى التسمية فقط، فالأولون يطلقون على حركات الإعراب الرفع، والنصب، والجرّ، والجزم، وعلى حركات البناء الضم، والفتح، أو الكسر، والوقف [١٠٦].

فهذه مسألة خلافية، فقد ذهب قوم إلى أصالة حركات الإعراب، وفرعية حركات البناء، وذهب قوم إلى العكس، ويرى قطرب أن حركات البناء هي نفسها حركات الإعراب.

أقول: ولا يفرق الكوفيون بين ألقاب البناء والإعراب فيُجِيزون إطلاق كل واحد من اللفظين على كل واحد من المعنيين، وقد علل بعضهم لأصالة حركات الإعراب؛ لأنها بعِلّة، ولا كذلك حركات البناء.

وذهب آخرون إلى أن الأصل حركات البناء؛ لأنها لازمة، وتلك متنقلة، واللازم أقوى فهو بالأصل أولى وذهب آخرون إلى أن كل واحد منهما أصل في بابه قال الأندلسي: وهو الصحيح لأن العرب تكلمت بكل منهما [١٠٧].

جاء في المرتجل: " وربما تجوزوا فاستعملوا ألقاب أحد القسمين في الآخر، والأجود استعمال كل منهما فيما وضع له وعليه ليقع الفرق ويؤمن اللبس"(١٠٨).

والتمييز بين ألقاب الإعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين تقريباً على السامع (١٠٩). قال الجرجاني: " وقد تستعمل ألقاب البناء في الإعراب فيقال: لحركة " زيد " في قولك : " رأيت زيداً " الفتح، وذلك يفعل اتساعاً واعتماداً على وضوح المعنى، والأجود أن لا يفعل " (١١٠).

وابن كيسان له رأي يخالف ذلك كله حيث يقول: " الذي أذهب إليه أن البناء إنما هو الأصل الذي يعم المعرب وغيره، وأن المعرب مخرج منه فخرج عنه إلى الإعراب الأسماء المتمكنة لحاجتهم إلى إعرابها للمعاني التي صرفوها فيها"(١١١).

ومن هذا يتبين أن البناء هو الأصل في الكلم عنده، وأن الشأن فيها أن تلزم حركة واحدة أو علامة واحدة، وأن قصد البيان عن المعاني هو ميز بعضها بحركات مختلفة لتكون قرينة عليها.

وقد قال هذا عقيب حوار دار بينه وبين المبرد، وكان المبرد إلى هذا ذهب حين قال: " إن أواخر الأسماء في البناء كأوائلها وأواسطها، وكان يقول: لما كان في مثل: بُرد وجذع وكعب، وفي أواسطها مثل ما في أوائلها مثل: كتف، وحجر، ورجل وفلسْ، وكانت أواخرها كذلك منها الساكن ومنها المتحرك، وإنما الإعراب عارضٌ فيها وداخل في أبنيتها " (١١٢).

ومن هذا الحديث بين المبرد، وابن كيسان عن أصالة البناء هو أن الحركة للحرف الأخير قد تكون ضرورية له ضرورتها للحروف التي تتوسط الكلمة، أو تتصورها من حيث كان صامتاً، ولولا هذه الحركات، أو الحروف المصوتة لاستحال النطق بالكلمة، فهما حكما بأصالة البناء، أو أن يكون الحرف الأخير على حالة من

حالاته الأربع المعروفة ثم تصوروا أن العربي – لحكمته – قد أوفى بهذه الغايـــة، وبغاية أخرى وهي الدلالة على المعاني التي تنتاب الكلمة حين أتى بعلامات علـــى الحرف الأخير ملتزمة يكون تغيرها دلالة على المراد.

ولقد خشيت أن أكون متقولاً على ابن كيسان وشيخه المبرد فيما فهمـــت فعدت إلى نصيهما راجياً تفسيراً لأصالة البناء فلم أجد غير ما ذكرت (١١٣).

قضية العامل النحوي في الإعراب :

قد شغلت ظاهرة الإعراب النحاة، وكان قد هداهم استقراؤهم إلى أن وضع الكلمة أو نظمها مع غيرها في الجملة له أثره في أن تكون على حال معينة مـــن الرفع أو النصب أو الجزم، ومن ثم كان موقع الكلمة أو اقترانها بنوع معين مـــن الأدوات علامة على أنها قد اكتسبت أثراً إعرابياً خاصاً ... وكانت لهم فـــي هـــذا المجال أصولهم وقوانينهم ولم يختلف النحاة في المحدث لهذه الآثـــار إنمـــا هـــو المتكلم، فهو الذي يرفع، وينصب ويجر ويجزم ولكنهم اصطلحوا على تسمية هذه الأدوات عوامل من حيث إنها أوجبت ذلك.

فها هو ذا سيبويه في مستهل كتابه يقول: " هذا باب مجاري أواخر الكلـــم من العربية" : وهي تجري على ثمانية مجار على النصب والجر، والرفع والجـــزم والفتح، والكسر والضم والوقف، وهذه المجار يجمعهن في اللفظ أربعة أضـــرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر ضرب واحد، وكذلك الرفـــع والضم، والجزم والوقف وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب، فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الإعراب ... " (١١٤).

والجرجاني يُعرف العامل بقوله: " هو ما أوجب آخر الكلمة علـــى وجـــه مخصوص من الإعراب " (١١٥) **ويفهم من كلام سيبويه والجرجـــاني الســـابق أن**

العامل يؤثر فيما بعده على سبيل الوجوب، والمتأمل في كلام النحاة جميعاً عندما يتحدثون عن حد الإعراب بأنه " تغيير أواخر الكلام لاختلاف العوامل بحركات ظاهرة، أو مقدرة أو بحذف الحركات، أو بحذف الحروف " (١١٦).

يؤخذ من الكلام السابق أن النحاة جميعاً تحدثوا عن العامل وأثره في التراكيب العربية وما يتبعه من تغيير في أواخر الكلمات المعربة هذا الاختلاف الإعرابي الذي يحمله التركيب ولّد نظرية العامل، ولم يختلف النحاة في أن المحدث لهذه الآثار إنما هو المتكلم، فهو الذي يرفع، وينصب يجر ويجزم، ولكنهم اصطلحوا على تسمية هذه الأدوات عوامل من حيث إنها أوجبت ذلك.

وها هو ذا المحقق الرضي يحدثنا عن حقيقة العامل وعمله: " ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها لكن نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسُميَّ عاملاً لكونه كالسبب للعلامة كما أنه كالسبب للمعنى المعلَّم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل؛ لأنه به صار أحد جزأي الكلام، وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر ... " (١١٧).

إذاً قد ثبت لدينا أن العامل عند النحاة علاقات وارتباطات لفظية ومعنوية بين أجزاء التركيب اللُغوي، وكثيراً ما تجدهم يتحدثون عنها ويصفونها بأنها الأساس في العمل وجاء في الأشباه : " العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف فما وجد من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يُسأل عن الموجب لعمله " (١١٨).

ويقرر ذلك ابن السراج في أصوله حيث يقول: " إن كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملاً، وأول عمله أن يرفع الفاعل، أو المفعول الذي هو حديث عنه نحو:

قام زيدٌ وضُرِب عمر، وكل اسم تذكره ليزيد الفائدة بعد أن يستغني الفعل بالاسم المرفوع الذي يكون ذلك الفعل حديثاً عنه فهو منصوب " [١١٩].

ولعل الذي دعاهم إلى هذا أن الأفعال دائماً طالبة لما يُبيّنها فهي تطلب فاعلاً، ومفعولاً وزماناً ومكاناً... وهذه المطلوبات هي التي تبيّن الفعل إذ الفعل يدل عليها دلالة مبهمة ثم تبينها الكلمات اللاحقة بها، فجميع الأفعال ترفع فاعلاً، وتتعدى إلى الحدث، أو المصدر، والمكان والزمان، وتنصب الحال والتمييز، والمفعول معه، والمفعول له، والمستثنى، وبعضها ينصب مفعولاً به، وبعضها ينصب مفعولين، وأخرى تتعدى إلى ثلاثة، وهناك أفعال لا تتعدى إلى المفعول به وهي التي تسمى الأفعال اللازمة [١٢٠].

فالعمل إذاً اصطلاح نحوي يعني أن بين العامل والمعمول ارتباطاً معنوياً يستنبط من كلمات النحاة عندما يقررون قواعدهم، والألفاظ تابعة للمعاني وقد درج الناس أخيراً على أن يقولوا: إن نظرية العامل التي حفل بها النحو العربي خرافة، ينبغي تجريد النحو منها، وكانوا في هذا متأثرين بابن مضاء القرطبي. وإني لأعتقد أن نظرية العامل هذه سوف تبقى ما بقي النحو العربي، ذلك أنها ليست تعبيراً سطحياً عن الشيء يرفع أو ينصب، وإنما هي نظرية يتمثل فيها طريقة النظم في الجملة العربية، ولأنها كذلك فقد كانت المنطلق الذي بنى عليه سيبويه كتابه فالمتأمل في الكتاب يرى أن أبوابه قد قامت على أساس العامل النحوي ثم تأثرت الكتب من بعد هذا، ولقد طولب هؤلاء الثائرون بالبديل الذي يقيمون عليه منهجهم في عرض القواعد لو ألغينا القول بالعامل، فعجزوا وأحالوا ذلك على الزمن، ولو أنهم صدقوا في البحث لعرفوا أن ما يردده النحاة من العامل والمعمول هو بعينه ما يرديه ابن مضاء من التعلق ومن الأدلة على أن المراد بالعمل هو التعلق والارتباط ما قاله سيبويه في أوائل الكتاب، فقد قال: إن الأفعال لما كانت دليلاً على ما مضى، وما لم يمضي من نحو: الذهاب والجلوس والضرب، فإنها

تعمل في الحدث نحو: ذهب ذهاباً، والزمان نحو: ذهب أمس، والمكان نحو: ذهب فرسخين من حيث إنها تدل على الحدث والزمان وتتطلب المكان، فلما كانت دالـــة عليها وطالبة لها فقد تعلقت هذه وارتبطت بها [١٢١] .

لقد غالى المحدثون في الحملة على الأعلام المتقدمين عندما قالوا بالعامل والمعمول، وكان هؤلاء المتقدمون أبغد غوراً، وأفهم لدلالة الكلام، وكان اختلافهم في العامل يعبر عن وجهات نظر مختلفة في وظيفة الكلمات في التركيب.

المبحث الرابع : الإعــراب المحــلــىّ

جاء في الهمع: " ... وقسمه بعضهم إلى ثلاثة: لفظي وتقديري ومحلــىَ، وفسر المحلىّ بموضع الاسم المبني " (١٢٢) ونجد أن هذا النوع يتردد على ألسنة المعربين أن يقولوا في (المبنيات)، وفي كثير من الجمل المحكية وغير المحكيــة: إنه في محل كذا من رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم – فمثلاً يقولون فــي " جــاء هؤلاء " إن كلمة " هؤلاء " مبنية على الكسر في محل رفع فاعل، وفي : " قــرأت الصحف من قبلُ" إن كلمة " قبلُ" مبنية على الضم في محل جر.. وفــي " رأيــت ضيفاً يبتسم " إن الجملة من الفعل، والفاعل المستتر في محل نصب صفة؛ لأنهــا بمثابة: رأيت ضيفاً مبتسماً أي إنها جملة بمنزلة المفرد في المعنى وهكذا. المراد من أن الكلمة أو الجملة في محل كذا، هو أننا لو وضعنا مكانهــا اســماً بمعناهــا معرباً لكان مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، فهي قد حلت محل ذلك اللفظ المعرب وشغلت مكانه ومعناه وحكمه الإعرابي الذي لا يظهر على لفظها.

فالإعراب المحلىّ ومواطنه المبنيات مثل: مَنْ وما، وهذا، والــذي فهــذه مبنية على السكون في محل رفع أو نصب أو خفض، ويجوز تقدير حركة الإعراب على آخره ويمنع من ظهورها سكون البناء الأصلي، أو حركته نحو: يا ســيبويه، فسيبويه مبني على ضم مقدر على آخره في محل نصب منع من ظهــوره حركــة البناء الأصلية ونحو قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ﴾ (١٢٣) فــــ " مَــنْ " مبني على السكون المقدر منع من ظهوره حركة النقل وهي الضمة.

والإعراب المحلى يكون منصباً على الكلمة المبنية كلها، أو على الجملــة كلها، وليس على الحرف الأخير. منها، وأن (التقديري) منصب على الحرف الأخير من الكلمة.

وهناك رأي آخر لا يجعل " الإعراب المحلىّ " مقصوراً على المبني وبعض الجمل – كرأي الأكثرية –، وإنما يدخل فيه أيضاً بعض الأسماء المعربة صــحيحة

الآخر المتأثرة بعاملين بشرط أن لا يظهر في آخر الكلمة المعربة علامتان مختلفتان للإعراب، ومن أمثلته: ما جاءني من كتاب فكلمة " كتاب " مجرورة لفظاً بالحرف: "من " الزائد: وهي في محل رفع فاعل للفعل: " جاء "، وقد تحقق الشرط فلم يجتمع في آخرها علامتان ظاهرتان للإعراب.

وأصحاب الرأي الأول يدخلون هذا النوع في " التقديري " فيقولون في إعرابه: " إنه فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الكسرة الناشئة من حرف الجر الزائد" فلفظ " كتاب " عند هؤلاء مجرور لفظاً مرفوع تقديراً، والخلاف لفظي لا أهمية له، ولعل الأخذ بالرأي الثاني: أنفع؛ لأنه أعم.

هذا ولا يمكن إغفال الإعراب " المحلى التقديري " ولا إهمال شأنهما وأثرهما؛ إذ يستحيل ضبط توابعهما – مثلاً – بغير معرفة الحركة المقدرة، أو المحلية. بل يستحيل توجيه الكلام على أنه فاعل، أو مفعول، أو مبتدأ، أو مضارع وما يترتب على ذلك التوجيه من معنى إلا بعد معرفة حركة كل منهما.

وهناك كلمات يضبط آخرها بعلامة لا توصف بأنها علامة إعراب، ولا بناء، وإنما هو ضبط صُوري ظاهري، قصد به مجاراة الكلمة لكلمة قبلها في نوع العلامة، مجاراة ظاهرية ولا يصح أن يكون للكلمة المتأخرة منهما محل إعرابي (١٢٤).

وتعليل ذلك – في رأينا – هو أن اللغة العربية ملك العربي يقول فيها ما شاء وفق سننها، ما دام صحيح السليقة سليم الفطرة، لم تشبه شائبة لحن أو فساد سليقة، فالأمر عنده نسبي ويحق له أن يبادل بين علامات الوظائف، ولا يقدح ذلك في فصاحته ما دام المعنى غير ملبس، أو ما دام المعنى واضحاً، وقد وردت عنهم بعض الأساليب التي بادلوا فيها بين علامات الإعراب، فأعاروا المرفوع علامة المنصوب، والمنصوب علامة المرفوع، وأتى المرفوع مجروراً، والمجرور

منصوباً، والمنصوب مجروراً، وهو في الشعر والنثر وهو ما يطلقون عليه " التقارض " ومنه:

مثل القنافذ هدّاجون قد بلغت * * * نجران أو بلغت سوآتِهم هجرُ [١٢٥]

جاء في شرح الشاطبي " وإذا كان أمن اللبس مسوغاً لجعل الفاعل مفعولاً، والمفعول فاعلاً في كلام واحد نحو، خرق الثوبُ المسمارَ، و" بلغت سوآتهم هجرُ" فجواز هذه المسائل أولى " [١٢٦] وجاء في موضع آخر: " ومنها: أن النحويين يقولون إذا كان معنى الكلام يميز بين الفاعل والمفعول جاز في الشعر كثيراً أن ينصب الفاعل ويرفع المفعول وجاز في الكلام قليلاً ومن ذلك قراءة عبدالله ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [١٢٧] بنصب (آدمَ)، ورفع " كلماتٌ " ومثل هذا كثير وقد جعل ابن الطراوة هذا قياساً مطرداً فأجاز نصب الفاعل ورفع المفعول إذا فهم المعنى نحو: أكل الخبزُ زيداً، وركب الفرسُ عمراً ... " [١٢٨].

ومما جاء من الأفعال مرفوعاً وحقه النصب: وهو مما دعاه ابن هشام: تقارض اللفظين في الحكم:

أنْ تقرآن على أسماء ويحكما * * * منى السلام وأن لا تشعرا أحداً [١٢٩]

ومما جاء من جر المنصوب :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى * * * ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا [١٣٠]

والظاهرة موجودة وشواهدها كثيرة في كل أنواع الإعراب ولسنا بصدد دراستها. ومما جاء في النثر من المسموع قول العرب: كسر الزجاجُ الحجرَ، وخرق الثوبُ المسمارَ [١٣١] وفي قراءة: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ [١٣٢] وقراءة ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [١٣٣]، ومما جاء مرفوعاً وحقه النصب قوله تعالى في قراءة ﴿فكان أبواه مؤمنان﴾ [١٣٤] و ﴿إن هذان لساحران﴾ [١٣٥] ، ومما

جاء من الأفعال مرفوعاً وحقه النصب قوله تعالى: ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ (١٣٦).

ومن ما هو مقيس عند النحاة بشروط – في الأسماء فقط – وجاء في أساليب منها:

- أسلوب استغراق العموم، وفيه يجر المرفوع، وهو إما مبتدأ، وإما فاعل، فالمبتدأ مثل: ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ عِندَنَا خَزَائِنُهُ ﴾ (١٣٧) ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلاَّ عَلَى اللّهِ رِزْقُهَا ﴾ (١٣٨). وهذا على سبيل التمثيل، وإلا فالآيات في هذا كثيرة جداً. والفاعل كقوله تعالى: ﴿ مَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ ﴾ (١٣٩) ﴿ مَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ} (١٤٠) والمفعول به كقوله تعالى: ﴿ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللّهِ ﴾ (١٤١).

ويشترط لقياس هذا الأسلوب ثلاثة شروط وهي (١٤٢) :

أ – أن يكون المعمول مبتدأ ، أو فاعلاً، أو مفعولاً به.

ب- أن يكن نكرات.

جـ- أن يسبقه نفي أو شبهه.

وهناك أساليب أخرى مقيسة منها الخبر في الجملة المنفية بـ " ليس " أو بـ " ما " يجر بالباء كثيراً ، وغير ذلك.

المبحث الخامس : الإعـراب النيابي ((الإعراب بالحروف))

اختلف النحويون في الإعراب أحركة أم هو حرف؟ فذهب الكوفيون إلى أن الإعراب يكون حركة وحرفاً، فإذا كان حرفاً قام بنفسه، وإذا كان حركة لم يوجد إلا في حرف، وذهب البصريون إلى أن الإعراب حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه، ومن المجمع عليه أن الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع وذلك الحرف هو حرف الإعراب، فلو كان الإعراب حرفاً ما دخل على حرف [١٤٣] .

والناظم يرى أن أصل الإعراب للحركات والسكون؛ لأنه أحل غيرها محل النيابة عنها وذلك لا يسوغ إلا بتقدير كون المحل للمنوب عنه بحق الأصل وبذلك صرح في التسهيل (١٤٤) فقال: " والإعراب بالحركة والسكون أصل وينوب عنهما الحرف والحذف " ، وكذلك قال الجزولي : " أصل الإعراب للحركات، والحروف عند من يرى الإعراب بها تبع، والدليل على ذلك أن الإعراب بها أكثر، والكثرة دليل الأصالة " ، وأيضاً فإنه لا يصار إلى الإعراب بغيرها إلا عند تعذرها، أو اعتقاد تعذرها " [١٤٥].

قال ابن مالك في شرح التسهيل: " ولذلك اشترك الفعل والاسم في الرفع بضمةٍ، والنصب بفتحة، ولم يشتركا في الإعراب، وإنما كانت الأصالة للإعراب الحركة في غير الجزم؛ لأن الحركة أخف من الحرف وأبين في إعطاء المعنى المقصود، وأما كونها أخف فظاهر، فإن زيادة الحركة أخف وأهون من زيادة حرف كامل " [١٤٦].

وأما كونها أبين فلأنها لا تخفى زيادتها على بنية الكلمة لسقوطها وإدراك الكلمة بدونها، بخلاف الحرف، فإنه قد يُخل سقوطه بمفهومها، ولذلك اختلفوا في المعرب بحرف هل هو قائم مقام الحركة، أو الحركة مقدرة فيه؟ وإنما كان السكون

في الجزم أصلاً؛ لأن نقصان حركة زائدة على الكلمة أسهل من سقوط حرف من نفس الكلمة (١٤٧).

والمشهور عند النحاة أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، يقول ابن الخشاب: " إنما جعلت الحروف نائبة عن الحركات في الإعراب؛ لأن الحركات هي الأصل فيه والحروف قائمة مقامها فيه " (١٤٨).

والأسماء الستة سميت معتلة؛ لأن لاماتها حروف علة إلا فاك (١٤٩)، وهي: أبوه، وأخوه، وحموه، وهنوه، وفوه، وذو مال، وإذا لم تكن معتلة أعربت بالحركات الظاهرة، وإذا كانت مضافة إلى ياء المتكلم فإعرابها بالحركات المقدرة على ما قبل الياء، ولإعرابها بالحروف أي بالواو رفعاً، وبالألف نصباً وبالياء جراً شروط عامة، وشروط خاصة هي: أن تكون مضافة، فإن أفردت أعربت بالحركات الظاهرة، وأن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم، فإن المضاف إليها يعرب بحركات مقدرة، وأن تكون مفردة أي غير مثناة ولا مجموعة؛ لأنها إذ ذاك تعرب إعراب المثنى والمجموع، وأن تكون مكبرة، فإن صغرت أعربت بالحركات ... ويختص الفم بشرط أن تزال منه الميم، فإن لم تزل أعرب بالحركات، ويشترط في " ذو " أن تكون بمعنى صاحب، فإذ كانت للإشارة أو موصولة فإنها مبنية، وقصر الفراء الإعراب بالحروف على الخمسة الأول، ومنع ذلك في " هن "، وتابعه قوم، ورُد بنقل سيبويه عن العرب إجراءه مجراها، وهو كناية عما لا يعرف اسمه أو يكره التصريح باسمه، والحم أقارب الزوج، وقد يطلق على أقارب الزوجة (١٥٠) وقد عللوا إعرابها بالحروف، بأنها أشبهت المثنى والمجموع؛ لأن منها ما يلزم الإضافة، وهي " فوك " و " ذو مال " وجعل ذلك توطئة تجعل إعراب المثنى والمجموع بالحروف؛ لأنهما فرعان عن الواحد، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه، فإذا سبق في الآحاد أمن من الاستبعاد ولم يخرج عن المعتاد (١٥١).

و " ذو " التي بمعنى صاحب لازمة الإضافة إلى الظاهر دون المضمر لأنها وضعت وصلة على الوصف بأسماء الأجناس .. ويرون أن لام " ذو " محذوفة، وأصلها (ذوْى) قال ابن الخشاب: " وإنما قضي بأنها قد حذفت منها؛ لأنها اسم ظاهر على حرفين، وأقل ما يكون عليه الاسم الظاهر ثلاثة أحرف، وقُضي بكون المحذوف حرف علة؛ لأن الحذف بابه أن يكون في المعتلات اللامات التي سيرت بالتصريف، فعلم أن محذوفها معتل، وحُكِمَ بأن المحذوف الياء دون الواو حملاً على الأكثر " (١٥٢).

وجاء في المصباح المنير: " وذا " لامه ياء محذوفة، وأما عينه فقيل: (ياء) أيضاً لأنه سُمِع فيه الإمالة، وقيل: " واو " وهو الأقيس؛ لأن باب (طوى) أكثر من باب (حيى)، ووزنه في الأصل (ذوى) وزان سبب " (١٥٣) .

و(الهَنُ) كناية عن كل اسم جنس ثم كُنى بهذا الاسم عن الفرج جاء في اللسان، " وهَنُ المرأة فرجها ... والهَنُ اسم على حرفين .. فمن النحويين من يقول: المحذوف من الهن والهنة الواو كان أصله: هَنَوُ وتصغيره: هَنَىّ ... " (١٥٤).

وخلاصة ذلك أن (الهن) اسم جاء على حرفين ولكن اختلف في حرفه الثالث الذي يتم به الاسم، فذهب قومٌ إلى أنه الواو، وذهب آخرون أنه الهاء، ورأي فريق ثالث أنه النون.

واختلف النحويون في إعراب الأسماء الستة على مذاهب:

أحدها: وهو المشهور أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب، وأنها نابت عن الحركات أي: بالواو رفعاً، والألف نصباً، والياء جراً، وهذا مذهب قطرب، والزيادي، والزجاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين.

وأيّد بأن الأعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل متنازع فيه دليلاً (١٥٥) وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة.

ورُدّ بثبوت الواو قبل العامل [١٥٦])، وبأن الإعراب زائد على الكلمة، فيؤدي إلى بقاء (فيك) و (ذي مال) على حرف واحد [١٥٧] وصلاً وابتداء وهما معربان وذلك لا يوجد إلا شذوذاً.

الثاني: وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين، وصححه ابن مالك وأبو حيان، وابن هشام وغيرهم من المتأخرين: أنها معربة بحركات مقدرة في حروف العلة، وأنها اتبع فيها ما قبل الآخر للآخر .. ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقيت الواو ساكنة، وحذفت الكسرة أيضاً للاستثقال، فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها، وقلبت الواو المفتوحة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها بمعنى: أنك إذا قلت: قام أبوك فأصله: أبَوُك فاتبعت حركة الباء لحركة الواو فقيل: أبُوُك نم استثقلت الضمة على الواو فحذفت، وإذا قلت: رأيت أباك فأصله: أبَوَك تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وإذا قلت: مررت بأبيك فأصله: بأبَوِك، ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبِوِك فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فسكنت، وقبلها كسرة، فانقلبت ياء [١٥٨].

واستدل لهذا القول: بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه [١٥٩].

يقول ابن الحاجب: " ظاهر مذهب سيبويه: أن لها إعرابين: تقديري بالحركات ولفظي بالحروف قال: لأنه قدر الحركة ثم قال في الواو هي علامة الرفع، وهو ضعيف لحصول الكفاية بأحد الإعرابين [١٦٠].

أقول: لم يذكر سيبويه هذه الأسماء في كتابه إلا عَرَضاً فليس في كتابه رأي خاص له في الأسماء الستة وما ذكر حول ذلك يتعلق بإعراب المثنى، وجمع المذكر السالم، ولعل من نسب إليه ذلك قاسه على قوله في المثنى والجمع [١٦١]، ولعلهم اعتمدوا فيما نسبوا إليه على مذهبه في ثلاثية هذه الأسماء فهو يذهب إلى أن الواو، والألف والياء هي لام الكلمة، ثم ترد إليها عند الإضافة حيث يقول: "

هذا باب ما لا يجوز من بنات الحرفين إلا الرد وذلك قوله: في أب: أبــويَ، وفــي أخ: أخوي، وفي حم: حموي، ولا يجوز إلا ذا من قبل أنك ترد من بنات الحــرفين التي ذهبت لاماتهن إلى الأصل " (١٦٢).

وقال أيضاً: " واعلم أن من العرب من يقول: " هذا هنوك، وأريــت هنــاك ومررت بهنيك(١٦٣)، فإذا كانت الواو والألف والياء عنده لام الكلمة، فهي حــروف إعراب، فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها هذا ما ظهر لهم مــن عبارتــه"، ويفسر صاحب اللآلئ المنثورة رأي سيبويه بقوله: " حــروف اللــين مــن هــذه الأسماء حروف إعراب، وفيها إعراب مقدر فحروفها في الرفــع أصــلية، وفــي النصب والجر مبدلة " (١٦٤) قال ابن الخشاب : " الجيد أن تسلب الباء حركتهــا ويحركها بالفتح اتباعاً للواو فيكون النصب كالرفع والجر ثم تقلب الواو ألفاً (١٦٥).

المذهب الثالث: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع وعليه المازني والزجاج، وعليه تكون الباء في قولهم " أبوك " حــرف الإعــراب والواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات.

ورُدّ بأن الإشباع بابه الشعر وببقاء (فيــك) و (ذي مــال) علــى حــرف واحد(١٦٦). وضعفه الرضي بقوله: " وهو أيضاً ضعيف؛ لأن مثل ذلك لضــرورة الشعر، ويسوغ حذفه بلا اختلال إلا في الوزن، وأيضاً يبقى: (فوك) و (ذو مــال) على حرف" (١٦٧).

الرابع: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف وهي منقولة من الحروف وعليه الربعي (١٦٨) ويفسره صاحب الإنصاف بقوله: " هو أنها إذا كانت مرفوعــة ففيها نقل بلا قلب وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب" (١٦٩).

ورّده السيوطي بقوله: " ورُدّ بأن شرط النقل الوقف، وصحة المنقول إليه وسكونه وصحة المنقول منه، وبأنه يلزم جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر.

الخامس: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وليست منقولة، بل هي الحركات التي فيها قبل أن تضاف، فتثبت الواو في الرفع؛ لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، وألفاً لأجل الفتحة، وعليه الأعلم وابن أبي العافية.

ورده السيوطي بقوله: " ورُدّ بأن هذه الحروف إن كانت زائدة فهو المذهب الثالث، وقد تبين فساده، وإن كانت لامات لزم جعل الإعراب في العين مع وجود اللام[١٧٠].

السادس: أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً، وعليه الكسائي والفراء أي: أنها معربة بالحركات على ما قبل حروف العلة، وبالحروف أيضاً، وهو ما عبروا عنه بالإعراب من مكانين (١٧١)، ورُدّ بأنه لا نظير له، وهو ضعيف لحصول الكفاية بأحد الإعرابين.

السابع: إنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع وعليه الجرمي، ورُدّ بأنه لا نظير له، وبأن عامل الرفع لا يكون مؤثراً شيئاً، وبأن العدم لا يكون علامة ومعنى ذلك أن انقلابها هو الإعراب، ورُدّ عليه بأنه لم يحدث فيها انقلاب إذا كانت مرفوعة، وهذا يقتضي ألا يكون لها في الرفع إعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة [١٧٢].

الثامن: أن فاك وذا مال معربان بحركات مقدرة في الحروف، وأن أباك وأخاك وحماك وهناك معربة بالحروف، وعليه السهيلي والرُّندي.

التاسع: عكسه أي: عكس السابق بمعنى أن فاك وذا مال معربان بالحروف، وأن أباك وأخاك وحماك وهناك معربة بحركات مقدرة في الحروف.

العاشر: أن الحروف دلائل الإعراب قاله الأخفش، واختلف في معناه: فقال: الزجاج والسيرافي: المعنى: أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها.

وقال ابن السراج معناه، أنها حروف إعراب، والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر ، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير، وقد عُدّ هذان القولان مذهبين فتصير أحد عشر، (١٧٣) وأشار صاحب الإنصاف إلى ذلك حيث يقول: " فقد ذهب الأخفش في أحد قوليه وتابعه المبرد إلى أن الواو والياء والألف ليست بحروف إعراب، ولكنها دليل على الإعراب [١٧٤].

الثاني عشر: أنها معربة في الرفع بالنقل، وفي النصب بالبدل، وفي الجر بالنقل والبدل معاً، فالأصل في جاء أخوك: جاء أخَوَك، فنقلت حركة الواو إلى الخاء، والأصل في رأيت أخاك: رأيت أخَوَكَ، فأبدلت الواو ألفاً، والأصل في مررت بأخيك: بأخَوِك، نقلت حركة الواو إلى الخاء، فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها حكاه ابن أبي الربيع وغيره، وهو موافق للمذهب الرابع إلا في النصب [١٧٥].

وقد جرت عادة النحاة أن يذكروا لغات هذه الأسماء ففي (هَنٌ) النقص، وهو الإعراب بالحركات، وهو فيه أشهر من الإعراب بالحروف كحديث، " من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا " (١٧٦)، وقول علي – رضي الله عنه–: من يطل هَنُ أبيه ينتطق به ، ومعناه من كثر ولد أبيه يتقوى بهم [١٧٧].

وأنشد سيبويه: [١٧٨]

رُحْتِ وفي رجليك ما فيهما * * * وقد بدا هَنِكْ من المِئزرِ

أراد هُنك فسكن النون، والنقص في الاسم هو أن ينقص من آخره حرف، ويجري الإعراب على الذي قبله، ودونهما التشديد كقوله:

ألا ليت شعري ؟ هل أبيتن ليلة * * * وهنّى جاذ بين لهزمتي هندِ [١٧٩]

وفي أب النقص كقوله:

بأبه اقتدي عدي في الكرم * * * ومن يشابه أبه فما ظلم [١٨٠]

والقصر كقوله:

إن أباها وأبا أباها * * * قد بلغا في المجد غاياتها [١٨١]

والقصر في الاسم هو أن يكون آخره ألف والاسم بذلك مقصور ويعني أن في الأسماء الثلاثة لغة أخرى هي القصر وهي أشهر فيها من النقص، فتقول: هذا أباك، رأيت أباك، ومررت بأباك.

وفي أخ الثلاثة سمع في القصر : " مكره أخاك لا بطل " [١٨٢].

يقول الشاطبي: " إن إعرابها بالحروف بيّن أنها معتلة الأواخر مذبذبة في الاعتلال بين النقص والتمام، فهي في الإضافة إلى غير الياء تامة غير منقوصة، وفي الإفراد والإضافة إلى الياء على خلاف ذلك، فأراد أن يبين اختلاف العرب فيها إذا كانت معتلة الأواخر، لأنها من مادة واحدة وعلى حكم واحد " [١٨٣].

وذكروا أن " هناً " له استعمالان: أحدهما: أن يجري مجرى " أب وأخ " أي: بلغة التمام والمقصود بها استعمال الاسم تاماً على ثلاثة أحرف، والثالث عندهم حرف العلة، يكون في الرفع واواً، وألفاً في النصب، وياءً في الجر، وهذه اللغة هي الأساس الذي بني عليه فريق من النحاة رأيهم بأن لام (هَنٍ) المحذوفة هي الواو يقول ابن هشام: " ومن العرب من يستعمله تاماً في حال الإضافة يقول: هذا هنُوك، ورأيت هناك، ومررت بهنيك وهي لغة قليلة، ولقلتها لم يطلع عليها الفراء ولا أبو القاسم الزجاجي فادعيا أن الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة " [١٨٤].

والاستعمال الآخر، وهو الأفصح والأشهر أن يلتزم النقص جارياً مجرى (يد) و (دم) في الإضافة وغيرها، ويقصد بلغة النقص استعماله في الكلام على حرفين، وعليها يكون معرباً بالحركات الظاهرة تقول: هذا هنٌ ، ورأيت هناً،

ونظرت إلى هنٍ، وهذه اللغة أكثر استعمالاً عند العرب، وبها ورد الحديث: " من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهنِ أبيه ولا تكنوا " [١٨٥].

إعراب المثنى ، وجمع المذكر السالم :

وحدُّ المثنى: " لفظ دال على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد، وعطف مثله عليه " [١٨٦] **وورد في كتب النحو لجمع المذكر السالم عدة حدود أذكر منها هو: ما دل على أكثر من اثنين مع سلامة بناء مفرده (١٨٧). وهو يعرف بالجمع الذي جاء على هجاءين أي حرفين، وهما الواو رفعاً، والياء نصباً وجراً في اللغة العالية، وقد يُقال: الهجاءان، الواو والنون رفعاً، والياء والنون نصباً وجراً.**

ومما لا شك فيه أن تلك الزيادة التي تتمثل في الواو والنون رفعاً، والياء والنون نصباً وجراً ضرب من الإيجاز في اللغة حيث استغنت بها العرب عن طول الكلام بكثرة المتعاطفات، فإذا قلنا: جاء زيد وزيد وزيد ... إلخ، وفي التثنية كذلك. فقد طال الكلام بتلك المعطوفات التي قد لا تنتهي عن قرب زمناً وعدداً فعدلوا عن ذلك كراهية التطويل والتكرار، ولا يجوز الرجوع إليه؛ لأن الرجوع إلى أصل مرفوض ممنوع إلا في الضرورة [١٨٨] **هذا وقد يعدل عن الجمع إلى أصله من المعطوفات، وذلك في الأحوال الآتية :**

- **إرادة التكثير نحو قول الحكم بين المنذر لأحد الشعراء: بل مائة ومائة ومائة. والقياس الاستعمالي: مئين، فعدل عنه إلى المعطوفات، وإن كانت أصلاً مرفوضة حيث أراد الكثرة.**
- **إذا فصل بين المتعاطفات بصفات مذكورة نحو: مررت برجال: رجل كريم، ورجل عالم، ورجل شجاع، أو مقدرة نحو قول: إسماعيل بن أبي الجهم لهشام بن عبدالملك حين قال له: وما يجبر كسرك؟ وينفي فقرك؟ فقال: ألف وألف..**
- **أو في ضرورة الشعر نحو قوله:** [١٨٩]

أقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً * * * ويوماً له يوم الترحلِ خامسِ

فعطف وكان القياس أن يقال: أقمنا بها أياماً أربعة (١٩٠) فجمع لولا ضرورة الوزن [١٩١].

- إذا كانت مفرداته باقية على علميتها نحو: زيد بن فلان، وزيد بن فلان، وزيد بن فلان ... الخ.
- إذا اتفقت الألفاظ، ولم تتفق المعاني، ولا المعنى الموجب للتسمية نحو قولك، هلال، وهلال وهلال، فالعطف لا غير، تعنى بأحدهما الحية الذكر، وبالآخر الغبار، وبالآخر هلال السماء [١٩٢].

ما لا يثنى ولا يجمع مطلقاً :

لم تكن الأسماء العربية كلها صالحة للتثنية أو الجمع بأنواعه لاعتبارات فيها أغنت عن تثنيتها وجمعها وهي على النحو الآتي:

أ- ألفاظ العموم كلفظ " كل " حيث لا فائدة من تثنيته وجمعه لدلالته على العموم والشمول، إذ لا يقال فيه كلان، ولا كلون، ولا كلات... ومثلها أسماء الشرط والاستفهام والموصولات العامة لشبهها الحروف ودلالتها على العموم. وكذلك النكرة الواقعة في سياق النفي وشبهه لإفادتها العموم [١٩٣].

ب- ما أشبه العمل كاسم التفضيل نحو: (أفعل من) للزومه الإفراد والتذكير؛ لوقوع (من) بعده جاره للمفضل عليه حيث أجرى الأمثال كالتعجب، وكذلك اسم الفاعل من نحو، أقائم الزيدان، وأقائم الزويدون ... إلا على لغة طيء أو أزد شنوءة الملقبة بلغة أكلوني البراغيث.

جـ- المثنى والجمع لا يثنيان ولا يجمعان، والمراد بالجمع هنا الجمع الذي على حد المثنى، وهو المذكر السالم، وعلة المنع ما يترتب على تثنية المثنى و الجمع السالم من وجود إعرابين نحو: المحمدانان، والمحمدونون فيزدادان

ثقلاً، والوجه أن ما لحق مفرديهما من زيادة التثنية والجمع الصحيح إنما كان الغرض منها الإيجاز وخفة الكلام.

د- المبنيات - خلافاً للمبرد - كأسماء الشرط والاستفهام، وأسماء الأفعال، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة.

أما نحو: يا زيدان، ولا رجلين فالتثنية سابقة على البناء، ونحو: ذان وتان، واللذان واللتان، فهذه صيغ موضوعة للمثنى وليست مثنى حقيقة، ونسب للمحققين وعليه ابن الحاجب وأبو حيان.

وقيل: إنها مثناه حقيقة، وأنها لما ثنيت أعربت، وهو رأي ابن مالك.

هـ- عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب إسناد، ولا يجمع اتفاقاً نحو: تأبط شراً وكذلك المركب المزجي كبعلبك وسيبويه، فالأكثر على منعه لعدم السماع ولشبهه بالمحكي، وجوز الكوفيون تثنيته وجمعه، واختاره ابن هشام الخضراوي، وأبو الحسين ابن أبي الربيع، وبعضهم تثنية ما ختم بـ " ويه " وجمعه،وهو اختياري .. خلافاً لبعضهم، واختاره السيوطي [١٩٤] ... ومما لا يثنى لتعريفه أجمع وجمعاء في التوكيد خلافاً للكوفيين [١٩٥].

و- المشترك والمجاز لا يثنيان ولا يجمعان باعتبار مدلولاتهما المختلفة وفي ذلك ثلاثة مذاهب: أحدها: المنع وعليه أكثر المتأخرين فمنعوا تثنية المشترك والمجاز وجمعهما.

الثاني: الجواز مطلقاً قياساً على العطف، وصححه ابن مالك تبعاً لأبي بكر بن الأنباري ولو ردوه في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ ... وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ﴾ [١٩٦] وقوله - صلى الله عليه وسلم - بـ (الأيدي ثلاثة، فيد الله العليا، ويد المعطي، ويد السائل السفلى)[١٩٧]، وقول العرب: القلم أحد

اللسانين، وخفة الظهر أحد اليسارين، والقربة أحد السباعين، واللبن أحد اللحمين، والحمية أحد الموتين، ونحو ذلك.

الثالث: وعليه ابن عصفور الجواز إن اتفق اللفظان في المعنى الموجب للتسمية نحو: الأحمران: للذهب والزعفران، وإلا فالمنع.

ز- أن لا يستغنى عن تثنيته وجمعه بتثنية غيره وجمعه، فلا يثنى (بعض) للاستغناء عنه بتثنية جزء، ولا (سواء) للاستغناء عنه بسيّان تثنية سيّ ، ولا تثنى ولا تجمع ألفاظ العدد خلافاً للأخفش غير مائة وألف للاستغناء عنها إذ يغني عن تثنية ثلاثة ستة، وعن تثنية خمسٍ عشرة، وعن تثنية عشرة عشرون وعن جمعها تسعةٌ، وخمسة عشر وثلاثون، ولما لم يكن لفظ يغني عن تثنية مائة وألف وجمعهما ثنيا وجمعا، واستدل الأخفش على ما أجازه بقوله[١٩٨].

فلن تستطيعوا أن تزيلوا الذي رسا * لها عند عالٍ فوق سبعين دائِم**

وأجيب بأنه ضرورة [١٩٩].

إعراب المثنى وجمع المذكر السالم :

يرفع المثنى بالألف، وينصب ويجر بالياء، ويرفع جمع المذكر السالم بالواو، وينصب ويجر بالياء هذا هو مذهب الكوفيين وإليه ذهب قطرب والزيادي وابن مالك (٢٠٠) وهذه مسألة خلافية شبيهة بالحروف في الأسماء الستة، فللنحاة في هذه الحروف في التثنية والجمع خاصة عدة آراء الأول: اختلف في تفسير قول سيبويه "واعلم انك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك، ولا منون، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في ياءٍ مفتوحاً ما قبلها، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في النصب كذلك .. وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زيادتان الأولى منهما حرف

المد واللين، والثانية نون، وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية " [٢٠١] .

وقد فسروا كلام سيبويه هذا بأنه يذهب إلى أن الإعراب مقدر فيهما. قال الصيمري: " واعلم أن الألف والياء في التثنية، والواو والياء في الجمع عند سيبويه حروف الإعراب، والإعراب مقدر فيهما، وهو الصحيح، وإنما كان كذلك؛ لأن الإعراب حق أن يكون في آخر الكلمة، وبعد تمام معناها، وهذه الحروف بها يتم معنى الكلمة، فوجب أن يكون الإعراب بعدها، وهو مقدر فيهما، كما قدر في الأسماء المقصورة " [٢٠٢].

ومنهم من ذهب إلى أنه ليس فيه تقدير إعراب، ونُسب القولان إلى سيبويه وتابعه في هذا الرأي على الوجهين جمهرة من العلماء، منهم السيرافي، والفارسي، وابن السراج، وابن كيسان، والعكبري، وأبو حيان الأندلسي.

وذهب المازني والمبرد والأخفش إلى أن هذه الحروف دليل الإعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب [٢٠٣] وقال المبرد: " والقول الذي نختار ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب، فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها كما كان في الدال من (زيد) ونحوها، ولكنها دليل على الإعراب؛ لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه، ولا يكون إعراب إلا بحرف " (٢٠٤)، وقال المبرد أيضاً: " وكان الجرمي يزعم أن الألف حرف الإعراب كما قال سيبويه، وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب (٢٠٥) فالجرمي يرى أن انقلاب هذه الحروف هو الإعراب فالإعراب لا يكون بالحركة أو بالحرف وإنما بالانقلاب وتابعه في هذا الرأي ابن عصفور.

وعن ثعلب أن الألف في المثنى بدل من ضمتين، وأن الواو في الجمع بدل من ثلاث ضمات [٢٠٦].

وأوردوا على مذهب الكوفيين بأن الواحد قبل الاثنين والجميع، وإعرابه بحركات تعتقب في آخر حرف منه، والإعراب حركات تدل على معانٍ تعتور الأسماء بعد تمامها، فكيف يكون الإعراب بحروف هي كمال الاسم وتمامه؟ فلو جاز ذلك لجاز أن تكون الدال من (زيد) والراء من (جعفر) والميم من (مسلم) هي الإعراب نفسه [٢٠٧].

وقد رجح بعض النحاة رأي سيبويه في ذلك منهم الزجاج والزجاجي، وعليه اعتمد أبو علي، وابن جني، والصميري [٢٠٨] ولكنهم حملوا عبارته السابقة على المعنى الذي ظهر للصميري لكن سيبويه قوله يظهر من غير ذلك، وهو أن هذه الحروف علامات الإعراب، ودلائل على التثنية والجمع في وقت واحد جاء في الكتاب في الكلام على إعراب المثنى " يكون في الرفع ألفاً .. ويكون في الجر ياء.. ويكون في النصب كذلك " [٢٠٩]، وقال أيضاً: " اعلم أن التثنية تكون في الرفع بالألف والنون، وفي النصب والجر بالياء " [٢١٠] فدل هذا على أن الألف دليل على التثنية وهي علامة الرفع، وأن الياء دليل على التثنية في النصب والجر.

وقال أيضاً: " هذا باب جمع المنقوص بالواو والنون في الرفع، وبالنون والياء في حالتي الجر والنصب" [٢١١] قال أبو علي: " لا إعراب مقدر عند سيبويه على الحروف؛ لأن النون عنده عوض من الحركة والتنوين قال: وإنما أبدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالاً على المعنى ؛ لأن الانقلاب معنى لا لفظ فقصد الإعراب اللفظي" [٢١٢]، وقد افترض المحقق الرضي أسئلة وأجاب عنها بقوله: "ونقول بأي شيء نعرف أن هذه الحروف كانت في الأصل حروف الإعراب، ولم لا يجوز – كما اخترنا – أن يجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حرف الإعراب علامة الإعراب أيضاً، فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الإعراب معاً إذ لا تنافي بينهما، ثم نقول: الدال على المعنى هو الألف والواو والياء، وهي لفظية، فإن قيل: كيف يكون معرب بلا حرف إعراب ؟ قلنا: ذاك إنما يلزم إذا

أعرب بالحركات؛ لأنها لابد لها من الحروف فأما إذا أريد الإعراب بالحروف، فإن الحرف لا يحتاج إلى حرف آخر يقوم به ... فإن قيل: علامة الإعراب لا تكون إلا بعد تمام الكلمة، وأنتم اخترتم في الأسماء الستة، وفي المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها، فالجواب أن حق إعراب الكلمة أن يكون بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها وفي آخرها؛ لما تقدم من أن الإعراب دال على صفات الكلمة، فيكون بعد ثبوتها، فإذا كان بالحركات، فلابد أن يكون على حرفها الأخير، ومحل الحركة بعد الحرف، فتكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة، وأما إذا كان بالحروف التي هي من سنخ الكلمة، فلابد أن يكون الحرف آخر حروفها، ويكون الإعراب بها أيضاً بعد ثبوت جميع حروف الكلمة؛ لأنها إنما تجعل إعراباً بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة، أما نون المثنى والمجموع فالذي يقوى عندي أنه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دالاً على تمام الكلمة، وأنها غير مضافة، لكن الفرق بينهما أن التنوين مع إفادته هذا المعنى يكون على أقسام بخلاف النون فإنه لا يشوبها من تلك المعاني شيء " [٢١٣] .

وأورد ابن جني رأياً لشيخه الفارسي حيث يقول: " قال أبو علي ويدل على أن الألف في التثنية حرف إعراب صحة الواو في "مذروان" قال ألا ترى أنه لو كانت الألف إعراباً، أو دليل إعراب وليست مصوغة في جملة بناء الكلمة متصلة بها اتصال حرف الإعراب بما قبله لوجب أن تقلب الواو ياء فيقال، مذريان؛ لأنها كانت تكون على هذا القول تكون على هذا قول طرفا كلام "معزى ومدعى وملهى"، فصحة الواوفي "مذروان" دلالة على أن الألف من جملة الكلمة، وأنها ليست في تقدير الانفصال الذي يكون في الإعراب قال فجرت الألف في "مذروان" مجرى الألف في "عنفوان" وإن اختلفت النونان وهذا حسن في معناه ... " [٢١٤].

فإن قيل: أتقدر حركة الإعراب في الألف والياء أم لا ؟ [٢١٥].

قيل: ذهب أبو سعيد السيرافي إلى تقدير الحركات في الألف والياء، وذهب الأكثرون إلى أنها لا تقدر فيها الحركات، وهذا هو الصحيح لوجهين:

أن الحركة إنما تقدر في الألف إذا كانت منقلبة عن حروف العلة كألف (عصا) أو في حكم المنقلبة كألف (حبلى)، وحرف التثنية ليس كذلك.

والثاني: أن الحركة لو كانت مقدرة في الياء لوجب قلبها ألفاً، وهذا واضحٌ.

فإن قيل: يُفسِدُ أن يكونا حرفي إعراب وقوع تاء التأنيث قبلهما في قولك (مسلمتان) و (وتمرتان)، و(مسلمتين) و (تمرتين) ؛ لأن تاء التأنيث لا تقع حشواً.

قيل فيه وجهان: الأول: أن الألف لما لم يثبت، وكان مع الناصب والجار ينقلب جرى مجرى الحركة.

والثاني: أنهما يعرف بهما الإعراب وإن كانا حرفي إعراب، فراعوا حكم الإعراب فيه، وأسقطوا حكم الحرف، فكأن التاء لم تقع حشواً.

فإن قيل: لو كانت الألف حرف إعراب لم تنقلب، ألا ترى إلى (عصا) و (رحى) وفي انقلاب الألف ما يمنع ذلك [٢١٦].

قيل: الفرق بينهما أن ألف التثنية لو بقيت على حالها من غير قلب لم يعلم إعراب المثنى، وأما (عصا)، فيعرف إعرابه بصفته، وتأكيده، ووصف المثنى مثله، فجعل الانقلاب فيه دليلاً على ذلك كذا قال أبو الفتح في سر الصناعة [٢١٧].

وقد افترضوا تساؤلات وأجابوا عنها معللين في إعراب التثنية والجمع الذي على حدها. قالوا: إن قال قائل لم جعل رفع الاثنين بالألف، ومن المتفق عليه أن الألف منها تَوَلّدُ الفتحة، التي هي علامة النصب؟ والجواب: إنما جعلت الألف في رفع الاثنين؛ لأن الرفع أول الإعراب، والتثنية أول الجمع؛ لأنها أسبق منه، فأعطيت التثنية في الرفع الألف؛ لكونها أخف، لأن التثنية أكثر استعمالاً من الجمع الصحيح بدليل أن كل اسم جاز جمعه مصححاً جازت تثنيته، وليس كل اسم مثنى

يجمع الجمع الصحيح، فجعلت الألف فيما يكثر استعماله لخفتها لأنهما يعتنون بتخفيف ما يكثر على ألسنتهم.

فلما كانت التثنية أكثر جعلوا رفعها بالألف؛ لأنها أخف حروف العلة التي تتولد منها حركات الإعراب، ثم جعلوا الواو علامة الرفع في الجمع الذي على حد التثنية؛ لأن الضمة من الواو، فبقي جر التثنية ونصبها ، وجر الجمع الذي على حدها ونصبه، ولم يبق من حروف العلة سوى الياء، فجعلت علامة الجر والنصب في التثنية والجمع (٢١٨).

وعللوا رفع التثنية بألف بأنه لو جعل رفع الاثنين بالواو كان يلزم رفع الجمع بالواو أيضاً؛ لأن ما وجب للتثنية وجب للجمع، ويلزم هذا أن يشبه المثنى بالمجموع فلا يفرق بينهما، ولم يرتفع المثنى بالياء؛ لأن الياء للخفض، وهو علامة ثابتة في الأسماء لا تفارقها، فالجر أغلب على الياء من غيرها، فبقي على بابه، ثم حمل النصب على الجر للمناسبة بينهما؛ لكونهما فضليتين غير لازمتين (٢١٩).

وسألوا أنفسهم أيضاً بأنه لو قيل: لِمَ أزالوا الواو من علامة رفع التثنية وخصوا الألف بذلك، مع أنه يحصل الفرق بين التثنية والجمع بفتح ما قبل الواو في التثنية مع كسر نون الاثنين وضم ما قبل الواو في الجمع مع انفتاح نونه؟ وأجابوا عن ذلك بأن النون تسقط في الإضافة، فلا يحصل الفرق بين التثنية والجمع في حال الإضافة ؛ لأن فتح ما قبل الواو لا يصلح دليلاً على التثنية؛ لأن من الأسماء ما يلزم فتح ما قبل الواو في جمعها، وتلك الأسماء المقصورة كلها إذا جمعت جمع السلامة وجب فتح ما قبل الواو .. ويضاف إلى ذلك أنا لو اعتبرنا إعراب التثنية والجمع بالواو في الرفع، وبالياء في الجر والنصب، لأدى ذلك إلى إسقاط الألف من دلالات الإعراب، وهي إحدى الدعائم الثلاث التي هي أصل تولد

الحركات؛ لأن الحركات المأخوذة من هذه الحروف مستعملات في إعراب الواحد [٢٢٠].

وأقول: إن الإعراب في التثنية والجمع الذي على حدها لم يكن مصاحباً لأصل التثنية والجمع بل دخل عليهما بعد ذلك، وقد أشار العلامة الرضي إلى تأخر الإعراب عن التثنية والجمع بقوله: " لأن الألف كان قد جلب قبل الإعراب في المثنى علامة للتثنية، وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبته الألف بخفته لقلة عدد المثنى ، والواو بثقله لكثرة عدد الجمع، وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع، فإن المثنى والمجموع متقدم لا محالة على إعرابهما " [٢٢١].

وابن جني يعلل ذلك بقوله: " واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن، وأنه منها على أقوى بال؛ ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حده، فأعطوا الرفع في التثنية الألف، والرفع في الجمع الواو، والجر فيهما الياء، وبقي النصب لا حرف له فيماز به جذبوه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع لتلك الأسباب [٢٢٢].

اللغات الواردة في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم :

ورد في إعراب المثنى لغة عن العرب تجريه بالألف في جميع أحواله رفعاً ونصباً وجراً يقول ابن عقيل: " ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقاً، رفعاً ونصباً وجراً فيقول: جاء الزيدان كلاهما، ورأيت الزيدان كلاهما، ومررت بالزيدان كلاهما، ولزوم الألف للمثنى في جميع الحالات لغة حارثية [٢٢٣]**، قيل: وهذه اللغة هي القياس إذا كانت الألف إنما اجتلبت للدلالة على اثنين لا لذلك والرفع إذا كان الإعراب إنما يستحق بالتركيب والألف سابقة عليه** [٢٢٤]**، وبهذه اللغة قرأ نافع، وابن عامر، والكوفيون إلا حفصاً قوله تعالى: ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾** [٢٢٥]**، ووافق في ذلك الحارثين بنو الهجيم وبنو العنبر ومنه قول الشاعر** [٢٢٦] :

تزود منا بين أذناه ضربةً * * * دعته إلى هابي التراب عقيم

فـ " أذناه " بإضافة الظرف قبلها، و" هذان " في الآية الكريمة حينئذ مبتدأ واللام بعده زائدة، و " ساحران " خبر المبتدأ، ومنها " أن " مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر، واسمها ضمير شأن محذوف " وهذان ساحران " مبتدأ وخبر، والجملة في محل رفع خبر إن، والتقدير: إنه " أي الحال أو الشأن " [٢٢٧].

وأنكر أبو العباس هذه اللغة [٢٢٨]، وقد اختلف النحاة في توجيه هذه القراءة المشهورة فقال بعضهم: إن " إنّ " في الآية بمعنى " نعم " و"ساحران" خبر مبتدأ محذوف، واللام داخلة على الجملة، والتقدير: لهما ساحران، وذهب بعضهم إلى أن "إنّ " على بابها ، واسمها ضمير الشأن محذوف يقول ابن هشام: " وهذا أيضاً ضعيف لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف ثم قال: ثم يرد إشكال دخول اللام يعني أن اللام لا تدخل على خبر المبتدأ، ولو قيل: إنها – أي اللام – داخلة على مبتدأ محذوف، والتقدير لهما ساحران، فقد عده ابن هشام من قبيل الجمع بين المتنافيين، وذلك أن اللام للتوكيد فلا يناسبها حذف المبتدأ.

وهناك توجيه ثالث وهو أن " هذان " اسم إن وأنها جاءت على لغة بلحارث بن كعب التي تلزم المثنى الألف، وهناك لغة أخرى تلزم المثنى بالألف والنون في جميع أحواله مع إعرابه بحركات ظاهرة على النون المنونة كأنه اسم مفرد وهذه لغة قليلة جداً، ويحذف التنوين إذا وجد ما يقتضي ذلك، كوجود (أل) في أول المثنى وكذلك لمنع الصرف إذا وجد مانع من الصرف فيرفع معه بالضمة من غير تنوين، وينصب ويجر بالفتحة من غير تنوين أيضاً [٢٢٩].

و (كلا وكلتا) يلحقان بالمثنى بشرط إضافتهما إلى ضمير، فإن أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف رفعاً ونصباً وجراً أي: يعربا إعراب الاسم المقصور بحركات مقدرة على آخرهما جاء في شرح التسهيل لابن مالك، " وأما كلا وكلتا فمفردا اللفظ مثنيا المعنى، واعتبار اللفظ في خبرهما وضميرهما أكثر من اعتبار المعنى

قال الله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ [٢٣٠] . ولو اعتبر المعنى لقال: (آتتا) وقد جمع الشاعر الاعتبارين في قوله [٢٣١] :

كلاهما حين جد الجري بينهما *** قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي

ولكونه مفرد اللفظ مثنى المعنى أعرب إعراب المفرد في موضع، وإعراب المثنى في موضع إلا أن آخره معتل فلم يلق به من إعرابي المفرد إلا المقدر، فجعل له ذلك مضافاً إلى ظاهر، ليتخلص من اجتماع إعراب تثنية في شيئين كشيء واحد، وجعل الآخر له مضافاً إلى مضمر؛ لأن المحذوف فيه مأمون، وقد أجرته كنانة مجرى المثنى مع الظاهر فيقولون: جاء كلا أخويك، ومررت بكلي أخويك، ورأيت كلى أخويك وهذه اللغة التي رواها الفراء [٢٣٢] معزوة إلى كنانة تبين صحة قول من جعل (كلا) من العرب بحرف لا بحركة مقدرة، فإن القائل أن (كلا) معرب بحركة مقدرة يزعم أن انقلاب ألفه مع الضمير هو كانقلاب ألف (لدى وإلى وعلى) ولو كان الأمر كما قال لامتنع انقلاب ألفها مع الظاهر في لغة كنانة، كما يمتنع عندهم وعند غيرهم انقلاب ألف (لدى وعلى وإلى) مع الظاهر على أن مناسبة (كلا) للمثنى أقوى من مناسبتها (لدى وعلى وإلى)، ومراعاة أقوى المناسبتين أولى من مراعاة أضعفهما، وأيضاً فإن تغير ألف (كلا) حادث عند تغيير عامل، وتغيير ألف (لدى وكلا وعلى) حادث بغير تغير عامل، فتباينا، وامتنع أن يلحق أحدهما بالآخر، و(كلتا) في المؤنث ككلا في المذكر [٢٣٣])، ويفهم من ذلك أن (كلا) عند ابن مالك من قبيل المفردات، وإلا فكان يكفيه إطلاق لفظ المثنى فيدخل فيه، وهذا المذهب هو رأي أهل البصرة، وذهب أهل الكوفة إلى أنها من قبيل المثنى حقيقة، وواحد (كلا) "كل" مخففة اللام، وواحد (كلتا) "كلت" وأنشدوا [٢٣٤] :

في كلت رجليها سلامى واحدة * * * كلتاهما مقرونة بزائدة

فأفرد في البيت الأول وثنى في الثاني، وإذا كانا كذلك استويا في سائر المثنيات، وحداهم إلى هذا انقلاب ألفهما مع المضمر نحو، رأيتهما كليهما، ومررت

بهما كليهما، والصحيح ما ذهب إليه الناظم والبصريون إذ ليس (كلا) من لفظ (كل) بسبيل، ولا (كلتا) مفردها (كلت) بل (كلت) محذوفة من (كلتا) وأبقيت الفتحة في التاء دليلاً عليها، كذا قال الأنباري [٢٣٥]، والسيرافي[٢٣٦] وأيضاً انقلاب الألف مع المضمر لا يدل على أنهما مثنيان، بل يدل على خلاف ذلك، إذ لو كانا كذلك لم يختص انقلاب الألف بالمضمر بل كانت تنقلب مطلقاً، والمضمر كالمثنى من كل وجه، فلما لم تكن كذلك دل على مخالفة ما هي فيه للمثنى .. [٢٣٧].

وخلاصة ذلك أن إعرابهما على وجهين: بالحروف تارة، وبالحركات أخرى والثاني: أنهما معربان بالحركات مطلقاً وهو رأي الجمهور ممن نفى التثنية عنهما وذهب الكوفيون إلى إنهما يعربان بالحروف مطلقاً كالمثنى [٢٣٨].

اللغات الواردة في إعراب جمع المذكر السالم :

ورد في إعراب جمع المذكر السالم ثلاث لغات:

الأولى: إعرابه بالواو رفعاً، وبالياء نصباً وجراً، وهذه هي الفصحى والشائعة.

الثانية: إلزامه الواو في جميع حالات الإعراب، وقد عزاها أبو البقاء العكبري إلى بني الحارث بن كعب، وجعلها الوجه السادس من توجيه رفع "الصابئون" في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ ﴾ [٢٣٩] حيث يقول: (الصابئون) في موضع نصب، ولكن جاء على لغة بلحارث الذين يجعلون التثنية بالألف على كل حال والجمع بالواو على كل حال [٢٤٠] ويقوي ما ذكره أبو البقاء: أن التنزيل ورد فيه كلمة (الصابئين) بإعرابين الأول على اللغة المشهورة وذلك في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ ﴾ [٢٤١]، والثاني وهو ما ورد في آية المائدة على لغة بني الحارث بن كعب مع أن العامل في الآيتين واحد وهو " إنّ " ومفهومهما واحد وبهذا يمكن القطع بأن آية المائدة جاءت على لغة

بني الحارث مشيرة إليها وصدق ابن عباس – رضي الله عنهما – حيث يقول: إن الله تعالى أنزل هذا القرآن بلغة كل حي من أحياء العرب [٢٤٢].

وعلى لغة إلزام جمع المذكر الواو يمكن تخريج قوله تعالى: ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ . . . ﴾ [٢٤٣] وذلك حيث وقع (الموفون) بالواو عطفاً بين منصوبات، وقد أشار ابن هشام إلى هذه اللغة، ودون هذه اللغة – يعني لغة الجمهور – أن تلزمه الواو وفتح النون مطلقاً، ذكره السيرافي وزعم أن ذلك صحيح من كلام العرب ونظير هذا من يلزم المثنى الألف مطلقاً وكسر النون ويقدر الإعراب كقول يزيد بن معاوية :

ولها بالماطرون إذا * * * أكل النمل الذي جمعا [٢٤٤]

فعلى هذه اللغة يعرب جمع المذكر السالم بالحركات المقدرة على الواو في جميع أحواله، أو الحركات الظاهرة على النون [٢٤٥] وجاء في شرح الكافية الشافية لابن مالك " الرابع اصطحاب الواو على كل حال مع كون النون مفتوحة غير ساقطة في الإضافة ذكر ذلك الوجه أبو سعيد السيرافي، وزعم أنه ثابت في لام العرب وأشعارها بالرواية الصحيحة ثم قال كأنهم حكوا لفظ الجمع المرفوع في حال التسمية وألزموه طريقة واحدة وأنشد: ولها بالماطرون إذا .. البيت " [٢٤٦] . وعلى ذلك يكون إعراب جمع المذكر السالم بحركات مقدرة على الواو منع ظهورها الثقل في الرفع والجر ومعاملة المنصوب معاملة المرفوع والمجرور في حالة النصب، وقد اعترض على ذلك باعتراضين:

أحدهما: أنه يلزم على ذلك تقدير الإعراب في وسط الكلمة.

وثانيهما: أنه يكون في الأسماء ما آخره واو قبلها ضمة تقدر عليها حركات الإعراب ولا نظير لذلك [٢٤٧].

اللغة الثالثة: إلزام الملحق به الياء في جميع الأحوال جاء في التصـــريح: "وبعضهم أي بعض العرب يجرى (بنين) و (باب سنين) مجرى – وإن لم يكن علماً – مجرى (غسلين) في لزوم الياء والحركات على النون منونة غالباً على لغة (بني عامر)، وغير منونة على لغة (بني تميم) – حكاه عنهم – الفراء [٢٤٨] ولا تســقط النون لأجل الإضافة قال أحد أولاد علي بن أبي طالب – رضي الله عنه:

وكان لنا أبو حسن علي * * * أباً براً ونحن له بنينُ [٢٤٩]

الرواية (بنينُ) بالياء، والإعراب على النون.

وقال الصَّمة بن عبدالله الطفيل [٢٥٠]:

دعاني من نجد فإن سنينه * * * لعبن بنا شيباً وشيبننا مُردا

الرواية (سنينه) بإثبات النون، ولم تسقط للإضافة، وعلامة نصبه الفتحــة لا الياء؛ وإلا لقال: فإن سنيه بحذف النون للإضافة وهذه لغة "بني عــامر" فــإنهم يعربون المعتل اللام [١٥١] بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء؛ لأنها أخــف عليهم؛ ولأن النون قامت مقام الذاهب من الكلمة، ولو كان الذاهب موجوداً لكــان الإعراب فيه كسائر المفردات، فلذلك يكون ما قام مقامه، وبعض النحاة يجعل هذه اللغة مطردة – وهي لزوم الياء – والإعراب على النون منونة في جمــع المــذكر السالم، وفي كل ما حمل عليه؛ لأن باب " الياء " أوسع من باب " الواو " ويخــرج عليها قوله[٢٥٢]:

رُبّ حي عرندسٍ ذي طلالٍ * * * لا يزالون ضاربينَ القباب

الرواية (ضاربين) بإثبات النون مع الإضافة، فــدل علــى أن (ضــاربين) معرب بالفتحة على النون كــ (مساكين) لا بالياء، وإلا لحــذفت النــون للإضــافة وقيل: ضاربي:

ورُدّ بأنه يحتمل أن يكون الأصل " ضاربين ضاربي القباب " فحذف البــدل الذي هو " ضاربي " لدلالة المبدل منه وهو " ضاربين " عليه قاله في المغني [٢٥٣]،

ويحتمل أن يكون " القباب " منصوباً بـ " ضاربين " والأصل " القبابي " بياء النسب في الجمع، ثم حذف إحدى الياءين، وأسكن الياء الباقية [٢٥٤].

وما قلناه من كون هذه اللغة مطردة مختلف فيه يقول ابن عقيل: " واختلف في اطراد هذا والصحيح أنه لا يطرد " [٢٥٥]، وعلق الخضري بقوله: " من النحويين من يطرده في باب الجمع كله، ولا يخصه (سنين) تمسكاً بقول الشاعر: " لا يزالون ضاربين القباب" والصحيح قصره على السماع [٢٥٦]، وقال الدماميني: "وقوله : وهو عند قوم يطرد يعني أن إجراء "سنين" وبابه مجري " حين " يطرد عند قوم من العرب، وقد يستعمله غيرهم على وجه الشذوذ " [٢٥٧]، وعلى هذه اللغة يمكن لنا تخريج (المقيمين) في قوله جل شأنه : ﴿ لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ [٢٥٨]، وخرّج الزمخشري ذلك بأن نصب على المدح [٢٥٩].

وقد علل ابن مالك إلزامه الياء وإجراؤه مجرى (غسلين) حيث يقول: " .. وإنما اختص هذا النوع بهذه المعاملة؛ لأنه أعرب جمع التصحيح، وكان اللائق به إعراب جمع التكسير لخلو واحدة من شروط جمع التكسير، ولعدم سلامة لفظه وكان جديراً به أن يجري مجرى صنوان وقنوان " [٢٦٠].

ونخلص إلى أن لزوم جمع المذكر السالم الواو في لغة كنانة، والياء في لغتي بني عامر، وبني تميم من الفصيح الذي جاء في التنزيل الحكيم، إلا أن ذلك قليل إذا قسناه باللغة الأولى أعني الرفع بالواو والنصب والجر بالياء.

ومما تجدر الإشارة إليه بأنه قد حمل النصب على الجر في المثنى، وجمع المذكر السالم، فالمثنى وجمع المذكر ينصبان ويجران بالياء، أما في المثنى فلا يمكن أن يكون النصب بالألف؛ لئلا يقع في الكلام لبس، فإذا دخل عامل الجر على المثنى قلبت الألف ياء لأجل المناسبة، وبقيت الفتحة قبلها إشعاراً بكونها ألفاً في

الأصل، فكان حمل النصب على الجر أولى، لأن المنصوب والمجرور متآخيان في أشياء كثيرة [٢٦١].

فللمناسبة والمشابهة بين المنصوب والمجرور، حمل النصب على الجر في المثنى؛ لأن الجر أخف من الرفع فلما أرادوا الحمل على أحدهما كان الحمل على الأخف أولى من الحمل على الأثقل، وهو الرفع، وكذلك حمل النصب على الجر في جمع المذكر؛ لأنه لو قلبت الواو ألفاً لأفضى ذلك إلى الالتباس [٢٦٢] بالمثنى المرفوع، فكان الحمل على الجر بالياء أولى من غيره؛ لأن دلالة الياء على الجر أشبه من دلالتها على النصب؛ لأن الياء من جنس الكسرة، والكسرة تدل في الأصل على الجر، فكذلك ما أشبهها.

ما نابت فيه الحركات عن الحركات :

هذا نوع آخر من أنواع النيابة وهو ما تنوب فيه الحركات عن الحركات على غير ما تقدم، وذلك موضوعان: أحدهما: الجمع بألف وتاء مزيدتين، والثاني الاسم الذي لا ينصرف. أقول: هذا الجمع أعم من جمع المذكر السالم؛ لأنه يكون لكل مؤنث من ذوي العلم وغيرهم وجمع المذكر السالم مختص بأولي العلم دون غيرهم، ويتحقق الجمع بألف وتاء مزيدتين وفيهما ثلاثة مذاهب:

الأول: أن كلا الحرفين يدل على كلا المعنيين: الجمع والتأنيث، ولا يدل أحدهما على أحد المعنيين بدليل أنك لو أسقطت التاء، وأبقيت الألف لم يبق اللفظ دالاً على الجمع والتأنيث، ولو أسقطت الألف لم تكن التاء دالة على التأنيث والجمع فإذن هما زائدان معاً كياءي النسب في (زيديٍّ) (٢٦٣)، وقدمت الألف على التاء لئلا يلتبس بالمثنى، ولئلا يصير معتلاً مقصوراً، وأيضاً فأولى الحروف بالزيادة حروف العلة.

والثاني: أن التاء تدل على الجمع والتأنيث والألف إنما جيء بها فرقاً بين الواحد والجمع[٢٦٤] وهذا اختيار ابن الدهان.

والثالث: أن الألف تدل على الجمع والتاء على التأنيث، وأفسده أبو البقاء، لأنها لو كانت كذلك لكان الوقف عليها بالهاء [٢٦٥].

جاء في اللباب: " وكلا الحرفين دال على كلا المعنيين من غير تفريع، وقال قوم: الألف تدل على الجمع، والتاء على التأنيث، وعكس هذا قوم، والجمهور على الأول وهو أصح لوجهين: أحدهما أنك لو حذفت الألف لم تدل التاء على الجمع، ولا على التأنيث مقترناً بالجمع، وكذلك لو حذفت التاء، والثاني: أن التأنيث والجمع زيادتان ملتبستان متصلتان فكان الدال عليهما حرفين ملتبسين من غير تفريع، ألا ترى أن علامة النسب حرفان وهو معنى واحد فكون العلامة هنا حرفين أولى" [٢٦٦].

وحكم هذا الجمع أن يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة، فنابت فيه الكسرة عن الفتحة وهذا رأي البصريين، وذهب الأخفش إلى أنه مبني على الكسر في محل نصب، قال الأشموني وهو فاسد إذ لا موجب لبناءه (٢٦٧)، وربما نصب بالفتحة على لغة كما قال: أحمد بن يحيى " ثعلب " إن كان محذوف اللام ولم ترد إليه في الجمع كـ " سمعت لغاتَهم " بفتح التاء (٢٦٨) حكاه الكسائي وأجازه هشام أيضاً و " رأيت بناتَك " بفتح التاء حكاه ابن سيده.

وجاء في الهمع: " وأجاز الكوفيّة نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقاً " [٢٦٩] واحتجوا بقول الشاعر :

فلما جلاها بالأيام تحيّزت * * * ثباتاً عليها ذلها واكتئابها [٢٧٠]

وحكى أبو عمرو (استأصل الله عرقاتَهم) جاء في الخصائص: " والمحفوظ في هذا قول أبي عمرو لأبي خيرة: وقد قال: استأصل الله عرقاتَهم – بنصب التاء – هيهات أبا خيرة لان جلدك، ثم رواها أبو عمرو فيما بعد، وأجاز أيضاً أبو خيرة: حفرت إراتك جمع إرة " [٢٧١] وجاء في معاني القرآن للفراء بعد أن ذكر الشاهد

الشعري وقال أبو الجراح في كلامه: ما من قوم إلا وقد سمعنا لغاتَهم قال الفراء: رجع أبو الجراح في كلامه عن قول لغاتَهم [٢٧٢].

والكثير أن ينصب بالكسرة كقوله تعالى: ﴿ فَانفِرُواْ ثُبَاتٍ ﴾ [٢٧٣].

وحمل على هذا الجمع شيئان: أحدهما: (أولات) وهو اسم جمع بمعنى "ذوات" لا واحد له من لفظه، وواحده في المعنى: " ذات" بمعنى صاحبة وأصله " أُلّى " بضم الهمزة وفتح اللام – قلبت الياء ألفاً ثم حذفت؛ لاجتماعها مع الألف والتاء المزيدتين، ووزنه " فُعَات" نحو: ﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَاتِ حَمْلٍ ﴾ [٢٧٤]، فـ " أولات " خبر كان وهو منصوب بالكسرة، واسمها ضمير النسوة وهو " النون " المدغمة في نونها [٢٧٥].

والثاني: ما سُمي به من ذلك الجمع، وما ألحق به نحو: رأيت عرفات، وهو علم لموضع الوقوف واستدل سيبويه على علميته بقولهم: " هذه عرفاتٌ مباركاً فيها " بنصب " مباركاً " على الحال، ولو كانت نكرة لجرى عليه صفة، وبأنه لو كان نكرةً لدخلت عليه الألف واللام وهي لا تدل عليه [٢٧٦].

واختلف العرب في كيفية إعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فِرَق :

فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تنوينه؛ لأنه في الأصل للمقابلة، فاستصحب بعد التسمية.

وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع، ويترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتأنيث [٢٧٧].

وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف، فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية(٢٧٨). إلا أن من لم يصرفه من العرب قسمان: فمنهم من يتركه على حاله كما لو كان منوناً، فينصبه، ويجره بالكسرة، فيقول، هذه عرفاتٌ، ورأيت عرفاتِ، ومررت بعرفاتٍ وعليه أنشد بعضهم قول امرئ القيس الكندي [٢٧٩]:

تنورتها من أذرعاتَ وأهلها * * * بيثرب أدنى دارِها نظر عالي

فقد رُوي البيت بالثلاثة بكسر التاء منونة كالمذهب الأول، وبكسرها بلا تنوين كالمذهب الثاني، وبفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث.

جاء في الكتاب " ومثل ذلك " أذرعات " سمعنا أكثر العرب يقولون في بيت أمرئ القيس: " تنورتها من أذرعاتٍ ... " يعنى بالتنوين – ومن العرب من لا ينون " أذرعات " (٢٨٠) فيكون من رواه بالجر والتنوين لاحظ حاله قبل التسمية به، من أنه جمع بالألف والتاء المزيدتين. والذين يلاحظون ذلك يستندون إلى أن التنوين في جمع المؤنث السالم تنوين المقابلة إذ هو في مقابلة النون في جمع المذكر السالم، وعلى هذا لا يحذف التنوين ولو وجد في الكلمة ما يقتضي منع صرفها؛ لأن التنوين الذي يحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكين، وهذا عندهم – كما قلنا – تنوين المقابلة، وأما من رواه بالكسر من غير تنوين – وهم جماعة منهم المبرد والزجاج – فقد لاحظوا فيه أمرين، أولهما أنه جمع بحسب أصله، وثانيهما: أنه علم على مؤنث فأعطوه من كل جهة شبها، فمن جهة كونه جمعاً نصبوه بالكسرة نيابة عن الفتحة، ومن جهة كونه علم مؤنث حذفوا تنوينه، – وأما الذين رووه بالفتح من غير تنوين – وهم جماعة منهم سيبويه وابن جني فقد لاحظا حالته الحاضرة فقط وهي أنه علم مؤنث.

الموضع الثاني: مما ناب فيه حركة عن حركة وهو الاسم الذي لا ينصرف:

وحكمه أنه يرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالفتحة أيضاً هذا إذا لم يضف أو يقع بعد الألف واللام نحو: مررت بالأحمدِ، فإنه يجر بالكسرة، أو مررت بأحمدِكم وحكم ما لا ينصرف: أنه لا ينون، ولا يجر بالكسرة، واختلف لم مُنع منها؟ فقيل: لشبه الفعل كما منع التنوين، وقيل: لئلا يتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وأنها حذفت، واجتزئ بالكسرة، وقيل لئلا يتوهم أنه مبني؛ لأن الكسرة لا تكون إعراباً إلا مع التنوين أو الألف واللام أو الإضافة، فلما منع الكسر حُمِل جره

على نصبه، فجُر بالفتحة كما ينصب بها لاشتراكهما في الفضلية، بخلاف الرفع فإنه عمدة كما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جره [٢٨١] .

أقول: اتفق النحاة على أن جميع ما لا ينصرف إذا كان مضافاً أو دخله لام التعريف فإنه ينجر بالكسرة إذا كان إعرابه لفظياً، واختلف النحاة فيه هل هو منصرف أو غير منصرف ؟ ولهم فيه عدة أقوال:

الأول: هو غير منصرف، وهو رأي سيبويه ومن تابعه، وحجتهم أن الجر لم يمتنع فيه إلا تبعاً لذهاب التنوين من أجل العلتين، فلما كان زوال التنوين هاهنا من أجل اللام أو الإضافة لا العلتين زال موجب منع الجر فدخل عليه من هذا الوجه لا من أجل كونه منصرفاً.

الثاني: هو منصرف، وهو رأي الزجاج، وحجته أن اللام والإضافة تحدثان في الاسم معنى لا يكون في الفعل، وهو التعريف، فيزول شبه الفعل بذلك فيعود الاسم إلى أصله وهو الصرف.

الثالث: التفصيل، فإن كانت العلتان باقيتين فهو غير منصرف كـ " مساجد" و "حبلى " عملاً على تأثير العلتين مع وجود اللام أو الإضافة، وإن لم يبقيا معها فهو منصرف لزوال المؤثر في منع الصرف، وهذا نحو: (إبراهيم) و (سعاد).

الرابع: الوقف في حاله، وهو رأي الفارسي فإنه ذهب إلى أنه لا يمكن الجزم بأنه غير منصرف؛ لأن التنوين لم يدخل لأجل السببين، وإنما زال لأجل اللام والإضافة، كما أنه لا يمكن الجزم بأنه منصرف لوجود العلتين على الكمال والتمام [٢٨٢].

جاء في المقتضب: " وكل ما لا ينصرف إذا أدخلت فيه ألفاً ولاماً أو أضفته انخفض في موضع الخفض؛ لأنها أسماء امتنعت من التنوين، والخفض لشبهها بالأفعال، فلما أضيفت، وأدخل عليها الألف واللام باينت الأفعال، وذهب شبهها بها

إذ دخل فيها ما لا يكون في الفعل فرجعت إلى الاسمية الخالصة وذلك قولك: مررت بالأحمر يا فتى، ومررت بأسودكم "[٢٨٣] وذهب الزجاج والوراق [٢٨٤] إلى أنه منصرف – كذلك – واحتجا بأن اللام والإضافة يقومان مقام التنوين ويعد ما هما فيه بهما منوناً بخلاف غيرهما.

وقال ابن الدهان في الغرة: لو كان الأمر على ذلك لسمي المعرف باللام مضافاً؛ لأن اللام تضاد الإضافة [٢٨٥].

وقال بعض المتأخرين: إن كانا يزيلان أحد السببين المانعين من الصرف، فهو منصرفٌ، وإن كانا لا يزيلان واحداً منهما فليس بمنصرف، وهذا عند التأمل لا باس به [٢٨٦]، فإن أضيف أو صحب " أل " معرفة كانت أو موصولة، أو زائدة أو بدلها وهو " أم " في لغة طيء جره بالكسرة اتفاقاً نحو: ﴿ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ [٢٨٧] ﴿ كَالأَعْمَى وَالأَصَمِّ ﴾ [٢٨٨]، وقوله:[٢٨٩].

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً * * * شديداً بأعباء الخلافة كاهله

بخفض " اليزيد " لدخول " أل " الزائدة عليه بناء على أنه باقٍ على علميته، ويحتمل أن يكون قدر فيه الشيوع فصار نكرة. ثم أدخلت " أل " للتعريف (٢٩٠) كما قال الموضح في شرح القطر، وعلى هذا لا شاهد فيه؛ لأنه ليس فيه إلا وزن الفعل خاصة، ويحتمل يكون باقياً على علميته و " أل " زائدة فيه كما زعم من مثل به [٢٩١]، وقيل: إن " أل " زيدت لضرورة بسبب اتصاله في اللفظ بالوليد، الذي دخلت عليه " أل " للمح الأصل، وإذا كانت " أل " زائدة كانت العلمية باقية، ويكون فيه العلتان: العلمية ووزن الفعل، فيكون من الممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة لدخول " أل " عليه ، وهذا ما أُرجحه وأميل إليه.

من أبواب النيابة في الإعراب : الأفعال الخمسة :

وبعضهم يسميها الأمثلة الخمسة وسميت بذلك؛ لأنها ليست أفعالاً بأعيانها، كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها، وإنما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان

بمنزلتها [٢٩٢]. وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين بالتاء للمخاطبين نحو: تفعلان يا زيدان، أو للمخاطبتين نحو: تفعلان يا هندان، أو للغائبتين نحو: الهندان يفعلان، وبالياء للغائبين نحو: الزيدان يفعلان، أو واو جمع بالتاء للمخاطبين نحو " أنتم تفعلون "، وبالياء للغائبين نحو: هم يفعلون، أو ياء مخاطبة نحو: أنت تفعلين، فإثبات النون فيه علامة الرفع، وحذفها علامة النصب والجزم كقوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ [٢٩٣]، وحمل النصب هنا على الجر في المثنى والجمع هذا مذهب الجمهور [٢٩٤].

وقيل: إن الإعراب بالألف والواو والياء، كما أنها في المثنى والجمع السالم كذلك ورده صاحب البسيط بأنه لو كانت كذلك لثبتت النون في الأحوال الثلاثة.

وقيل: الإعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها، وعليه الأخفش والسهيلي ورده ابن مالك [٢٩٥] بعدم الحاجة إلى ذلك مع صلاحية النون له.

وقيل: إنها معربة، ولا حرف إعراب فيها وعليه الفارسي قال (٢٩٦): لأنه لا جائز أن يكون حرف الإعراب النون لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح، ولا الضمير لأنه الفاعل، ولأنه ليس في آخر الكلمة، ولا ما قبله من اللامات لحركة ما بعدها من الضمائر من ضم وفتح وكسر، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة، فلم يبق إلا أن تكون معربة، ولا حرف إعراب فيها. قال أبو حيان: وبين هذا القول وقول الأخفش مناسبة؛ إلا أن الأخفش يقول: إن الإعراب فيها مقدر فهو أشبه [٢٩٧].

وورد حذف النون حالة الرفع في النثر والـنظم قـرئ ﴿ساحران تظاهرا﴾ [٢٩٨] وفي الصحيح (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحـابوا) [٢٩٩] وقال الشاعر:

أبيت أسرى وتبيت تدلكي * * * وجهك بالعنبر والمسك الذكي [٣٠٠]

والتقدير: تبيتين تدلكين فحذف النون وهو مرفوع وقال آخر: [٣٠١]

فكلا وربي لا تعودي لمثله * * * عشية لاقته المنية بالردم

قال ابن جني [٣٠٢] : التقدير: لا تعودين و " لا " نافية، ولكن حذف النـون تخفيفاً، فإن قيل: وكيف جاز حذفها وهي محركة؟ قيل: حركتها لالتقاء السـاكنين، والأصل فيهما السكون فلذا حذفت فتدبره [٣٠٣].

وجاء في المحصول: " أقول هذه الأمثلة معربة، وليس لها حـرف إعـراب؛ إذ لا يخلو أن يكون الحرف الذي قبل الضمائر حرف إعراب أو النون.

والأول لا يجوز لوجهين: أحدهما: أن حرف الإعراب حقه أن يقع طرفـاً، وهو واقع حشواً والآخر، أنه لو كان حرف الإعـراب لاعتقبـت عليـه حركـاتُ الإعراب حيث كان صحيحاً، وفي لزومه طريقة واحدة ما يدل على أنه ليس كذلك.

والمعنى بحرف الإعراب ما تحله حركاته إذا كان صحيحاً، أو تقدر فيه إذا كان معتلاً وفي خلوه من هذين يدل على ما ذكرنا كذا قيـل [٣٠٤]. ولمعتـرض أن يقول هو حرف إعراب لكن منع من ظهور الإعراب فيه كونه صار مشغولاً باتباعه الضمير الذي بعده كما أن " غلامي " معرب منع من ظهور الإعراب فيه شغل الميم بالكسرة التي تطلبها ياء المتكلم.

وثانيهما: لا يجوز؛ لأنه ضمير، والضمير نفسه لا يكون حـرف إعـراب. وأما النون فلا يجوز أن يكون حرف إعراب،؛ لأنه لو كان كـذلك لحمـل حركـة الإعراب فكان يقال: (يضربانُ) وفي انتـفاء ذلك يدل على ما أوردنا، وأيضاً فـإن

النون بمنزلة الضمة في الواحد، فكما لا يصح لمعتقد أن يعتقد أن الضمة حرف إعراب فكذلك ما قام مقامها وجرى مجراها أو ضمير مخاطبة نحو " تفعلين " هو مذهب سيبويه [٣٠٥]، وهي مع كونها ضميراً دالة على التأنيث.

وذهب أبو الحسن الأخفش [٣٠٦] والمبرد [٣٠٧] إلى أنها حرف تأنيث مجردة من الاسمية كالتاء في (قامت دعد) والفاعل مضمر [٣٠٨] وحجتهما أن فعل المخاطب فاعله مضمر لازم الإضمار فكذا القياس في فعل المخاطبة .

واعترض عليهما بأن الياء لو كانت حرفاً للتأنيث لثبتت في التثنية ثبوت التاء في " قامت " حين قيل: (قامتا) ولما قيل: (تقومان)، ولم يقل: (تقوميان) دل على فساد قولهما [٣٠٩].

وإنما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله أعني الألف والواو والياء؛ لأن الضمير المرفوع المتصل كالجزء خاصة إذا كان على حرف ولاسيما إذا كان ذلك الحرف من حروف المد واللين، - وكما قلنا – هذا أحد الأبواب التي جاءت على خلاف الأصل في الإعراب ويعلل ذلك ابن جني بقوله: " ويدلك على أن الأفعال المضارعة التي رفعها بالنون ليست على طريق أصول الإعراب، حذفك النون في موضع النصب في قوله: (لن يقوما) إلا أن النصب هنا مُدْخَل على الجزم، كما أدْخلَ النصب في الأسماء المثناة والمجموعة على سبيل التثنية على الجر، في قولك: ضربت الزيدين والعمرين، ولست تجد في الآحاد المتمكنة في الإعراب ما يُحمل فيه أحد الإعرابين على صاحبه ... " [٣١٠].

وأورد ابن عصفور في شرحه على الجمل: " ونصبت هذه الأمثلة أيضاً بحذف النون، وإن لم يكن من جنس الفتحة؛ حملاً للنصف فيها على الجزم، وحُمل النصب فيها على الجزم حملاً لها على نظائرها من الأسماء، وذلك أن يفعلان ويفعلون وتفعلين نظير الزيدان والزيدون والزيدين في لحاق النون الزائدة وحرف العلة " [٣١١].

المبحث السادس: الإعراب التقديري

في الأفعال (الفعل المضارع المعتل الآخر)

وهو ما آخره حرف علة ألف كـ (يخشى) أو ياء كـ (يرمي)، أو واو كـ (يدعو)، فإنه يجزم بحذف حرف العلة نيابة عن السكون.

قال ابن مالك، وإنما حذف الجازم هذه الحروف لأنها عاقبت الضمة، فأجريت في الحذف مجرى ما عاقبته [٣١٢].

وقال أبو حيان: التحقيق أن هذه الحروف عند الجازم لا بالجازم؛ لأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامة، بل العلامة ضمة مقدرة؛ ولأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة، وهذه الحروف منها، لأنها أصلية أو منقلبة عن أصل، والجازم لا يحذف الأصلي ولا المنقلب عنه، فالقياس أن الجازم حذف الضمة المقدرة، ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزم بالمرفوع – لو بقيت– لاتحاد الصورة [٣١٣].

أقول: إنها حذفت في الجزم لأنها قد ضعفت، وقربت بسكونها من الحركات؛ فلذلك تسلط عليها الجازم تسلطه على الحركات، وهذا الموضع أحد المواضع التي جرى الحرف فيها مجرى الحركة، فإن قيل: فهلا امتنع الجازم بحذف الحركة المقدرة في حرف العلة، ولم يحذفوا له الحرف. قيل: الجازم لابد له من تأثير لفظي، فلما لم يصادف شيئاً غيرها، وهي ضعيفة حذفها[٣١٤].

ثم القول بأن علامة الجزم فيها حذف حرف العلة إنما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بأن هذه الأفعال لا يقدر فيها الإعراب بالضمة في حالة الرفع، والفتحة في الألف في حالة النصب (٣١٥)، وعلل ذلك بأن الإعراب في الفعل فرعٌ، فلا حاجة لتقديره بخلاف الاسم وجعل الجزم كالدواء المسهل إن وجد فضلة إزالها، وإلا أخذ من قوي البدن ويوافقه ابن الأنباري حيث يقول: " وحكى

ابن السراج أنه شبه الجازم بالدواء، فإذا صادف فضلة حذفها، وإن لـم يصـادف فضلة أخذ من نفس الجسم، فكذلك إذا دخل على الفعل جازم، إن وجد حركة أخذها، وإلا أخذ من نفس الفعل " [٣١٦].

وذهب سيبويه إلى تقدير الإعراب فيها (٣١٧)، فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها، ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة، فرّقوا بينهما بحذف حرف العلة، فحرف العلة عند الجازم لا بـه (٣١٨). وعلى قول ابن السراج، الجازم حذف نفس حرف العلة.

ونقول: إن الخلاف الحاصل بين النحويين في حالة الرفع يشمل المضـارع الواوي واليائي والألفي نحو، يدعو ويرمي، ويسعى، وفي حالة النصب في الألفي فقط نحو: لن يسعى، فهل تقدر الضمة في حالة الرفع في الثلاثة، والفتحة في حالة النصب مع الألف أو لا؛ فجاء رأي سيبويه ومن تبعه بالتقدير، وانبنـى عليـه أن الجازم عندما دخل حذف الحركة المقدرة، واكتُفي بها، ثم حُذِفَ حرف العلة للفرق بين المرفوع والمجزوم، وليس لأنه علامة على الجزم، وممن سـار علـى هـذا المذهب أبو حيان [٣١٩].

وابن السراج، ومن تبعه بعدم التقدير، وبناء على مذهبه أن الجازم عندما دخل على الفعل لم يجد حركة يحذفها لا ظاهرة، ولا مقدرة، فَحَذَفَ حرف العلـة، وأصبح الحذف علامةً على الجزم.

بقي مذهب آخر وهو: أن الضمة مقدرة في حالة الرفع مع الواو واليـاء والألف، والفتحة مقدرة في حالة النصب مع الألف، وعند الجزم تحـذف حـروف العلة علامة على الجزم، فهذا المذهب مع سيبويه في التقدير فـي حالـة الرفـع والنصب، ومع ابن السراج في حالة الجزم ومن أصحاب هذا المذهب المبرد، وابن مالك، وابن هشام [٣٢٠].

وبعض العرب يراعي الحركة المقدرة، فيقدر حذفها للجازم كما يحذف الحركة الملفوظ بها قال أبو حيان وقيل: تقدير حذف الحركة في الياء لغة فعلى هذا لا يكون ضرورة (٣٢١) ومنه قول قيس بن زهير [٣٢٢]:

ألم يأتيك والأنباء تنمي * * * بما لاقت لبون بني زياد

وقال آخر (٣٢٣) :

هجوت زبان ثم جئت معتذراً * * * من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

وقال بعضهم بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الكسرة في " يأتيك " فنشأت ياء، وكذلك أشبعت الضمة في " تهج " فنشأت واو (٣٢٤). وقال بعضهم: بل أثبتهما لإقامة الوزن [٣٢٥]، وقال آخر: [٣٢٦]

إذا العجوزُ غضبتَ فطلق

ولا ترضُاها ولا تملق

فالجمهور على أنه مختص بالضرورة، وقال بعضهم أنه يجوز في سعة الكلام، وأنه لغة لبعض العرب وخُرِج عليه قراءة ﴿ لا تخف دركا ولا تخشى﴾ [٣٢٧]، وأما قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾ [٣٢٨] في قراءة قُنبل وعن ابن كثير " بإثبات الياء من " يتقي " وتسكين " يصبرْ"، فاختلف في تخريجه: فقيل " من " موصولة لا شرطية، و " يتقي " مرفوع لا مجزوم، وتسكين " يصبر " – مع أنه معطوف على مرفوع – إما لتوالي حركات الياء والراء من " يصبر" والفاء والهمزة من " فإن " تنزيلاً للكلمتين منزلة الكلمة الواحدة، وهم يكرهون أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وإما على تنزيل " بُرف " من " يصبر فإن " منزلة بناء (فُعِل) فسكن لأنه بناء مهمل، وهم يخففون مضموم العين إذا كان مستعملاً فما بالك بالمهمل ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس [٣٢٩]:

فاليوم أشرب غير مستحقبٍ * * * إثما من الله ولا واغلِ

فنزل (رُبْغَ) من (شرب غير) منزلة (عَضُد)، وسكن الباء كما سكن (عَضُد) – أو على أنه وصل بنية الوقف، وإما على العطف على المعني؛ لأن " من " الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإبهامها وليس قوله: " أشرب" مجزوماً وإنما هو مرفوع ولكن حذفت الضمة، أو سُكِنَ للضرورة تشبيهاً لحال الوصل بالوقف ويوضحه الشيخ خالد الأزهري بقوله:" وقيل: شرطية – يعني (من) – والياء في " يتقي " إما إشباع، فلام الفعل حذفت للجازم، وإما على إجراء المعتل مجرى الصحيح، فجزم بحذف الحركة المقدرة، ولم يستتبع حذفها حذف حرف العلة (٣٣٠) وأبو حيان يقول: " والأحسن من هذه الأقوال أن يكون " يتقي " مجزوماً على لغة وإن كانت قليلة ". ثم اختلف حينئذ ما الذي حذفه الجازم ؟ فقيل: الضمة الظاهرة لورودها، وقيل: حذف المقدرة.

قال أبو حيان: وفائدة الخلاف تظهر في الألف، فمن قال: حذف الظاهرة لم يجز إقرار الألف، لأنه لا ضمة فيها ظاهرة، ومن قال: المقدرة أجاز إقرارها ويشهد له " ولا ترضاها " ، والأول تأوله على الحال، أو الاستئناف.

وذهب آخرون: إلى أن الجازم حذف الحروف التي هي لامات، وأن الحروف الموجودة ليست لامات الكلمة بل هي حروف إشباع تولدت عن الحركات قبلها ويجوز في الضرورة أيضاً حذف الحروف لغير جازم [٣٣١] .

هذا وقد تحدث أبو حيان عن المضارع إذا كان حرف العلة فيه بدلاً من همزته، وأن ابن مالك لم يتعرض له فقال: " وذلك نحو: (يقرا) " من : يقرأ ويقري من يقري، و (يوضو) من (يوضؤ) وهذا في جزمه للعرب مذهبان: أحدهما حذف حرف العلة للجازم فنقول: لم يقرَ، ولم يُقَرْ ولم يوضوُ إجراءً له مجرى: لم يخش، ولم يرم، ولم يغزُ، واعتباراً لما آل إليه لما أبدلت همزته حرفاً يناسب حركة ما قبلها.

والثاني: إبقاء حرف العلة فنقول: لم يقرا، ولم يقري، ولم يوضو إجراء لها مجرى الهمزة التي هذه الحروف بدل منها، فكما لا يجوز حذف الهمزة في: لم يقرأ، ولم يقرئ، ولم يوضؤ كذلك لا يجوز حذف ما كان بدلاً منها " [٣٣٢] .

فعلى القول بالاعتداد بعروض الإبدال يحذف حرف العلة؛ لأن حرف العلة على هذا القول معتد به، ومنزل منزلة الحرف الأصلي.

وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الإبدال يثبت حرف العلة؛ لأنه لا يحذف للجازم إلا الحرف الأصلي لا العارض.

وعدم الاعتداد بالعارض هو الأكثر في كلامهم وعليه الأكثرون، لأن الاعتداد بالعارض علة للحذف، وعدمه علة للإثبات.

وما ذكره من جواز الإثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور [٣٣٣] وذهب غيره إلى أن الإبدال إذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع، لأن تسهيل الهمزة كتخفيفها [٣٣٤] .

ويعلل ابن الأنباري لتقدير الإعراب في الأفعال الثلاثة بقوله: " فإن قيل: فلم قالوا: هو يغزو ويرمي ويخشى، فأثبتوا الواو والياء والألف ساكنة في حالة الرفع، وحذفوها في حالة الجزم، وفتحوا الواو والياء في حالة النصب فسووا في يخشى) بين النصب والرفع ؟

قيل: إنما أثبتوها ساكنة في الرفع؛ لأن الأصل أن يقال: (هو يغزوُ ويرميُ ويخشُى) بضم الواو في (يغزو) والياء في (يرمي ويخشى) استثقلوا الضمة على الواو من (يغزو) وعلى الياء من (يرمي) فحذفوها فبقيت الواو من (يغزو) ساكنة وكلك الياء من (يرمي). وأما الياء من (يخشى) فانقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإنما حذفوا هذه الحروف في الجزم؛ لأنها أشبهت الحركات ووجه الشبه من وجهين:

أحدهما: أن هذه الحروف مركبة من الحركات على قول بعض النحـــويين، والحركات مأخوذة منها على قول آخرين، وعلى كلا القولين فقد حصلت المشابهة بينهما.

والوجه الآخر: أن هذه الحروف ها هنا لا تقوم بهـــا الحركـــات كمـــا أن الحركات كذلك، وكما أنها تحذف في الجزم فكذلك هذه الحروف، وإنما فتحوا الواو والياء في (يغزو ويرمي) في النصب لخفة الفتحة، وانقلبت الياء في نحو (يخشى) ألفاً؛ لتحركها في النصب وانفتاح ما قبلها كما قلبناها في حالة الرفـــع (يخشـــى) لتحركها بالضم في الأصل وانفتاح ما قبلها " [٣٣٥].

الاسم المعرب المعتل الآخر:

من الأسماء ما هو صحيح الآخر، وهذا النوع يعرب بحركات ظاهرة علـــى آخره، ومنها نوعٌ معتل الآخر جار مجرى الصحيح. وهو ما آخره ياء أو واو.

جاء في التصريح " وتقدر الحركات الثلاث تعذراً في الاسم المعرب الـــذي آخره ألف لازمة .. ويُسمى معتلاً لكون آخره حرف علة، ومقصوراً لكونه قصـــر عن ظهور الحركات فيه أو تقول: سُمي بذلك لأنه حبس عن ظهور الإعراب فـــي لفظه (٣٣٦)، والقصر المنع، أو لكونه منع المد .. تقول: جاء الفتى والمصطفى، ورأيت الفتى والمصطفى، ومررت بالفتى والمصطفى، بلفظ واحـــد فـــي الأحـــوال الثلاثة، فتقدر في الرفع الضمة، وفي النصب الفتحة، وفي الجر الكسرة في الألف – إن قلنا بمقارنة الإعراب لآخر المعرب – وهو الأصح، وإلا فبعدها.

وموجب هذا التقدير أن ذات الألف لا تقبل الحركة [٣٣٧] وإنما قدر لتعـــذر تحريك الألف بخلاف الواو والياء فإنهما يقبلان الحركة، وإن كان التحريك مستثقلاً فيهما والألف لا يصح فيها التحريك.

وإعرابه بحركات مقدرة هو مذهب سيبويه والمحققين من البصريين [٣٣٨] وبعض النحويين لا يقدر في الألف المقصورة حركة إعراب ويحتج بوجهين:

الأول: أنه قال أَحْملُ الاسم على الفعل، والفعل تحذف ألفه للجزم إذا كان حرف إعراب، فلو أن في الألف تقدير حركةٍ لما حذفها الجازم؛ إذ لا يحذف شيئين، وإذا ثبت ذلك في الفعل عديناه إلى الاسم؛ لأنهما معربان، فما قدر في تلك الألف قدر في هذه. قال ابن الدهان: وهذا مشكلٌ.

وأقول: ليس بمشكل أما أولاً فلأن هذا يقتضي حمل الاسم على الفعل، ومعلوم أن إعراب الاسم الأصل، وإعراب الفعل الفرعُ، فكيف يجوز قياس الأصل على الفرع وحمله عليه؟

وأما ثانياً فلأن الجزم لابد له من تغيير لفظي، فالجازم لما صادف الحرف ساكناً حذفه، وإن كانت الحركة فيه مقدرة لما ذكرنا.

والثاني: أن وجود الألف كوجود الواو والياء متحركتين إذ لولا ذلك لم ينقلبا ألفاً، والحرف إذا كان متحركاً لا تقدر فيه حركة، فكذلك الألف.

فيقال: إن الألف انقلبت عن حرف متحرك، فتلك الحركة بعينها تقدرها في الألف لا حركةٌ غيرها فلا يلزمنا ما ذكرت [٣٣٩].

ولقد كشف هذا عبدالقاهر حيث قال: " وإذا قلت: " هذه عصاً " فالألف منقلبة عن واو مضمومة، وإذا قلت: " رأيت عصاً "، فالألف منقلبة عن واو مفتوحة، وإذا قلت: " مررت بعصاً "، فالألف منقلبة عن واو مكسورة، وهذا ظاهر [٣٤٠].

وتقدير الحركات تعذراً لأن الألف لا تحرك ألا ترى أن من أراد حركتها قلبها همزة كقوله تعالى في قراءة بعضهم ﴿ وَلَاالضَّآلِّينَ ﴾ [٣٤١] وقوله تعالى: ﴿ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ ﴾ [٣٤٢] قال الشاعر :

وللأرض أمّا سُودها فتجلّلت * * * بياضاً وأمّا بيضُها فادهأمتِ [٣٤٣]

فإن قيل: فهلا أعيدت إلى أصلها، أعني: إلى الواو أو إلى الياء، قيل: لو أعيدت إلى واحد منهما لوجب إعادته إليها لتحركه، وانفتاح ما قبله، فلما كان الأمر كذلك تركت على حالها[٣٤٤].

وكذلك تقدر الضمة والكسرة فقط في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها نحو: القاضي، ويسمى الاسم معتلاً لكون آخره حرف علة، ومنقوصاً لأنه نقص منه بعض الحركات، وظهر فيه بعضها، أو لأنه تحذف لامه لأجل التنوين نحو: مرتقٍ، وقاضٍ، والحذف نقص، وكلا التعليلين لا يخلو من نظر.

أما الأول: فلأن نحو (يدعو، ويرمي) نقص منه بعض الحركات، وهو لا يسمى منقوصاً. وأما الثاني: فلأن نحو (الفتى) حذفت لامه لأجل التنوين، ولا يسمى منقوصاً (٣٤٥) وتقدر فيه الضمة والكسرة للاستثقال، وفي تسميته منقوصاً وجوه [٣٤٦].

منها: أنه ينقص منه ياؤه مع التنوين، وحركته في الرفع والجر كقولك: (هذا قاضٍ) و (مررت بقاضٍ). ولا يقال: إنهما يثبتان في حالة النصب كقولك: (رأيت قاضياً)؛ لأنا نقول: حالتان أغلبُ من حالة واحدةٍ، وإذا كانوا قد حذفوا الهمزة في (نكرِمُ) و(يكرم) حملاً لها على (أكرمُ) فغلبوا حالاً على أحوال ثلاثة فتغليب حالين على حالٍ واحدة أولى وأليقُ.

ومنها أنه يسمى بذلك اعتباراً بذهاب ضمته وكسرته فقط، أو لا ترى أن الياء تثبت مع الألف واللام والإضافة.

ومنها أن ياءه تسقط في أول الأحوال، وهو النكرة، فاعتبروا ذلك فقط. والأول أجود ولا يخلو من أن يكون منوناً، أو غير منون.

فالأول تحذف ياؤه في الرفع والجر نقول: (هذا قاضٍ) ، (ومررت بقاضٍ) والأصل: (قاضيٌ) بوزن (ضارب)؛ لأنه اسم فاعل من (قضى) (يقضي) فاستثقلت

الضمة على الياء، فحذفت فالتقى ساكنان: الياء والتنوين، واجتماعهما محالٌ؛ لعدم إمكان النطق بهما فحينئذ لابد من حذف أحدهما أو تحريكه.

لا جائز حذف التنوين؛ لأنه حرف دال على معنى، وحذفه يوقع لبساً بين المنصرف وغيره؛ ولأنه طارئ والطارئ يزيل حكم الثابت؛ إذ لو علم أنه يحذف لما جيء به. ولا جائز تحريك الياء؛ لأن من حركتها كان الفرارُ.

فإن قيل: الفرارُ إنما كان من الضمة والكسرة، ونحن لا نحركها بواحدة منهما بل بالفتحة. قيل: الأصل في التقاء الساكنين الكسرة، فلما امتنع هاهنا التحريك بالحركة الأصلية في هذا الباب امتنع غيرها، ونظيره مما نقله القصري (٣٤٧) على أنهم لم يدخلوا (رُبّ) على المعرف باللام تعريف الجنس؛ لأنه لما امتنع دخولها على المعرف بها تعريف العهد، وهي في هذه الحالة أقوى في التعريف حملوا تلك عليها[٣٤٨] ولا جائز تحريك التنوين؛ لأنه إنما يحرك لساكن بعده لا لساكن قبله، والياء قبل التنوين.

وإذ قد تبين ذلك، فإذا قلت: (هذا قاضٍ)، و(مررت بقاضٍ) فعلامة الرفع ضمة مقدرة في الياء، وكذلك علامة الجر كسرة مقدرة فيها، وجاز ذلك وإن كانت الياء محذوفة؛ لأن حذفها لالتقاء الساكنين، وذلك عارضٌ غير معتد به، وتثبت ياؤه مفتوحة في النصب كقوله: (رأيت قاضياً)؛ لأن الفتحة خفيفة، ولا تستثقل مع الياء، وإذا لم تسكن – أعني الياء كقولك لم تحذف.

وبعض العرب يضم الياء في الرفع، ويكسرها في الجر [٣٤٩] قال الشاعر :

لعمرك ما تدري متى أنت جَائي * * * ولكن أقصى مدة العمرُ عاجلُ [٣٥٠]

والأصل: (جائي): (جائئ) فقلبت الهمزة الثانية ياء لاجتماع الهمزتين، وبعضهم ينشد: (جائي) بهمزتين [٣٥١] .

وأورد ذلك ابن يعيش وحكم بشذوذه حيث يقول، " وقوم من العرب يجرون هذه الياء مجرى الصحيح ويحركونها بحركات الإعراب" وهو شاذ في المفصل.

وقال الشاعر:

ما إن رأيت ولا أرى في مدَّتي *** كجواري يلعبن في الصحراء [٣٥٢]

وبعضهم يسكن الياء في النصب [٣٥٣]) قال الشاعر:

ولو أن واشٍ باليمامة داره *** وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا [٣٥٤]

ولم يقل: (لو أن واشياً)، وقال الآخر:

أكاشرُ أقواماً حياءً وقد أرى *** صدورَهُمُ بَادٍ على مِراضها [٣٥٥]

ولم يقل (بادياُ). قال أبو العباس المبرد: وهو من أحسن ضرورات الشعر؛ لأنه حمل حالة النصب على حالتي الرفع والجر [٣٥٦]

هذا ومما تجدر الإشارة إليه أنه إذا وقع المنقوص صدر مركب مزجي، فإنه يجوز عند بعض القبائل في هذا الصدر أن يعرب إعراب المضاف، ويعرب ما بعده وهو العجز مضافاً إليه، ممنوعاً من الصرف، أو غير ممنوع على حسب حالته وما يستحقه، وفي هذه الحالة لا تظهر الفتحة على ياء – المنقوص في الأشهر عندهم – ومن أمثلته: عرفت (معدي كرب) أو: (قالي قلا) فالصدر يعرب إعراب المنقوص من غير أن تظهر عليه الفتحة في حالة نصبه [٣٥٧].

جاء في الهمع: " ... وغير مختوم بـ " ويه " كمعدي كرب، وبعلبك ففيه ثلاثة لغات: الفصحى إعرابه إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني، ويفتح آخر الأول للتركيب، ما لم يكن ياءً كـ (معدي كرب) فيسكن، أو منوناً، ويليها إضافة صدره إلى عجزه فيخفض، ويجري الأول بوجوه الإعراب إلا أنه لا تظهر الفتحة في المعتل حالة نصبه، وقد يمنع العجز من الصرف حال الإضافة أيضاً في لغة حكاها في (التسهيل) (٣٥٨) فيفتح نحو: هذا معدي كرب على جعله مؤنثاً.

والثالثة: بناؤه على الفتح في الجزأين ما لم يعتل الأول، فيسكن كخمسة عشر، وهذه اللغة أنكرها بعضهم، وقد نقلها الأثبات [٣٥٩] ومع أن هذا هو المشهور – قديماً في تلك اللغة – فالمناسب ألا نلجأ إلى الإضافة؛ لأن ترك الياء

في حالة النصب بدون فتحة ظاهرة قد يدعو للحيرة والإبهام بغير داع، فالرأي أن يعرب إعراب المركب المزجي بأن يكون الإعراب على آخر العجز مع ترك الصدر على حاله، فلا نعربه إعراب المضاف إليه ([٣٦٠]).

كذلك تقدر الحركات جوازاً على الحرف الأخير من الكلمة في " لـدى " إذا أضيفت للضمير فإن ألفها تقلب ياء مثل: (زاد الخير لديك) فـ " لـدى " ظـرف منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها السكون الذي جاء للتخفيف، أو لمراعـاة الأصل، وهو أنها لا تظهر على الألف التي انقلبت ياء.

كذلك تقدر الحركات الثلاث على آخر العلم المحكي من غير تغيير فيه رفعاً، ونصباً وجراً كالعلم المركب تركيب إسناد مثل: (فتح الله) و (نصر الله) تقول: جاء "فتح الله " رأيت " فتح الله " مررت بـ " فتح الله " فتبقى حركة الكلمتين كما هـي في الأصل مع إعرابهما معاً في الحالة الأولى فاعلاً مرفوعاً بضمة مقدرة يمنع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وهكذا نصباً وجراً .

كذلك تقدر الحركات على آخر الاسم المضاف إلى يـاء المـتكلم لا لكـون الحرف الأخير منه لا يقبل الحركة لذاته، بل لأجل ما اتصل بـه نحـو: غلامـي، وأخي، وأبي، وذلك لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلهـا لأجـل المناسـبة، فاشتغال آخر الاسم الذي قبلها بكسرة المناسبة منع من ظهور حركات الإعراب فيه [٣٦١] مثل: هذا أخي، رأيت أخي، ومررت، فكلمة " أخي " خبر مرفوع بضمة مقدرة يمنع من ظهورها الكسرة التي جاءت لمناسبة ياء المتكلم وكذلك ما بعده. كـذلك تقدر الواو رفعاً في جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المـتكلم نحـو " جـاء مُسّلِميّ " فـ "مُسلِميّ " جمع مذكر سالم مضاف لياء المتكلم علـى معنـى الـلام والأصل: "مسلمون لي " ثم قلبت الواو ياء لاجتماعهما والسابق ساكن وأدغمـت الياء فيها فصار "مُسلِميَّ" ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء فصار " مُسلِميَّ "، وهو فاعل مرفوع بالواو المقدرة [٣٦٢].

والنون رفعاً في المضارع المعتل إذا أسند إلى واو الجماعة أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة، وأكد بالنون الثقيلة نحو: " لتبلون ، لتبليان ، لتبلينّ " فـ " لتبلوُنّ " مضارع مبني للمجهول مسندٌ إلى واو الجماعة، ومؤكد بالنون الثقيلة، والفعل قبل الإسناد وقبل التوكيد " تُبْلَى " بمعنى: تختبر فهو مضارع ناقص لامه ألف، هذا النوع من الأفعال يحدث له عند الإسناد إلى واو الجماعة حذف لامه مع بقاء ما قبلها مفتوحاً وذلك أن الأصل: تُبْلَوْن ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصارت: تُبْلَوْن، وعند التأكيد بالنون الثقيلة تحذف نون الرفع لتوالي الأمثال، وتبقى واو الجماعة محركة بالضم دلالة على المحذوف فتصير " لتُبْلَوُنْ " وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال، والواو – محذوفة لالتقاء الساكنين – في محل رفع فاعل، ونون التوكيد لا محل لها من الإعراب إذا ما أسند لألف الاثنين تقلب ألفه ياء مطلقاً سواء أكان أصلها الياء أم الواو، فيقال: تُبليان لأنها رابعة، ومع التوكيد بالنون تحذف نون الرفع لتوالي النونات، وتكسر نون التوكيد فيقال: لتُبْلَيانِّ ، وكذا عند الإسناد إلى ياء المخاطبة تحذف اللام، ويبقى ما قبلها مفتوحاً لأنها ألف، وعند التوكيد تحذف نون الرفع لتوالي الأمثال، وتبقى ياء المخاطبة محركة بالكسر، وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال [٣٦٣].

وأورد ابن الدهان في شرح اللمع " والفتحة قبل النون فيها خلاف، فمن الناس من يقول: هي حركة بناء، ومنهم من يقول: هي حركة التقاء الساكنين، فمذهب سيبويه والمبرد وابن السراج أن الفتحة فتحة بناء، وهو قول الفارسي، وقال الزجاج فيها رأي آخر يدّعى فيه أنها حركة التقاء الساكنين، وكلام السيرافي يقتضي القول الثاني، والقول الأول هو الصحيح، بدليل قولهم: (هل تضربنّ)، فما قبل النون مفتوح، ولم يكن ساكناً، وإذا ثبت ذلك في الصحيح حمل المعتل عليه في

قولك: (هل ترمين) والدليل على أنها حركة بناء أن الساكن المحذوف لالتقاء الساكنين يرد له" [٣٦٤].

نقول: إن الألف والواو والياء فاصلة بين الفعل والنون فهو معرب لا مبني.

وهناك الكثير من ذلك مبسوط في كتب النحو تركناه لكونه غير مبوّب له، ويسهل على النحوي المدقق معرفته والوقوف عليه ... والله تعالى أعلى وأعلم.

الخـاتمــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله على سيدنا محمد وعلــى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .... وبعــد :

ففي نهاية هذا البحث أقول إن قضية الإعراب تعد أبرز القضايا المهمة في لغتنا العربية وقد حاولت جاهداً أن أجمع شتات هذه القضية وقد خرجــت بــبعض النتائج المهمة ألخصها فيما يأتي:

- أبرز البحث حقيقة الإعراب واختلاف العلماء فيه وبين أن الإعراب فــرع المعنى.
- أبرز البحث ما يكون فيه الإعراب بالحركات العربية الظاهرة كالاسم المفرد والفعل المضارع إلى غير ذلك.
- بين البحث الخلاف النحوي في الأصل الإعرابي هل يكون في الأســماء أم في الأفعال أم هما معاً، وتبع ذلك بالخلاف في ألقاب الإعــراب وعرضــنا لرأي ابن كيسان الذي يجعل البناء أصلاً للإعراب ووجهة نظره في ذلك.
- تعرض البحث في إيجاز غير مخل لقضية العامل وأثرها في النحو العربي والتي جرى عليها العلماء منذ سيبويه، ودللنا على ذلك بأبرز النصــوص الدامغة التي قال بها سيبويه وغيره من النحاة في هذا الشأن.
- تعرض البحث للإعراب بالحروف، واختلاف النحاة فيه، وأبرزنا الآراء في ذلك، ثم ما نابت فيه حركة عن حركة، وما إلى ذلك.
- خلص البحث إلى الإعراب التقديري في الأسماء والأفعال، وهذا هو اللون الأخير من الإعراب.

والله تعالى أسأل أن أكون قد وفقت فيما قصدت إليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى اللهم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

المؤلف

مكة المكرمة

الحواشي والتعليقات

١) لسان العرب١/٥٩٠ " ع رب ".
٢) الحديث في سنن ابن ماجه ٢/٦٠٢، وسنن البيهقي الكبرى ٣/١٢٣، ومسند الإمام أحمد بن حنبل ٤/١٩٢.
٣) البيت من الطويل، شرح الهاشميات/ ٥٥، والكتاب ٣/٢٧٥، والمقتضب ١/٢٣٨، ٢/٣٥٦، والمسائل الحلبيات/ ١١١، والتبصرة والتذكرة ٢/٥٨٠، والشاهد في البيت لُغوي، وهو استعمال كلمة " معرب " للدلالة على المتكلم بالعربية عند بعضهم، وهي بمعنى الإفصاح والبيان.
٤) تهذيب اللغة " عرب ٢/٣٦٢.
٥) المقتصد ١/٩٧، ٩٨ .
٦) الكتاب/ ١/١٣.
٧) الموفقي/ ١٠٦.
٨) الإيضاح العضدي/ ٥٦.
٩) الإيضاح العضدي /٥٦.
١٠) الخصائص ١/٣٥.
١١) شرح المفصل ١/٧٣.
١٢) همع الهوامع ١/٥٩.
١٣) ينظر المسألة في شرح الحدود النحوية ١٢١، ١٢٣، واللباب ١/٥٢-٥٤، وشرح ألفية ابن معط للقواس ١/٢٢٥، والمغني لابن فلاح ١/٢٠٩، والارتشاف ٢/٨٣٣، وهمع الهوامع ١/٢٩٥، والمقدمة الجزولية ٧، وشرح الملحة للحريري ٢٩١، وشرح ألفية ابن معط للقواس ١/٢٢٥، وابن يعيش ١/٧٣، وشرح الجزولية ١/٢٥٢، والكافية ١/ ٦١، وشرح التسهيل ١، ٣٣، وشرح الرضي ١/٥٥.

١٤) المقتصد شرح الإيضاح ٩٨/١ بتصرف.
١٥) هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله البغدادي، من مؤلفاته : قواعد المطارحة والمحصول في شرح الفصول وغير ذلك توفي سنة ٦٨١ ترجمة في إنباه الرواة ٣٨/٤، وفيات الأعيان ١٩٧/٦، وبغية الوعاة ٣٤٤/٢.
١٦) الكافية/ ٦١.
١٧) المحصول في شرح الفصول لابن إياز البغدادي ٦١/١.
١٨) شرح التسهيل ٣٨/١، ٣٩ ، وانظر حاشية الخضري ٣٥/١ وما بعدها.
١٩) تعليق الفرائد للدماميني ١٢٤/١.
٢٠) ٥٤/١.
٢١) انظر: التعليقة على المقرب، لابن النحاس ١٣٢/١ فما بعدها
٢٢) الخصائص ١٠٩/١، ١١٠.
٢٣) ٦٣/١.
٢٤) ٥٧/١.
٢٥) شرح الفصول لابن إياز البغدادي ٦٣/١.
٢٦) همع الهوامع ٥٥/١.
٢٧) الأشباه والنظائر ١٧٩/١، ١٨٠.
٢٨) الهمع ٥٥/١، ٥٦.
٢٩) الأشباه والنظائر ١٨١/١، ١٨٢.
٣٠) ينظر الإيضاح في علل النحو ٧٦١، والأشباه والنظائر ١٨١/١، ١٨٢.
٣١) شرح الكافية ٧١/١.
٣٢) شرح المفصل ٥١/١، وأسرار العربية ١٢.

٣٣) ينظر النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز/ ١١٠ فيما بعدها، المحصول١/٦٩، والهمع ١/٥٥.

٣٤) الخصائص ٢/١١٠، ٣٢١.

٣٥) ترشيح العلل في شرح الجمل /٢٠ " رسالة".

٣٦) الهمع ١/٥٦.

٣٧) شرح المفصل ١/٥١.

٣٨) همع الهوامع ١/٥٦.

٣٩) المحصول في شرح الفصول ١/٦٩.

٤٠) الإنصاف ١/٤١.

٤١) الصاحبي لابن فارس/ ٢٠٦.

٤٢) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة/ ١٤.

٤٣) الصاحبي/٧٦.

٤٤) الصاحبي/ ٣٠٩، ٣١٠.

٤٥) الأشباه والنظائر ١/٩٢ وما بعدها.

٤٦) الخصائص ٢/٣٣١، ٣٣٢.

٤٧) تعليق الفرائد ١/١٣٢.

٤٨) التصريح بمضمون التوضيح ١/٦٠.

٤٩) مقاييس اللغة لابن فارس ٢/٤٢٣ " رفع " .

٥٠) همع الهوامع ١/٢١، والإيضاح في علل النحو ٧٢.

٥١) شرح الفية ابن معط ١/٢٢٧.

٥٢) شرح المقرب المسمى بالتعليقة لابن النحاس ١/١٣٦، ١٣٧.

٥٣) الكتاب ١/١٤.

٥٤) وهما الحرف الأخير من الاسم بعد حذف الحركة للجزم والتنوين.

٥٥) التعليقة على المقرب لابن النحاس ١٤١/١، ١٤٢.
٥٦) المرتجل/ ٥٣.
٥٧) الإيضاح/ ١٠٦.
٥٨) أي السكون.
٥٩) ينظر التصريح ٦٠/١، ٦١، وشرح الكافية للرضي ٢٦/١.
٦٠) شرح ابن عقيل ٣٩/١، ٤٠.
٦١) تنظر هذه المسألة في الإيضاح في علل النحو ٧٧، ٧٨، وارتشاف الضرب ٨٣٤/٢، والمساعد ٢٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٠/٢، وهمع الهوامع ٦٣/١، ومسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري ٧٩، ٨٠.
٦٢) المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معط في النحو ٧٣/١، ٧٤.
٦٣) ينظر مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري ٦٩، ٧٠، وتعليق الفرائد للدماميني ١٢٥/١.
٦٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ٩٣/١، وينظر رأي ابن خروف في شرح الجمل ٢٦٠/١، أقول وما وجدته يخالف ما نسبه الشاطبي إليه حيث يقول: " فأصل الإعراب للأسماء؛ لأنها لم تتغير لتوارد المعاني التي دل الإعراب عليها.
٦٥) الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي /٨٢.
٦٦) شرح ابن عقيل على الألفية ٣٨/١.
٦٧) ينظر هذا الرأي في الكتاب ٢٢/١، وشرح اللمع لابن برهان ٣٠٥/٢، واللباب ٧٢/١، ٧٣، وابن يعيش ٥٧/١، وألفية ابن مالك ٥٥، وشرح الكافية لابن فلاح ٩٧، وشرح الأشموني ٣/ ٣٠٩، والتصريح ٢٠٥/٤، ٢٠٧، وتوجيه اللمع ٤٠٤.

٦٨) ينظر هذا الرأي في اللباب ٧٢/١، وشرح الأشموني/ ٣٠٩/٣، والهمع ٩٢/١، والجمل للزجاجي/ ٢١٨، والإيضاح العضدي /١٣، والمقتصد ١١٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٥/١، وتوجيه اللمع/ ٤٠٤، والفاخر ١٠٧/١.

٦٩) انظر هذا الرأي في: ما ينصرف وما لا ينصرف ١٤، والأصول ٧٩/٢، والمفصل ٣٥، والإيضاح في شرح المفصل ٨٥/١، والفاخر ١٠٧/١.

٧٠) اللمع/ ١٢.

٧١) شطر بيت من الكامل، ولم أعثر على تتمته، ولا على قائله، وهو بلا نسبة في شرح ألفية ابن معطٍ للقواس الموصلي ٤٣٩/١، والصفوة الصفية ١٠٧/١، والأشباه والنظائر ٣١٦/٢، والشاهد في البيت قوله: (دموع) حيث حذف ياء المتكلم وأبقى الكسرة في غير النداء.

٧٢) المحصول في شرح الفصول ٧٨/١، ٧٩.

٧٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ١٠٣/١، ١٠٤، وانظر في هذه المسألة الإنصاف ٥٤٩/٢، وأسرار العربية ٤٦، واللباب ٢٠/٢، وعلل النحو ١٨٧، وتوضيح المقاصد ٣٠٢/١، وائتلاف النصرة ١٢٧.

٧٤) انظر وجوه المشابهة بينهما في الإنصاف ٥٤٩/٢، وأسرار العربية ٤٦، واللباب ٢٠/٢. وعلل النحو ١٨٧.

٧٥) أي ابن معطٍ لأن النقل من شرح الفصول لابن إياز ٢١١/١، ٢١٢.

٧٦) المحصول في شرح الفصول لابن إياز البغدادي ٢١١/١، ٢١٢.

٧٧) ينظر هذه المسألة في شرح الرضي ١٦/٤، والهمع ٣٦/١، وتعليق الفرائد ١٠٠/١، وشرح كافية ابن الحاجب للقواس الموصلي/ ٤٩٢، والفلاح في شرح المراح/ ٤٦.

٧٨) اختلف النحاة في عامل الرفع في الفعل المضارع ولهم فيه عدة أقوال:
أولها: قول البصريين: ارتفع الفعل لوقوعه موقع الاسم.
وثانيهما: قول ابن درستويه وهو أنه ارتفع لوقوعه بنفسه موقع الاسم، وانتصب لوقوعه مع غيره موقع الاسم، وانجزم لما لم يقع بنفسه ولا بغيره موقع الاسم.
وثالثهما: قول الكسائي: ارتفع الفعل بحرف المضارعة. ورابعها: قول الفراء: ارتفع لخلوه من الناصب والجازم وخامسها: قول الإمام يحيى بن حمزة العلة في رفعه وقوعه موقع الاسم مع التجرد عن الناصب والجازم، وفي هذا جمع بين رأي البصريين والفراء، وسادسها: ارتفع لشبهه بالاسم. وسابعها لا عامل لرفع الفعل المضارع. انظر المسألة في المغني لابن فلاح ١٥٦/٢، والإنصاف/ ٥٥١، وابن يعيش ١٢/٧، وعلل النحو ١٨٧، ١٨٨، وتوجيه اللمع/ ٣٥١، وتاج علوم الأدب ٨١٦/٢، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٣٤٧، والنجم الثاقب ٩٢٠/٢، ٩٢١، واللباب ٢٥/٢، وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٣١٤/١، وشرح كافية ابن الحاجب للقواس ٥٠١/٢، وشرح الرضي ٢٧/٤، وهمع الهوامع ٥٩١/١.
٧٩) انظر اللباب ٢٥/٢، وعلل النحو/ ١٨٨، وشرح الرضي/ ١٤.
٨٠) اختاره ابن مالك. انظر شرح الكافية الشافية ١٥١٩/٣.
٨١) في المقرب ٣٣٧: " فرفع الفعل؛ لأنه صار مع قد والسين كالشيء الواحد فوقع الفعل مع الحرف موقع الاسم " .
٨٢) المحصول في شرح الفصول لابن إياز البغدادي ٢١٥/١، ٢١٦.
٨٣) نسب ابن الخباز هذا التعليل للمبرد. انظر توجيه اللمع/ ٧٢ وهذا قول العكبري في المتبع ١٥٩/١. قال: " وكسرت لوجهين: أحدهما: أنها تعمل الكسر، فحركت بجنس عملها، وهو قول الباقولي الأصفهاني في شرح اللمع ٢٠٩/١.

٨٤) العلق/ ١٥.

٨٥) يوسف/ ٣٢.

٨٦) العنكبوت/ ٣.

٨٧) وهو أبو بكر محمد بن أحمد الأنصاري الأشبيلي نحوي أخذ عن ابن الرماك وغيره وأخذ عنه ابن خروف ألف حواشي على كتاب سيبويه أفاد منها ابن خروف في شرحه قال السيوطي: وقفت على حواشيه على الكتاب بمكة المشرفة توفي سنة ٥٨٠، أخباره في تكملة الصلة ٢٤٩ ، والوافي بالوفيات ٢/ ١١٣، والبغية ٢٨/١

٨٨) الكتاب ١٥٤/٢ بولاق.

٨٩) الأنعام ٨٠، وتخفيف النون قراءة نافع وابن عامر. انظر السبعة لابن مجاهد/ ٢٦١.

٩٠) الحجر/ ٥٤، وقراءة التخفيف مع كسر النون قراءة نافع أيضاً، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي " فبم تبشرون " بفتح النون نصباً السبعة/ ٣٦٧.

٩١) الكتاب ٢٠/١.

٩٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١٠٥/١ وما بعدها.

٩٣) أبو بكر محمد بن طلحة بن عبدالملك بن خلف بن أحمد الأموي الأشبيلي أخذ عن ابن ملكون وجابر بن محمد الحضرمي قال السيوطي: كان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة ويثني عليه توفي سنة ٦١٨هـ أخباره في: بغية الوعاة ١٢١/١.

٩٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١١١/١، ١١٢.

٩٥) الإسراء/ ٥٣.

٩٦) البيت من بحر السريع لامرئ القيس وتمامه:

فاليوم اشرب غير مستحقب* * * إثماً من الله ولا واغل
ديوانه/ ٢٥٨ ويروى (فاليوم أشرب) وهي رواية المفضل، وأبي زيد في النوادر ٢١٣، وإصلاح المنطق ٢٤٥، وروى الأصمعي (فاليوم أسقي) وهي رواية المبرد في الكامل ١٤٣/١، وانظر التنبيهات ١١٧، والخزانة ٥٣٠/٣.

٩٧) البيت من البسيط وقائله جرير، والبيت يتمامه:
سروا بني العم في الأهواز موعدكم * * * ونهر تيري فما تعرفكم العربُ
ديوانه ٤٨٠، والخصائص ٧٤/١، ٣١٧/٢، والمحتسب ١١٠/١، ١٢٣، ٥٩/٢.

٩٨) ينظر ما يجوز للشاعر في الضرورة/ ١٠، وضرائر الشعر لابن عصفور/ ٩٣، ٩٤.

٩٩) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ١١٣/١، ١١٤.

١٠٠) ينظر الخلاف في تعليل ذلك في اللباب ٦٧/٢، وانظر تعليل ابن برهان في شرح اللمع ٣٧٢/٢، ٢٧٣، وشرح اللمع للباقولي الأصفهاني ٧٧٣/٢، والفوائد والقواعد/ ٧٣٩، ٧٤٠، والبيان في شرح اللمع/ ٦١٠، وتوجيه اللمع/ ٥٢٥.

١٠١) المحصول في شرح الفصول لابن إياز ٢٣٣/١، ٢٣٤.

١٠٢) شرح اللمع/ ٢١٣.

١٠٣) المحصول في شرح الفصول لابن إياز ٢٣٦/١.

١٠٤) انظر المسألة في شرح المقدمة الجزولية ٢٦٢/١- ٢٦٥، ونتائج الفكر ١١٠، ورصف المباني/ ٣٩٨، وتفسير البحر المحيط ٢٤٥/٢.

١٠٥) المحصول في شرح الفصول لابن إياز ٢٣٦/١، ٢٣٧.

١٠٦) همع الهوامع ٧٢/١، ٧٣، وانظر المسألة في المتبع في شرح اللمع ١٤٩/١، والتعليقة على المقرب ٣٦/١، ١٣٧، وتعليق الفرائد ١٣٤/١، والمحصول ٦٩/١ فما بعدها، والمغني لابن فلاح ٢٥٥/١، وأسرار العربية ٤٢، ومسائل خلافية في النحو لأبي البقاء ٨١، ٨٢.

١٠٧) المحصول ٦٩/١.

١٠٨) المرتجل لابن الخشاب ١٠٥.

١٠٩) الأصول لابن السراج ٤٥/١.

١١٠) المقتصد ١٠٠/١.

١١١) مجالس العلماء للزجاجي/ ٢٢٦، وابن كيسان النحوي/ ١٢٧.

١١٢) المرجع السابق ٢١٨.

١١٣) ابن كيسان النحوي ١٢٧، ١٢٨ بتصرف ورأي د. البنا في ذلك.

١١٤) الكتاب ٢/١، ٣.

١١٥) التعريفات ١٢٦.

١١٦) المحصول ٥٩/١، وللإعراب حدود كثيرة منها قول ابن جني: " هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ "، وقول ابن يعيش : " بالإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل عليها " ، وقول الحريري : " الإعراب هو اختلاف آخر الكلم حساً أو حكماً لاختلاف العامل لفظاً أو معنى "، انظر الخصائص ٣٥/١، وابن يعيش ٧٣/١، وشرح الملحة للحريري ٢٩.

١١٧) شرح الكافية/ ٦٣.

١١٨) الأشباه والنظائر ٥١٤/١، ٥١٥.

١١٩) الأصول في النحو ٥٤/١.

١٢٠) الكتاب ٣٤/١، ٣٥.

١٢١) ينظر الكتاب ١٦/١، ١٧، وابن كيسان النحوي ١٢٩، ١٣٠، وتعليق د. البنا على ذلك.

١٢٢) ٥٥/١.

١٢٣) الحاقة/ ١٩١.

١٢٤) النحو الوافي لعباس حسن ٨٤/١، ٨٥.

١٢٥) البيت من البسيط قائله: الأخطل ديوانه/ ٢٠٩، ورواية الديوان، على العيارات هداجون ... انظره في المحتسب ١١٨/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٦٧/١، ومغني اللبيب ٦٩٩/٢، والهمع ٨/٣، وشرح الشاطبي ٥٤٣/٢، ٥٤/٣.

١٢٦) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٥٤/٣، ٢٢/ ٥٤٤.

١٢٧) البقرة/ ٣٧.

١٢٨) قراءة ابن كثير انظر السبعة/ ١٥٣.

١٢٩) البيت من البسيط، ولم أهتد لقائله وهو في المنصف ٢٧٨/١، والإنصاف/ ٥٦٣، وابن يعيش ١٥/٧، والمغني/ ٣٠، ٦٩٧، والرضي على الكافية ٣٠٥/٤، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٢٢٢، ٤٠٣/٢.

١٣٠) البيت من الطويل، وقائله: زهير ديوانه: ٦٨٧ وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٦٥ ٣٠٦، ١٥٥/٢، ٢٩/٣، ١٠٠/٥١، ١٦٠/٤، والخصائص ٣٥٣/٢، ٤٢٤، وابن يعيش ٥٢/٢، ٥٦/٦، والرضي على الكافية ١٢١/٤، والمغني ٩٦، ٢٨٨، ٤٦٠، والهمع ٢٧٨/٥.

١٣١) البسيط ٢٦٢/١، والمقاصد الشافية ٢٢٢/١، والمغني ٦٩٩/٢.

١٣٢) سورة البقرة/ ٣٧، وهي قراءة ابن كثير وينظر تفسير الطبري ٢٤٣/١، والحجة ٧٥، والبحر ١٦٥/١، دراسات لأسلوب القرآن ٣/١، ٥٥٩.

١٣٣) البقرة/ ١٢٤، وهي قراءة ابن عباس، وأبي الشفاء، وأبي حنيفة، البحر ٣٧٤/١، ٣٧٥٢، ودراسات لأسلوب القرآن ٣/١/ ٥٦١.

١٣٤) الكهف/ ٨٠، وهي قراءة أبي سعيد الخدري، والجحدري البحر ١٥٥/٦.

١٣٥) سورة طه ٦٣، وهي قراءة الأخوين والصاحبين من السبعة ينظر البحر ٢٥٥/٦.

١٣٦) البقرة/ ٢٣٣، وهي قراءة مجاهد البحر ٢١٣/٢.

١٣٧) الحجر/ ٢١.

١٣٨) هود/ ٦.

١٣٩) الأنعام ٥٩.

١٤٠) فاطر/ ١١.

١٤١) البقرة ١٠٢.

١٤٢) أوضح المسالك ٢٥/٣ وما بعدها ومغني اللبيب ٣٢٢/١، ٣٢٣، وشرح التسهيل ١٣٨/٣.

١٤٣) الإيضاح في علل النحو ٧٢.

١٤٤) التسهيل/ ٨.

١٤٥) المقدمة الجزولية/ ٧.

١٤٦) شرح التسهيل ٤٢/١، ٤٣.

١٤٧) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ١٣٩/١، ١٤٠

١٤٨) المرتجل/ ٥٤.

١٤٩) جاء في شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١، ٥٣ استثنى (فاك) والأصل، فوه وجمعه أفواه وتصغيره: فويه، فاللام منها هاء، والهاء مشبهة بحروف العلة لخفائها وقربها في المخرج من الألف، فحذفت كحذف حرف العلة، فبقيت الواو التي هي عين حرف الإعراب، وكان القياس قلبها ألفاً لتحركها بحركات الإعراب وانفتاح ما قبلها، وإن كان حذف اللام فيها جميعها في

حالة الإفراد مخالف للقياس؛ لأنك إذا قلت: أخ فأصله: أخــو .. والقيــاس يقتضي أن تقلب الواو ألفاً؛ إلا أنهم حذفوها تخفيفاً.

١٥٠) همع الهوامع ١/١٢٤، ١٢٥.

١٥١) المقاصد الشافية ١/١٤٢.

١٥٢) المرتجل/ ٥٩.

١٥٣) ينظر (ذوى) /٢١١.

١٥٤) اللسان (هنا).

١٥٥) يقول الصبان في شرحه على الأشموني ١/٤٧: إن مذهب ســيبويه فيــه تكلف حركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف لحصــول فائــدة الإعراب بها، وهي بيان مقتضى العامل، ولا محذور في جعــل الإعــراب فرعاً من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع علــى حده من نفسها .

١٥٦) على اعتبار أن أصل هذه الأسماء (أبو وأخو وحمو وذوو).

١٥٧) وذهب الزيادي إلى أنها أنفسها إعراب، ورده ابــن يعــيش ١/٥٢ حيــث يقول: "وذلك فاسد؛ لأنه يلزم منه أن يكون اسم معرب على حرف واحــد، وهو: (فوك وذو مال) " .

١٥٨) همع الهوامع ١/١٢٥، ١٢٦.

١٥٩) شرح الرضي على الكافية ١/٧٧.

١٦٠) شرح الرضي على الكافية ١/٧٧.

١٦١) ينظر الكتاب ١/١٨، ٣/٣٥٩، ٣٦٠، ٤١٢، وقد نسب إليــه هــذا فــي المقتضب ٢/١٥٣، وشرح عيون الإعراب ٤٨، والإنصاف ١/١٧- ٣٣، وشرح المفصل ١/٥١- ٥٣، وشرح المقدمة الجزولية الكبيــر ١/٣٤٨،

وشرح الرضي على الكافية ٧٧/١، وارتشاف الضـــرب ٨٣٦/٢- ٨٣٧، والتذييل والتكميل ١٧٥/١.

١٦٢) الكتاب ٣٥٩/٣.

١٦٣) الكتاب ٣٦٠/٣.

١٦٤) اللآلئ المنثورة في شرح المقصورة ٥٨٠/٢ رسالة.

١٦٥) المرتجل ٥٦، ٥٧، وارتشاف الضرب ٨٣٦/٢.

١٦٦) همع الهوامع ١٢٦/١.

١٦٧) شرح الرضي على الكافية ٧٨/١.

١٦٨) همع الهوامع ١٢٦/١.

١٦٩) الإنصاف ١٧/١.

١٧٠) همع الهوامع ١٢٧/١.

١٧١) الإنصاف ١٧/١، وشرح الكافية للرضـــي ٧٧/١، ٧٨، وهمـــع الهوامـــع ١٢٧/١.

١٧٢) شرح الكافية للرضي ٧٩/١، والإنصاف ١٧/١، وهمع الهوامع ١٢٧/١.

١٧٣) الهمع ١٢٧/١، ١٢٨.

١٧٤) الإنصاف ١٧/١، والمقتضب ١٥٢/٢.

١٧٥) الهمع ١٢٨/١.

١٧٦) الحديث في مسند الإمام أحمد ١٣٦/٥، والبخاري في الأدب المفرد ٩٦٣، والعجلوني في كشف الخفا ٣٣٢/٢.

١٧٧) أصبح قول علي رضي الله عنه مثلاً انظـــر: جمهـــرة الأمثـــال ٢٥٤/٢، ومجمع الأمثال ٣١١/٣.

١٧٨) البيت من بحر السريع وقائله عبدالله بن قـــيس الرقيـــات ديوانـــه/ ٧٢، وانظره في الكتاب ٢٩٧/٢، والخصائص ٧٤/١، ٣١٧/٢، ٩٥/٣، وأمالي ابن الشجري ٣٧/٢ وضرائر الشعر لابن عصفور/ ٩٥.

١٧٩) البيت من الطويل، ويروى: (بين لهزمتي هنّى) وهو لسجم بن وثيل في الأشباه والنظائر ٢٩٤/١، والهمع ١٢٩/١، ولسان العرب " هنا " .

١٨٠) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٨٢، والتصريح ٦٤/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٤/١، والأشموني ٢٩/١، وشرح ابن عقيل/ ٣٢.

١٨١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه/ ١٦٨، وله أو لأبي النجم في الدرر ١٠٦/١، والتصريح ٢٦٥/١، وشرح شواهد المغني ١٢٧/١، والمقاصد الشافية ١٥١/١، والهمع ١٢٩/١.

١٨٢) ينظر المثل في جمهرة الأمثال ١٩٨/٢، ومجمع الأمثال ١٨٢/٢، والمستقصي ٣١١/٢، والهمع ١٣٠/١.

١٨٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ١٥٥/١.

١٨٤) شرح شذور الذهب/ ٤٤.

١٨٥) سبق تخريجه وأنظره في مسند الإمام أحمد ١٣٦/٥، والسنن الكبرى ٢٧٢/٥.

١٨٦) شرح ابن عقيل ٥٨/١.

١٨٧) شرح الفاكهي على القطر ٨٣/١.

١٨٨) حاشية يسن على التصريح ٦٩/١.

١٨٩) البيت من الطويل لأبي نواس ديوان/ ٣٧ والضمير في " بها " يعود على الدار التي ذكرها في أول القصيدة، وأبو نواس لا يستشهد بشعره لتأخره انظره في الكامل ١٤٤/٣، وآمالي الزجاجي/ ١٤٧، وآمالي ابن الشجري ١١/١، والمقرب ١١٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٦/١.

١٩٠) قوله: أياماً أربعة فيه نظر، فقد قرر ابن هشام أن مدة إقامتهم ثمانية أيام إذ إن يوم الترحل خامس بالنسبة لليوم الرابع لا لليوم الأول ، المغني ٣٩٣/١.

١٩١) شرح الجمل لابن عصفور ١٤٦/١.

١٩٢) المقرب لابن عصفور ٤٨/٢.

١٩٣) ينظر الخزانة ٢٩٥/٣، وحاشية يسن على الفاكهي ٨١/١.

١٩٤) همع الهوامع ١٤٢/١ وما بعدها.

١٩٥) شرح قطر الندى لابن هشام/ ٣٩٥، والهمع ١٤٣/١.

١٩٦) البقرة/ ١٣٣.

١٩٧) مسند الإمام أحمد ٤٤٦/١، ٣٢/ ٤٧٣، ١٣٧/٤، ورواه أبو داود في سننه (حديث رقم ١٦٤٩)، والهيثمي في مجمع الزوائد ٩٧/٣.

١٩٨) البيت من الطويل، وقائله: الفرزدق ديوانه ١٣١١/٢، انظر الهمع ٤٥/١، تذكرة النحاة ٦٨٥، والدرر ١٢٧/١، وأراد بالسبعين سبع سموات، وسبع أرضين.

١٩٩) همع الهوامع ١٤٣/١ وما بعدها بتصرف.

٢٠٠) الإيضاح في علل النحو للزجاجي/ ١٣٠، ١٤١، وشرح ابن عقيل٦١/١.

٢٠١) الكتاب ١٧/١، ١٨.

٢٠٢) التبصرة والتذكرة ٨٨/١، ٨٩.

٢٠٣) الإيضاح/ ١٣٠.

٢٠٤) المقتضب ١٥٤/٢.

٢٠٥) المصدر السابق /١٥٣.

٢٠٦) الإيضاح في علل النحو/ ١٤١.

٢٠٧) الإيضاح/ ١٣١، وانظر في هذه المسألة: اللباب ١٠٥/١، والإنصاف ٣٣/١، والتبيين ٢٠٣، وابن يعيش ١٣٩/٤، وشرح التسهيل ٧٥/١، وشرح المقدمة المحسبة ١٢٩، والمتبع في شرح اللمع ١٩٧/١، وشرح ألفية ابن معط للقواس الموصلي ٢٧٦/١، والمساعد ٤٦/١، ٤٧، والتخمير ٣١٧/٢.

٢٠٨) الإيضاح في علل النحو ١٣١، والتعليقة على كتاب سيبويه ٢٦/١، واللمع/ ١٩، والتبصرة والتذكرة ٨٨/١، ٨٩.

٢٠٩) الكتاب ٣٨٥/٣.

٢١٠) الكتاب ٣٩/٣.

٢١١) الكتاب ١٧/١، ١٨.

٢١٢) شرح الرضي على الكافية ٨٥/١.

٢١٣) شرح الرضي على الكافية ٨٦/١، ٨٧.

٢١٤) سر صناعة الإعراب ٧٠٩/٢.

٢١٥) ينظر شرح كتاب سيبويه ٢٢٣/١.

٢١٦) المحصول في شرح الفصول ١٧٠/١، ١٧١.

٢١٧) سر صناعة الإعراب ٧٠٣/٢.

٢١٨) الإيضاح في علل النحو/ ١٢٤، والمرتجل لابن الخشاب/ ٦٢.

٢١٩) المصدر السابق.

٢٢٠) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ١٢٤، ١٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٤.

٢٢١) شرح الرضي على الكافية ٤٨/١، ٨٥.

٢٢٢) الخصائص ١١/١، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢٢٧/٢، والاقتراح/ ١٠٣.

٢٢٣) نسبة إلى بني الحارث بن كعب، ينظر معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢، وتأويل مشكل القرآن/ ٢٥٠، وسر صناعة الإعراب/ ٤٨٦، ٧٠٤.

٢٢٤) تعليق الفرائد للدماميني ٢٠٣/١، ٢٠٤،

٢٢٥) سوره طه/ ٦٣، قيل هي لغة بلحارث بن كعب جعلوا الاسم المثنى نحو الأسماء التي آخرها ألف كعصا وسعدي، فلم يقلبوها ياء في الجر والنصب، وقال بعضهم " إن " بمعنى نعم، وساحران خبر مبتدأ محذوف ، واللام داخلة على الجملة تقديره لهما ساحران، الكشاف ٣/٧٠، والسبعة/ ٤١٩، وتعليق الفرائد ٤/٤٨، وشرح شذور الذهب/ ٥٠ وما بعدها.

٢٢٦) البيت من الطويل، منسوب لهوبر الحارثي في لسان العرب ٨/١٩٧ (صرع)، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٠٤، وشرح الشذور/ ٦١، وشرح المفصل ٣/١٢٨، ٣٣٢.

٢٢٧) تعليق الفرائد ٤/٤٨ بتصرف، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٦٦.

٢٢٨) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٣/٤٥، وسر صناعة الإعراب/ ٧٠٤، ونتائج الفكر/ ١٥٣، وشرح الكافية الشافية ١/١٩٠، والتذييل والتكميل ١/٢٤٧، ٢٤٨.

٢٢٩) ينظر اللآلي المنثورة في شرح المقصورة ٣/٨٢٥، وما بعدها.

٢٣٠) الكهف/ ٣٣.

٢٣١) البيت من البسيط، قائله الفرزدق ولم أقع عليه في ديوانه/ ١٨٢، انظر في أسرار العربية ٢٨٧، والخصائص ٣/٣١٤، شرح التصريح ٢/٤٣.

٢٣٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/١٤٢، ١٤٣، والمقتضب ٣/٢٤١، والإنصاف ٢/٤٣٩، ٤٥٠، وسر صناعة الإعراب/ ١٥٢، وأسرار العربية/ ٢٥٥، ٢٥٦، والتذييل والتكميل ١/٢٥٥، ٢٦١.

٢٣٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/٧٠، ٧١.

٢٣٤) رجز أنشده من الكوفيين الفراء في معاني القرآن ٢/١٤٢، قال: وقد تفرد العرب إحدى " كلتا " وهم يذهبون بإفرادها إلى تثنيتها، والبيت مجهول القائل ورد في الإنصاف ٢/٤٣٩، وشرح الرضي/ ٢٨، والخزانة ١/٦٢.

٢٣٥) الإنصاف ٤٤٩/٢.
٢٣٦) شرح الكتاب ٩٢/١.
٢٣٧) المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ١٦٤/١، ١٦٥.
٢٣٨) المرجع السابق.
٢٣٩) سورة المائدة/ ٦٩.
٢٤٠) التبيان في إعراب القرآن ٢٤٥/١، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٥.
٢٤١) سورة البقرة ٦٢.
٢٤٢) حجة القراءات لابن خالويه/ ٢٤٢، وأسد الغابة ١٩٢/٣.
٢٤٣) سورة البقرة/ ١٧٧.
٢٤٤) هذا بيت من المديد، ورد في الخزانة ٢٧٨/٣، واللسان مادة (مطر) ١٩/٧.
٢٤٥) التصريح ٢٥٣/١، ٢٥٤، والكافية الشافية لابن مالك ١٩٧/١.
٢٤٦) الكافية الشافية لابن مالك ١٩٧/١.
٢٤٧) التصريح حاشية (١) ١ / ٢٥٤.
٢٤٨) ينظر معاني القرآن للفراء ٩٢/٢، وتعليق الفرائد ٢٤٨/١، والمقصود بغير لغة التنوين – هنا – على لغة بني تميم ليس الممنوع من الصرف حتى يجر بالفتحة، وإنما هو من المصروف فيجر بالكسرة؛ لأنه ليس بعلم.
٢٤٩) البيت من الوافر ونسب في الخزانة/ ١٥٦ إلى أحد أبناء علي كرم الله وجهه، ولكن البغدادي في الخزانة ٤١٨/٣ حقق أن البيت من أبيات لسعيد بن قيس الهمذاني وابن عصفور يعتبر أن " بنينُ " في البيت من الضرورات الشعرية حيث أورده في كتابه ضرائر الشعر/ ٢١٩ والشاهد فيه مجيء " بنينُ " مرفوع بالضمة خبر المبتدأ (نحن) و " له " جار ومجرور حال.

٢٥٠) البيت من الطويل، وهو للصمة بن عبدالله القشيري شاعر أمور أخباره في الأغاني ١/٦ فما بعدها أنظره في معاني القرآن للفراء ٩/٢، ومجالس ثعلب/ ١٧٧، وكتاب الشعر لأبي علي ٤٤، وأمالي ابن الشجري ٥٣/٢، وضرائر/ الشعر لابن عصفور/ ٢٢٠، والمقاصد الشافية للشاطبي ١٩٢/١.

٢٥١) قوله: " فإنهم يعربون المعتل اللام ... إلى آخر" لو قال: فإنهم يعربون المحذوف باللام بالحركات الثلاث ... " حتى لا يخرج عنه نحو " سنين" عند من جعل لام مفردة " هاء " لكان مناسباً ، وعبارة ابن يعيش كانت مناسبة حيث يقول: " بشرط أن يلحقه نقص " أي: حذف من آخره، فيشمل ما حذف منه حرف العلة أو الهاء [شرحه على المفصل ١١/٥].

٢٥٢) البيت من الخفيف، لم اهتد لقائله، استشهد به في المغني ٤٦٣/٢، والعيني ١٧٦/١، والهمع ٤٧/١، والأشموني ٨٧/١، والتصريح ٢٥٧/١.

٢٥٣) ٦٤٣/٢.

٢٥٤) التصريح بمضمون التوضيح ٢٥٧/١، ٢٥٨.

٢٥٥) شرح الألفية ٦٦/١.

٢٥٦) حاشيته علي ابن عقيل ٤٥/١.

٢٥٧) تعليق الفرائد ٩٧/١، ٩٨.

٢٥٨) النساء/ ١٦٢.

٢٥٩) الكشاف ٥٧٧/١.

٢٦٠) شرح التسهيل ٨٦/١، وشرح الألفية للشاطبي ١٩٤/١.

٢٦١) ينظر الخصائص ٣٠٦/١، والتبصرة ٨٨/١، والأشباه والنظائر ١٩٥/١، وأسرار العربية/ ٤٩، والحمل في لغة العرب/ ٢٨٠.

٢٦٢) شرح ابن الناظم على الألفية/ ١٥، والحمل في لغة العرب/ ٢٨١.

٢٦٣) انظر اللباب ١١٦/١، والمتبع في شرح اللمع ٢٠٩/١، وابن يعيش ٦/٥، وتوجيه اللمع/ ٩٧ .

٢٦٤) ينظر هذا الرأي في اللباب ١١٦/١، والمغني لابن فلاح ١٠٥/٢، وابن يعيش ٢٦/٥، وتوجيه اللمع/ ٩٧.

٢٦٥) المحصول في شرح الفصول لابن إياز ٢٠٢/١، ٢٠٣.

٢٦٦) اللباب ١١٦/١، وانظر المغني لابن فلاح ١٠٨/٢، وتوجيه اللمع ٩٧.

٢٦٧) شرح الأشموني ٩٢/١، وأيضاً سر الصناعة/ ٤٢٨.

٢٦٨) وهو رأي كوفي بدليل قول ابن جني في الخصائص ٣٠٤/٣ " وأصحابنا لا يرون فتح هذه التاء في موضع النصب".

٢٦٩) همع الهوامع ٧٧/١، وانظر رأي الكوفيين في شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي ١٩٥، والخصائص ٣٠٤/٣، والمتبع في شرح اللمع ٢١٠/١، ١١٧/٢، ١١٨، وشرح الكافية الشافية ٢٠٦/١.

٢٧٠) البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٥٣/١ برواية: (اجتلاها) و (تحيرت) و (ثباتٍ)، وانظر العين ٤٢٥/٨، وتهذيب اللغة ٤٤٦/١٥، وجمهرة اللغة ٢٤٨/١، وسر صناعة الإعراب ٦٠٢/٢، وشرح الكافية الشافية ٢٠٦/١، والمحكم والمحيط الأعظم ٥٤٨/٧، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٩٣/٢، والحجة للفارسي ٣٩٥/٤، والخصائص ٣٠٤/٣، والمحتسب ١١٨/١، والثبات جمع ثبة وهو قطعة من القوم ومن كل شيء، وقد جاء البيت في مجموعة من المصادر برواية الديوان، والشاهد في البيت نصب جمع المؤنث السالم بالعلامة الأصلية وهي الفتحة في قوله: "ثباتاً".

٢٧١) ٣٠٤/٣، وانظر قول العرب في الكتاب ٢٩٢/٣، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي ١٩٧، والخصائص ١٣/٢، والمحكم المحيط الأعظم ١٩٠/١، والمحصول ٢٠٤/١.

٢٧٢) ٩٣/٢، وانظر الرواية في شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي/ ١٩٥، وإعراب القرآن للنحاس ٣٨٩/٢، ولسان العرب " لغو " ٢٥٢/١٥.

٢٧٣) سورة النساء/ ٧١.

٢٧٤) سورة الطلاق/ ٦.

٢٧٥) التصريح ٢٧٣/١.

٢٧٦) الكتاب ١٨/٢.

٢٧٧) ينظر الكتاب ١٨/٢، والمقتضب ٣٣٣/٣، ٣٨/٤ .

٢٧٨) ينظر سر صناعة الإعراب ٤٩٧/٢ وشرح الكافية للرضي ١٤/١، والتصريح ٢٧٣/١ فما بعدها .

٢٧٩) البيت من الطويل ديوانه/ ٢٧ انظره في الكتاب ١٨/٢، والمقتضب ٣٣٣/٣، ٣٨/٤، وابن يعيش ٤٨/١، ٣٤/٩، وابن عقيل ٧٦/١، وتعليق الفرائد ١٤٠/١، والأشموني ٩٤/١، والتصريح ٢٧٥/١.

٢٨٠) الكتاب ١٨/٢، ومثله في المقتضب ٣٣٣/٣، ٣٨/٤، وسر الصناعة ٤٩٧/٢.

٢٨١) همع الهوامع ٨٥/١، ٨٦ بتصرف.

٢٨٢) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٩، والإيضاح شرح المفصل ٨٦/١، وشرح المقدمة الكافية ٣٢١/١، وابن يعيش ٥٨/١، وشرح الرضي ١٨٠/١، وهمع الهوامع ٨٥/١، ٨٦، والتصريح ٢٧٩/١، وشرح كافية ابن الحاجب للقواس ٣٦/١، ١٣٧، والبيان في شرح اللمع ٤٧، ٤٨، والمحصول في شرح الفصول لابن إياز البغدادي ١٣١/١، ١٣٢.

٢٨٣) وهو رأي المبرد وابن السراج والسيرافي المقتضب ٣١٣/٣، والأصول في النحو ٧٩/٢، وشرح السيرافي ٧٦/٤.

٢٨٤) الوراق هو أبو الحسن محمد بن عبدالله بن العباس البغدادي المعروف بابن الوراق نحوي وإمام في العربية له من المصنفات شرح كتاب سيبويه، وعلل النحو، والفصول في نكت الأصول مات سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة انظر ترجمته في بغية الوعاة ١٣٠/١، والبلغة ٢٢٧، وإنباه الرواة ١٦٥/٣.

٢٨٥) اللمع/ ١٣، والمحصول لابن إياز ١٣٣/١.

٢٨٦) ينظر المحصول في شرح الفصول لابن إياز ١٣٣/١، واللمع/ ١٣، والمرتجل لابن الخشاب/ ٧١، والهمع/ ٨٦.

٢٨٧) سورة التين/ ٤.

٢٨٨) سورة هود/ ٢٤.

٢٨٩) البيت من الطويل لابن ميادة ديوانه ١٩٢، وسر الصناعة ٤١٥/٢، وشرح شواهد الشافية/ ١٢، وشرح شواهد المغني ٦٤/١، والمقاصد النحوية ٢١٨/١، ٥٠٩، وأمالي ابن الحاجب ٣٢٢/١، والأشباه والنظائر ٢٣/١، والإنصاف ٣١٧/١، وأوضح المسالك ٧٣/١، والتصريح ٢٧٨/١.

٢٩٠) التصريح ٢٧٨/١، والهمع ٨٦/١.

٢٩١) شرح القطر/ ٧٤.

٢٩٢) التصريح ٢٨٠/١.

٢٩٣) سورة البقرة/ ٢٤.

٢٩٤) همع الهوامع ١٧١/١.

٢٩٥) شرح التسهيل ٥٤/١.

٢٩٦) المحصول في شرح الفصول لابن إياز ٢٢٥/١.

٢٩٧) شرح التسهيل لابن مالك ٥٥/١، والهمع ١٧٢/١.

٢٩٨) سورة القصص/ ٤٨، وهذه قراءة العشرة ما عدا الكوفيين منهم: عاصم وحمزة والكسائي فقرأوا " سحران" انظر السبعة/ ٤٩٥، ولم يشر إليها في النشر ونسبها في البحر ١٢٤/٧، ينظر النشر ٣٤١/٢، ٣٤٢، وانظر الكشاف ٤٦٣/٣.

٢٩٩) رواه أبو داود في الأدب/ ١٤٣، والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ٣٩١/٢، ٤٧٧، ٥١٢، والبخاري في الأدب المفرد/ ٩٨٠.

٣٠٠) البيت من الرجز لا يعرف قائله وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٨٨/١، والمحتسب ٢٢/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ١١٠، وشرح الكافية الشافية ٢١٠/١، وشرح الرضي ٣٤/٤، والبحر المحيط ٥١٦/٢، ٦٠/٦، والدر المصون ٢٤٨/٣، ١٧/٥، وتعليق الفرائد ١٦٦/١، وشفاء العليل ١٢٥/١، والشاهد في البيت حذف النون في الأفعال الخمسة من غير ناصب أو جازم.

٣٠١) البيت من الطويل، وهو في الخزانة ٧٦/٥، ٧٨/٥، والمحكم لابن سيده ٣٢٨/٩، والمحصول ٢٣٠/١، والشاهد في البيت حذف النون في " تعودي " بلا ناصب ولا جازم.

٣٠٢) لم أجد الشاهد السابق كما لم أجد هذا التوجيه في كتب ابن جني التي اطلعت عليها.

٣٠٣) المحصول لابن إياز ٢٣١/١، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٥٦/١ فما بعدها.

٣٠٤) انظر هذا التعليل في ابن يعيش ٩/٧، والمتبع ٥٠٧/٢، وتوجيه اللمع/ ٣٥٣، ٣٥٤.

٣٠٥) الكتاب ١٩٠/١، ٢٠، والمساعد ٨٦/١، وارتشاف الضرب ٩١٤/٢.

٣٠٦) ينظر رأيه في المساعد ٨٥/١، وارتشاف الضرب ٩١٤/٢.

٣٠٧) رأيه في المقتضب ٨٢/٤، ٨٣ حيث يقول: " فإذا ثنيت الفاعل في الفعل المضارع ألحقته ألفاً ونوناً في الرفع، ولم تكن هذه الألف كالألف في تثنية الاسم؛ لأنها علامة للإضمار ثم قال: وكذلك المؤنث الواحد في المخاطبة" وانظر ارتشاف الضرب ٩١٤/٢.

٣٠٨) يذهب جمهور النحاة إلى أن الياء في (تضربين) ضمير من حيث إنها لفظ اتصل بآخر الفعل المضارع دال على من هو له، وهذا قياس على نظيرها وهو الألف في (تفعلان)، ويرى الأخفش إلى أن الياء في " تضربين " علامة للتأنيث لا ضمير، وضمير الفاعل مستتر، ونقل عن المبرد أن الياء علامة للضمير المستكن في فعل الواحد، ونسب رأي الأخفش للمازني أيضاً في شرح المراح للعيني/ ٧٢، وانظر المسألة في المساعد ٨٥/١، ٨٦، وشرح المقدمة الكافية/ ٦٨٥، وارتشاف الضرب ٩١٤/٢، وشرح الرضي ٤١٥/٢، وابن يعيش ٩١/٥، والمحصول لابن إياز ٢٢٦/١.

٣٠٩) المحصول في شرح الفصول لابن إياز البغدادي ٢٢٥/١، ٢٢٦.

٣١٠) سر صناعة الإعراب/ ٧١١.

٣١١) ١٢٥/١، ١٢٦، والهمع ٥١/١، وشرح التسهيل ٢٥١/١، والتبصرة والتذكرة ٩٣/١، والكتاب ١٩/١.

٣١٢) الهمع ١٧٤/١.

٣١٣) البحر المحيط ٢٨٦/٥، والهمع ١٧٤/١.

٣١٤) المحصول في شرح الفصول لابن إياز ٢٢٢/١.

٣١٥) الأصول ٤٨/١، وعلى مذهبه أيضاً الصميري في التبصرة والتذكرة ٩١/١.

٣١٦) أسرار العربية/ ٣٢٣، ٣٢٤، وفي الأصول ٦٦٤/٢ " وإنما حذفت الواو والياء في الجزم إذا لم يصادف الجازم حركة فيحذفها، فحذفت الياء والواو؛ لأن الحركة منهما وليكون للجزم دليل".

٣١٧) الكتاب ٧/١ بولاق.

٣١٨) التصريح ٨٣/١، ٢٨٤، واللمحة البدرية لابن هشام ٢٣٤/١.

٣١٩) منهج السالك/ ١٤.

٣٢٠) ينظر المقتضب ١٣٤/١، ١٣٥، وشرح التسهيل ٥٥/١، وشرح اللمحة البدرية ٢٣٤/١، والتصريح ٢٨٤/١، حاشية (١) من التحقيق.

٣٢١) البحر المحيط ٢٨٦/٥.

٣٢٢) البيت من الوافر انظره في الحماسة البصرية ٤٨/١، وكتاب سيبويه ١٥/١، ٢٩/٢، ومعاني القرآن للفراء ١٦١/١، ١٨٨/٢، والخصائص ٣٣٣/١، والأصول ٤٤٣/٣، وجمل الزجاجي ٤٠٧٨، وابن يعيش ٢٤/٨، ١٠/ ١٠٤، ١٠٥، وتعليق الفرائد ١٧٦/١، والتخمير ٤٢٥/٤، والمقاصد الشافية ٢٣٧/١، والتصريح ٢٨٦ والشاهد في البيت أنه لم يحذف الياء في " يأتيك " للجازم، والصحيح حذفها، وهذا ضرورة شعرية.

٣٢٣) البيت من البسيط، ونسب إلى أبي عمرو بن العلاء في نزهة الألبا/ ٣١، ومعجم الأدباء ١٨٥/١١، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٩٢/١، والمنصف ١٢/ ١١٥، وسر الصناعة/ ٦٣٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ٤٥، والتخمير ٤٢٥/٤، والارتشاف ٢٣٨٧/٥، والإنصاف ٢٤/١، واللباب ١٠٩/٢٠، وتوضيح المقاصد ٣٥١/١، والتصريح ٢٢٨٥/١، والمحصول ٢٢٤/١، والشاهد فيه " لم تهجوْ " حيث أثبت الواو ساكنة مع الجازم.

٣٢٤) ينظر هذا الرأي في سر صناعة الإعراب ٦٣٠/٢، والإنصاف ٣٠/١، وتوضيح المقاصد ٣٥٣/١، والمقاصد الشافية ٢٣٩/١، وهمع الهوامع ٢٠٦/١.

٣٢٥) جعلها بعضهم من ضرورة الشعر انظر ضرائر الشعر للقزاز/ ٨٤، ٨٥، وضرائر الشعر لابن عصفور/ ٤٥، وشرح ألفية ابن معط للقواس الموصلي ٣٥٨/١، وتوضح المقاصد ٣٥١/١، وتعليق الفرائد ٧٥/١، ١٧٧، والتصريح ٢٨٥/١.

٣٢٦) البيتان من مشطور الرجز ينسبان لرؤبة بن العجاج، وليسا في ديوانه ولكن جامع الديوان ألحقهما فيما نسب إليه/ ٧٩، والاستشهاد في البيت الثاني في قوله " ترضاها " حيث أثبت الألف مع " لا " الناهية الجازمة التي تقتضي حذف حرف العلة، وذلك ضرورة على أحد الأقوال فيه. انظر الخصائص ٣٠٧/١، والمنصف ١١٥/٢، وسر الصناعة ٧٨/١، وابن يعيش ١٠٤/١٠، ١٠٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٦/١، والرضي على الكافية ٢٣٠/٢، وتعليق الفرائد ١٧٦/١، والهمع ١٧٥/١، والتصريح ٢٨٥/١.

٣٢٧) سورة طه ٧٧ وهي قراءة حمزة قال ابن خالويه في الحجة/ ٢٢٠ فإن قيل: فما حجة حمزة في إثبات الياء في " تخشى " وحذفها على الجزم ؟ فقيل له: في ذلك وجهان: أحدهما: أنه استأنف ولا تخشى، ولم يعطفه على أول الكلام فكانت " لا " فيه بمعنى " ليس "، والوجه الآخر: أنه لما طرح الياء أشبع فتحة الشين فصارت ألفاً ليوافق رؤوس الآي التي قبلها ألف " .

٣٢٨) سورة يوسف/٩٠ وهي قراءة السبعة إلا ابن كثير على ما في السبعة/ ٣٥١، والبحر ٣٤٢/٥- ٥٤٣ وقال الدماميني عن هذا الوجه " وهو

فصيح وإن كان قليلاً، والظاهر تخريج التنزيل عليه" تعليق الفرائد ١٨٥/١.

٣٢٩) هذا البيت من السريع لامرئ القيس في ديوانه/ ١٢٢، الكتاب ٢٩٧/٢، والخصائص ٧٤/١، ٣١٧/٢، ٣٤٠، ٩٦/٣، والتصريح ٢٨٧/١، ٢٨٨، وتعليق الفرائد ٢٨٣/١، وينظر الكشف ١٨/٢، وتجير التيسير ١٢٩، والنشر ٢٨٥/٢.

٣٣٠) التصريح ٢٨٨/١ فما بعدها، وأوضح المسالك ٨٠/١، والبحر ٥/ ٣٤٢، ٥٤٣.

٣٣١) الهمع ١٧٦/١، وانظر أيضاً: سر الصناعة ٦٣٠/٢، والإنصاف ٣٠/١، والمحصول ٢٤٤/١، والبحر ٣٤٢/٥، ٣٤٣.

٣٣٢) منهج السالك/ ١٤، والمقرب لابن عصفور ٥٠/١، والتصريح ٢٨٩/١ فما بعدها.

٣٣٣) المقرب ٥٠/١.

٣٣٤) التصريح ٢٩٠/١، ٢٩١.

٣٣٥) أسرار العربية/ ٣٢٢-٣٢٤ بتصرف.

٣٣٦) ينظر هذا المعنى في توجيه اللمع ٨٤، والمتبع ١٨٦/١، وشرح ألفية ابن معط للقواس ٢٤٤/١، والمغني لابن فلاح ٢٥٩/١، والمحصول ١٣٦/١.

٣٣٧) التصريح ٢٩٢/١، ٢٩٣.

٣٣٨) انظر في ذلك المغني لابن فلاح ٢٦٢/١، وشرح الكافية لابن فلاح ١٩١، والمحصول ١٣٨/١.

٣٣٩) المحصول في شرح الفصول لابن إياز ١٣٩/١، ١٤٠، والمغني لابن فلاح ٢٦٢/١، ٢٦٣.

٣٤٠) المقتصد ١٠٦/١.

٣٤١) الفاتحة ٧/١ ، هذه قراءة شاذة نسبت لأيوب السختياني في المحتسب ٤٦/١، والكشاف ٢٥٩/١، والمحرر الوجيز ٢٧٨/١، والبحر المحيط ١٥١/١، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٥٢/١، والتبيان ١١/١، وقال العكبري في إعراب القراءات الشواذ ١٠٣/١: " يقرأ بهمزة مفتوحة قبل الحرف المشدد حيث كان من القرآن نحو: (جأنّ) و (دابَّة) و (الحاقة) وهي لغة مسموعة من العرب، والوجه فيها أن الألف ساكنةٌ والأول من المشدد ساكن، والجمع بين الساكنين مستثقل جداً وهو ممتنع في كثير من المواضع، وإنما يجوز إذا كان الأول حرف مد يجعل مدة كالحركة الحاجز" وانظر القراءة في الدر المصون ٧٤/١، والمجيد في إعراب القرآن المجيد/ ٧٢.

٣٤٢) سورة الرحمن/ ٥٦، والقراءة بالهمزة قراءة الحسن، والزهري، وعمرو بن عبيد في المحتسب ٣٠٥/٢، ومختصر الشواذ لابن خالويه/ ١٤٩، ١٥٠، والكشاف ٤٤٩/٤، والمحرر الوجيز ٢٥١، والبحر المحيط ٥٥/٧، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٥٢/١ قال في المفصل/ ٤٩٥: " ولقد جد في الهرب من التقاء الساكنين من قال (دأبة)، (وشأبة) ومن قرأ: (ولا لضألين) و (لاجأن) وهي عن عمرو بن عبيد من لغته النقر في الوقف.

٣٤٣) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ٨٤، وانظر سر صناعة الإعراب ٧٤/١، والفائق للزمخشري ٤٠/٢، وابن يعيش ١٢/١٠ وهو بلا نسبة في المسائل الشيرازيات ٥٧٥/٢، والمحتسب ٤٧/١، والخصائص ١٢٧/٣، و١٤٨/٣ برواية (فاسوأدت)، والمحرر الوجيز ٧٨/١، والبحر المحيط ١٥١/١، والدر المصون ٧٥/١، والمحصول ١٤١/١، والشاهد في البيت قلب الألف همزة عند تحريكها.

٣٤٤) المحصول في شرح الفصول لابن إياز ١٤٠/١، ١٤١.

٣٤٥) التصريح ٢٩٤/١.

٣٤٦) ينظر هذه الوجوه في أسرار العربية/ ٥٥، وتوجيه اللمع/ ٨٠، والمرتجل/ ٤٠، واللباب ٨١/١، والمغني لابن فلاح ٢٤٥/١، وابن يعيش ٥٦/١، وشرح الرضي ٩٨/١، والتصريح ٢٩٣/١.

٣٤٧) هو محمد بن طويس القصري المكني بأبي الطيب تلميذ أبي علي الفارسي، ويسمى بالقصري نسبة إلى قصر ابن هبيرة بنواحي الكوفة وهو الذي أملى عليه المسائل القصريات، وكان أبو علي يكثر من الإملاء عليه ويخصه بالطرف، وقد سميت باسمه المسائل القصريات ترجمته في بغية الوعاة ١٢٢/١، ومعجم الأدباء ٣٤٧، والوافي بالوفيات ١٤٦/٣.

٣٤٨) المحصول ١٤٦/١ فما بعدها.

٣٤٩) جاء ذلك في الضرورة انظر شرح ألفية ابن معط للقواس ٢٤٦/١، وتوجيه اللمع/ ٨١، والمرتجل/ ٤٠، والمغني لابن فلاح ٢٥١/١.

٣٥٠) البيت من الطويل، لم أعثر على قائله، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٧٢٩/٢، وشرح ألفية ابن معط للقواس ٢٤٦/١، وشرح كافية ابن الحاجب للقواس ١١١/١، والمساعد ٢١٥/٤، والأشموني ٧٨/١، والمحصول في شرح الفصول ١٥٠/١، واستشهد بالبيت الأنباري وابن جني ٦/٢، على اجتماع الهمزتين في كلمة، واستشهد به ابن إياز، والقواس على مجيء المنقوص مرفوعاً على الأصل وهو الضم وهو من الضرورة.

٣٥١) جاء في الإنصاف ٧٢٨/٢، (ولم يأت اجتماع الهمزتين في شيء من كلامهم إلا في بيت واحد أنشده قطرب) وهو البيت السابق الذكر، وانظر الخصائص ٢/٢، والمساعد ٢١٥/٤، وتذكرة النحاة/ ٦٣٧.

٣٥٢) البيت من الكامل، ولم أعثر على قائله وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٣٤٣/٨، والمفصل/ ٥٣٧، وابن يعيش ١٠٤/١٠،١٠١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٥/٢، وضرائر الشعب لابن عصور/ ٤٤، وشرح الرضي ٢٤/٤، والتخمير ٤٢٤/٤، والإيضاح شرح المفصل ٤٦٩/٢،٤٧٠، والشاهد في البيت جر المنقوص بالكسرة الظاهرة وذلك في قوله " كجواريٍ، والقياس التسكين، وهذا من الضرورة، قال فيه ابن فلاح في المغني ٢٥٢/٢ " فجمع بين ضرورة إخراجه على الأصل، وضرورة تنوين ما لا ينصرف.

٣٥٣) هو من الضرورات، انظر المقتضب ٢١/٤، وابن يعيش ١٠/١٠، والمرتجل/ ٤٢، وتوجيه اللمع/ ٨١، والمغني لابن فلاح ٢٥٥/١، وأجازه ابو حاتم السجستاني في الاختيار، وقال: إنه لغة فصيحة، وخرج عليه قراءة: { مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ } المائدة/ ٨٩، بسكون الياء، انظر همع الهوامع ٢٠٩/١.

٣٥٤) البيت من الطويل، وهو لمجنون ليلى ديوانه/ ٢٢٧، وخزانة الأدب/ ٥١١/١٠، وشرح أبيات مغني اللبيب ١٨٩/٥، وضرائر الشعر لابن عصفور/ ٩٣، وابن يعيش ٥١/٦، والمساعد ٣٧/١، وشرح الرضي ٣٨٠/٤، والبديع في علم العربية ٢١/١، وتعليق الفرائد ٨٠/١، والمحصول ١٥١/١، والشاهد في البيت في قوله: " واشٍ " وهو اسم منقوص منصوب، والأصل أن يقول: واشياً، ولكن الياء جاءت محذوفة كما تحذف في حالة الرفع والجر، وهو من الضرورة.

٣٥٥) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ديوانه/ ٢١٥، وهو بلا نسبة في المسائل البغداديات ٨٠٥، والمسائل الحلبيات ٨٦، والمنصف ١١٤/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٥٢/٢، والمحصول ١٥١/١، ١٥٢، والشاهد

في البيت في قوله: (بادٍ) وهو اسم منقوص منصوب، والأصل أن يقول: (بادياً) ولكن الياء جاءت محذوفة كما تحذف في حالة الرفع والجر، وهو من الضرورة.

٣٥٦) المقتضب ٢١/٤.

٣٥٧) ينظر في ذلك: المقاصد الشافية ٣٧٩/١ فما بعدها، والهمع/ ٢٣٣.

٣٥٨) شرح التسهيل لابن مالك ٣٤١/١.

٣٥٩) الهمع ٢٣٣/١.

٣٦٠) النحو الوافي ١٩٦/١، وينظر أيضاً المحصول ١٥١/١فما بعدها، وابن يعيش ٦٦/١، ولغة الإضافة المقتضب ٢٣/٤، وشرح السيرافي ١٢٨/٤، والمتبع ٥٨٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٧/٢، وشرح اللمع لابن برهان ٤٦٥/٢، والمرتجل/ ٩٣.

٣٦١) شرح قطر الندى/ ٧٦.

٣٦٢) التصريح ٢٩٢/١.

٣٦٣) التصريح ٢٩٢/١ وحواشي المحقق عليه.

٣٦٤) شرح اللمع ٢١٣/١، والمحصول في شرح الفصول لابن إياز البغدادي ٢٣٣/١ فما بعدها.

المصادر والمراجـــع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تحقيق: طارق الجناني، عالم الكتب ومكتبـــة النهضـــة العربية، ط١، ١٤٠٧هـــ/ ١٩٨٧م.
- ابن كيسان النحوي حياته، آثاره ، آراؤه، د. محمد إبراهيم البنـــا، طبـــع المكتبة المكية، ضمن مجموعة بحـــوث، الطبعـــة الأولـــى، ١٤٢٧هـــــ/ ٢٠٠٧م.
- إنباه الرواة على أنباء النحاة، للوزير جمال الدين أبي الحســـن القفطـــي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيـــروت، ط١، ١٤٢٤هـــ/ ٢٠٠٤م.
- ارتشاف الضرب من لسان العربي لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجـــب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـــ/ ١٩٩٨م.
- الإرشاد إلى علم الإعراب، تصنيف الإمام شمس الدين محمد بن عبداللطيف القرشي، الكيشي، تحقيق ودراسة: د. عبدالله على الحسيني البركـــاتي، د. محسن سالم العميري، طبع معهد البحوث العلميـــة، جامعـــة أم القـــرى، ١٤١٠هـــ/ ١٩٨٩م.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير أبي الحسن علـــي بـــن محمـــد الجزري، تحقيق: عادل أحمد الرفاعي، ط١، دار إحياء التـــراث العربـــي، بيروت، لبنان ١٤١٧هـــ/ ١٩٩٦م.
- أسرار العربية، الإمام أبو البركات الأنباري، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٥هـــ/ ١٩٩٥م.
- الأشباه والنظائر في النحو، للإمام جـــلال الـــدين الســـيوطي، دار الكتـــب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.

- الأصول في النحو، لابن السراج تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد السيد عزوز، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تعليق: د. أحمد الخرصي، ود. محمد قاسم، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٩٨م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة: د. محمد الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- أمالي الزجاجي، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٢، دار الجيل، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- أوضح المسالح إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت لبنان، د.ت.
- إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار العلوم، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي القيسي، تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبدالله، ط١، دار سعد الدين، دمشق، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، ط٤، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- البديع في علم العربية، لابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ود. صالح العايد، منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي مصر ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، علق عليه: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، منشورات مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى مكة المكرمة، ط ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦م.
- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- ترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي، تحقيق: عادل محسن العميري، نشر معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- التيسير في القراءات السبع، الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: أوتو تريزل، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري، تحقيق: د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تأليف الشيخ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق: د. محمد بن عبدالرحمن المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- التعليقة على المقرب لبهاء الدين بن النحاس (شرح المقرب المسمى التعليقة)، تحقيق: د. خيري عبدالراضي، ط١، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض القوزي، مطبعة الأمانة، ط١، القاهرة، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- توجيه اللمع لابن الخباز، دراسة وتحقيق: أ.د فايز ذكي محمد دياب، ط دار السلام للطباعة والنشر، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي أم قاسم المرادي، تحقيق: د. عبدالرحمن علي سليمان، ط دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، لمحمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، د.ت.
- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، ط٤، دار الشروق، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي، وأميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د.ت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د. محمد عبدالخالق عظيمة، طبع مطبعة السعادة، مصر.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر.
- ديوان الصمة بن عبدالله القشيري، جمع وتحقيق: د. عبدالعزيز محمد الفيصل، النادي الأدبي، الرياض، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- ديوان العجاج رواية الأصمعي، عنى بتحقيقه: د. عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت، لبنان، د.ت.

- ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب)، اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم، دار صادر، ١٣٨٧هـ/ ١٩٥٨م.
- ديوان كثير عزة، شرح قدري مايو، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق: عبدالستار أحمد فراج، مكتبة مصر، د.ت.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار العلم، ط٢، دمشق، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، ط١، دمشق، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- سنن أبي داود سليمان بن الأشعث، أبو داود السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر، د.ت.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر، سوريا، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- شرح أشعار الهذليين، صنعه أبي سعيد السكري، تحقيق: عبدالستار فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة، د.ت.
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٢م.
- شرح ألفية ابن معطي، للقواس عبدالعزيز بن جمعة بن زيد النحوي، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، ط١ مكتبة الخريجي، الرياض، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د. عبدالمنعم هريدي، منشورات جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث.
- شرح اللمع، لابن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، ط١، الكويت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- شرح اللمع، للباقولي الأصفهاني، تحقيق: د. إبراهيم أبو عباة، ط١، منشورات جامعة الإمام ابن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- شرح المفصل الموسوم بالتخمير، للخوارزمي، تحقيق: د. عبدالرحمن العثيمين، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- شرح المفصل، لابن يعيش الحلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د.ت.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، للشلوبين عمر بن محمد الأزدي، دراسة وتحقيق: د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة، ط٢، يروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبدالكريم، ط١، الكويت، ١٩٨٤م.

- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. صاحب أو جناح، منشورات وزارة الأوقاف، بغداد ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- شرح ديوان امرئ القيس، حسن السندوبي، ط٥، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د.ت.
- شرح ديوان جرير، محمد إسماعيل الصاوي، دار الأندلس لطباعة والنشر، مصر.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاي، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، ط١، القاهرة، ١٣٨٣هـ/ ١٩٧٣م.
- شرح كافية ابن الحاجب، للقواس الموصلي عبدالعزيز بن جمعة، تحقيق: د. علي الشوملي، ط١، دار الكندي، ودار الأمل ، إربد ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- شعر زهير بن أبي سلمى، صنعه الأعلم الشنتمري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط٣، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- الصاحبي في فقه اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، حققه: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٤م.
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، إبراهيم بن الحسين النيلي، تحقيق: د.محسن سالم العميري، طبع معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلسي، ط٢، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي الخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت.
- الغرّة في شرح اللمع، لابن الدهان، نسخة مخطوطة محفوظة بالمركز العلمي بجامعة أم القرى.
- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، لبنان.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، رتبه وضبطه وصححه محمد عبدالسلام شاهين، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- اللآلئ المنثورة في شرح المقصورة من البيت الأول إلى البيت الخامس والستين، دراسة وتحقيق رسالة دكتوراه إعداد: سعيد بن محمد بن عبدالله آل يزيد القرني، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، تحقيق: د. عبدالإله النبهان، وغازي طليمان، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، ط١، دار صادر، بيروت.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: فائر فارس الحمد، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، تحقيق: هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٧١م.

- المتبع في شرح اللمع، أبو البقاء العكبري، دراسة وتحقيق: عبدالحميد حمد الزاوي، ط١، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ١٩٩٤م.
- مجالس العلماء، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، دار الرفاعي، ط٢، القاهرة ١٩٨٢م.
- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار المعرفة، بيروت.
- المجيد في إعراب القرآن المجيد، للصفاقسي، تحقيق: موسى محمد زنين، ط١، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ١٩٩٢م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبدالفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م.
- المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معطٍ في النحو)، لابن إياز البغدادي، تحقيق: د. شريف عبدالكريم النجار، طبع دار عمار، للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية، الهاشمية، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري، حققه وجمع إليه: أ.د. عبدالفتاح سليم، طبع مكتبة الآداب، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، منشورات معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
- المستقصي في أمثال العرب، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، الزمخشري، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبدالله الشيباني، مؤسسة قرطبة، مصر.
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د.حاتم الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
- المغني في النحو، لابن فلاح اليمني، تحقيق: د. عبدالرزاق السعدي، ط١، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم، تحقيق: د. علي أبو ملحم، ط١، مكتبة الهلال بيروت، ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق، مجموعة من الأساتذة، منشورات جامعة أم القرى، المعهد العلمي للبحوث وإحياء التراث، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، للعيني بدر الدين محمود بن أحمد، تحقيق: محمد باسل السود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هت، ٢٠٠٥م.
- مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٢، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الإعلام والثقافة العراقية، دار الرشيد، ١٩٨٢م.

- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: د. محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
- المقدمة، الجزولية في النحو، لأبي موسى الجزولي، تحقيق: د. شعبان عبدالوهاب محمد، ط١، القاهرة، ١٩٨٨م.
- المقرب، لابن عصفور، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: سدني جليزر نيوهافن، ١٩٤٧م.
- نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٨٤م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبدالرحمن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان"ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.